الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵍⵃⴰⵊ ⵎⵃⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⵎⵔⵉⵜ -
Faculté des Lettres et des Langues

الشعبة: دراسات أدبية

المجلس العلمي

مخاض النص في مقياس لسانيات النص

مطبوعة بيداغوجية موجهة إلى طلبة السنة الثانية ماستر ل.م.د

تخصص: أدب عربي حديث ومعاصر

إعداد الدكتورة:
نوال زلالي

السنة الجامعية: 2025-2026

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Faculté des Lettres et des Langues

الشعبة: دراسات أدبية

جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة
المجلس العلمي
كلية الآداب واللغات

محاضرات في مقياس لسانيات النص

مطبوعة بيداغوجية موجهة إلى طلبة السنة الثانية ماستر ل.م.د

تخصص: أدب عربي حديث ومعاصر

إعداد الدكتورة:
نوال زلالي

السنة الجامعية: 2025-2026

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الآداب واللغات
Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Faculté des Lettres et des Langues

الرقم: 18 /م ع / ك آ ل/ج ب 2026 البويرة في: 21 جانفي 2026

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية

خاص بـ:

ملفات المطبوعات الجامعية

بتاريخ 23جوان2026م، صادق المجلس العلمي على المطبوعة البيداغوجية للدكتورة: **"توال زلالي"** من قسم اللغة والأدب العربي، والتي تحمل عنوان: **"محاضرات في مقياس لسانيات النص"**، الموجهة للسنة الثانية ماستر **الميدان:** لغة وأدب عربي **الشعبة:** دراسات أدبية، **التخصص:** أدب عربي حديث ومعاصر.

وقد حظيت المطبوعة بتزكية المجلس العلمي بناء على التقريرين الإيجابيين للخبيرين.

لجنة الخبرة:

اسم الخبير ولقبه	الرتبة	مؤسسة الانتماء
نفيسة طيب	أستاذ محاضر- أ -	جامعة البويرة
فريحة محمد	أستاذ محاضر- أ -	جامعة بومرداس

رئيس المجلس العلمي للكلية/

رئيس المجلس العلمي
الأستاذ: عيسى [illegible]

Scanné avec CamScanner

يعدّ مقياس "لسانيات النص" في ماستر الأدب العربي الحديث والمعاصر (السنة الثانية) هو مدخل علمي لتحليل النص الأدبي حديثًا ومعاصرًا من زاوية لسانية-تحليلية، لا مجرد قراءة تذوقية أو تفسيرية .فهو يهتم بأن تُفهم النصوص الأدبية من خلال القواعد اللسانية التي تنظّم انسجامها واتساقها، وتكشف آليات بنائها وقراءتها التداولية .

مفهوم المقياس:

لسانيات النص فرع من فروع اللسانيات يدرس النص باعتباره وحدة تواصلية متماسكة، لا مجرد تجميع جُمل أو عبارات .في سياق ماستر الأدب الحديث والمعاصر، يُوظَّف هذا الفرع لتحليل النصوص الأدبية (القصصية، الشعرية، النقدية، اليوميات، إلخ) وفق مقاييس تماسك النّص، اتساقه، أدوات الترابط وسياقات التلقي.

أهداف المقياس للطلبة:

- ✓ تمكين الطالب من التمييز بين "الجملة" و"النص"، وبين "النص" و"الخطاب"، وفهم أن النصية لا تُبنى فقط على الصياغة اللغوية بل على الوظائف التواصلية والبراغماتية للنص.
- ✓ تعويد الطالب على استخدام أدوات تحليل نصية (مثل التماسك الدلالي، التكافؤ، التكرار، الإحالة، الانتقال، التغريض، إلخ) لفهم طريقة تكوين النص الأدبي الحديث والمعاصر وقراءته قراءة متأنية معيارية.
- ✓ تطوير قدرة الطلبة على إنتاج نصوص أكاديمية أو تحليلية متماسكة، تُطبّق فيها معايير اتساق النص وتماسكه، بما يناسب متطلبات ماستر الأدب الحديث والمعاصر.

في هذا التخصص، لا يُستعمل المقياس فقط لفهم النّص الأدبي من حيث "المعنى"، بل لتفسير كيفية بناء النّص: لماذا تُدرَج بعض الجمل وليس غيرها؟ كيف تُنسَج العلاقات بين الفقرات والمشاهد؟ كيف تُنظَّم البنية الخطابية للنّص القصصي أو الشّعري الحديث؟ وبذلك يصبح المقياس جسرًا بين اللسانيات النصية وبين المقاربات النّقدية الحديثة التي تهتم ببنية النّص، وسياق إنتاجه، ووظيفته التّفاعلية مع القارئ.

Scanné avec CamScanner

السداسي: الثالث
اسم الوحدة: المنهجية
اسم المادة: لسانيات النص
الرصيد: 3
المعامل: 2

أهداف التعليم: (ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر)
معرفة الطالب بالطرائق و الآليات التي تحكم النص و تمنحه تلاحمه و تماسكه، و تجعل منه نصا في مقابل اللانص.

المعارف المسبقة المطلوبة : (وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).
أن يكون الطالب ملما بمبادئ اللسانيات العامة و تحليل الخطاب.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

- لسانيات النص:المفهوم و العلاقات مع الحقول المجاورة
- النص و النصية و الاتساق
- معايير النصية
- أدوات الاتساق:
  الإحالة
  الاستبدال
- الانسجام في الخطاب
- الخطاب التام و الخطاب الناقص
- البنية الكلية
- مبادئ الانسجام:
  السياق
  التأويل المحلي
- عمليات الانسجام:
  المعرفة الخلفية
  الأطر
  المدونات
- تراث النص في الدراسات العربية القديمة

Scanné avec CamScanner

1. مفهوم لسانيات النّص:

تعدّ لسانيات النّص **Linguistique textuelle** حقلاً معرفيًا جديدًا بين الحقول اللسانية الأخرى ظهر في أواخر السّتينيات من القرن العشرين، كبديل لمناهج التّحليل التقليدية، محولا بذلك محور الدّراسة من لسانيات الجملة إلى لسانيات النّص كوَحْدَةٍ لُغَوِيَّةٍ كُبْرَى.؛ فالأوّل يَرْكُزُ عَلَى الْجُمْلَةِ وَمُكَوِّنَاتِهَا الصُّغْرَى كَالْفُونِيمِ وَالْمُورْفِيمِ وَالْمُقْطَعِ، في حين تجعل الثّانية النّصّ وَحْدَةَ التَّحْلِيلِ الْكَامِلَةِ الَّتِي تَجْمَعُ بَيْنَ التَّرَابُطِ الْبِنْيَوِيِّ وَالتَّمَاسُكِ الدَّلَالِيِّ وَالْوَظِيفَةِ التَّدَاوُلِيَّةِ.

يُعَرَّفُ هَذَا الْعِلْمُ فِي الْإِنْجِلِيزِيَّةِ بِـ"Text Grammar"، وَفِي الْفَرَنْسِيَّةِ بِـ "Grammaire de Texte"، أَمَّا فِي الْعَرَبِيَّةِ فَلَمْ يَتَّفِقِ الْعُلَمَاءُ اللِّسَانِيُّونَ عَلَى مُصْطَلَحٍ وَاحِدٍ، ، فتباينت مصطلحاتهم من باحث إلى آخر نَاتِجَةً عَنْ اخْتِلَافِ الْخَلْفِيَّاتِ الْفِكْرِيَّةِ وَالْفَلْسَفِيَّةِ الَّتِي يَنْطَلِقُ مِنْهَا كُلُّ عَالِمٍ.

مِنْ بَيْنِ الْمُصْطَلَحَاتِ الَّتِي قُدِّمَتْ لِتَرْجَمَةِ "linguistique textuelle" نَجِدُ: نَحْوَ النَّصِّ، لِسَانِيَّاتُ النَّصِّ، نَظَرِيَّةُ النَّصِّ، أَجْرُومِيَّةُ النَّصِّ، وَلُغَوِيَّاتُ النَّصِّ، عِلْمَ النَّصِّ، عِلْمَ لُغَةِ النَّصِّ، وَعِلْمَ اللُّغَةِ النَّصِيَّةِ.

وَيَفْضِلُ الْأُسْتَاذُ صَلَاحُ فَضْلٌ تَسْمِيَةَ "عِلْمِ النَّصِّ" لِشُمُولِهِ جَمِيعَ أَنْوَاعِ النُّصُوصِ وَأَنْمَاطِهَا فِي سِيَاقَاتِهَا الْمُتَنَوِّعَةِ، مَعَ تَضْمِينِهِ إِجْرَاءَاتٍ نَظَرِيَّةً وَصِفِيَّةً وَتَطْبِيقِيَّةً ذَاتَ مَنْهَجِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ دَقِيقَةٍ.[1]

وقد تشعّبت تعريفات علم النّص إلى آراء مُتَنَوِّعَةٍ، نذكر منها:

1. تعريف **ريتشارد Richard** الَّذِي يَرَاهُ فرعا من فروع علم اللّغة، يَرْكُزُ عَلَى دِرَاسَةِ النُّصُوصِ الْمَنْطُوقَةِ وَالْمَكْتُوبَةِ.يدرس النّصوص المنطوقة والمكتوبة، وهَذِهِ الدِّرَاسَةَ تَصِفُ الطَّرِيقَةَ الَّتِي يَنْتَظِمُ بِهَا أَجْزَاءُ النَّصِّ وَتَرْتَبِطُ بَيْنَهَا لِتُحَقِّقَ الْوَحْدَةَ الْكُلِّيَّةَ الْمُفِيدَةَ، مُشَكِّلَةً خِطَابًا مُتَمَاسِكًا يَتَجَاوَزُ الْجُمَلَ الْمُنْفَرِدَةَ إِلَى بِنْيَةٍ دَلَالِيَّةٍ مُتَكَامِلَةٍ.[2]

2. يُقَدِّمُ كْرِيسْتَالْ (Crystal) تَعْرِيفًا لِعِلْمِ النَّصِّ يَرْكُزُ عَلَى الْبِنْيَةِ اللِّسَانِيَّةِ لِلنُّصُوصِ بِمَعْنَاهَا مُؤَشِّرَةٍ لِلِاتِّسَاقِ الْبِنَائِيِّ، مُمَيِّزًا بَيْنَ تَحْلِيلِ الْخِطَابِ (Discourse Analysis)الْمُرْتَبِطِ بِالْخِطَابِ الْمَنْطُوقِ

---

[1]– صلاح فضل، **بلاغة الخطاب وعلم النّص**، ط1. القاهرة/ بيروت: 2004، دار الكتاب المصري/ دار الكتاب اللبناني، ص 294.

[2]– ع/ صبحي الفقي، **علم اللّغة النّصي بين النّظرية والتّطبيق، دراسة تطبيقية على السّور المكيّة**، دط. القاهرة: 2000 دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص 35. نقلا عن:

Jack Richards, et al, **Longman Dictionary of Applied Linguistics**, P. 292.

Scanné avec CamScanner

وَتَحْلِيلِ النَّصّ (Texte Analyse) الْمُرْتَبِطِ بِالْمَكْتُوبِ، لَكِنَّه أكد أنّ التَّحْلِيلَ -سَوَاءٌ كَانَ نَصًّا أَوْ خِطَابًا- يَشْمَلُ كُلَّ الْوَحْدَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الْمَنْطُوقَةِ وَالْمَكْتُوبَةِ مَعَ تَحْدِيدِ وَظِيفَتِهَا التَّوَاصُلِيَّةِ.[1] غَيْرَ أَنَّهُ أَغْفَلَ الِانْسِجَامَ الدَّلَالِيَّ الْقَائِمَ بَيْنَ أَجْزَاءِ النَّصِّ كَعَامِلٍ مُكَمِّلٍ لِلِاتِّسَاقِ.

3. يُقَدِّمُ نِيلْس (Nils) تَعْرِيفًا مُتَوَازِنًا لِعِلْمِ النَّصِّ يَرْكُزُ عَلَى دِرَاسَةِ الْأَدَوَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُسَاهِمَةِ فِي التَّمَاسُكِ النَّصِيِّ، سَوَاءٌ كَانَ شَكْلِيًّا (كَالْعَطْفِ وَالِارْتِبَاطِ النَّحْوِيِّ) أَوْ دَلَالِيًّا (كَالْمُنَاسَبَةِ وَالْعَلَاقَاتِ الرَّأْسِيَّةِ).

يُؤَكِّدُ نِيلْس عَلَى أَهَمِّيَّةِ السِّيَاقِ كَعَامِلٍ حَاسِمٍ فِي تَحْقِيقِ التَّمَاسُكِ، مُضِيفًا ضَرُورَةَ وُجُودِ خَلْفِيَّةٍ مَعْرِفِيَّةٍ وَثَقَافِيَّةٍ لَدَى الْمُتَلَقِّي لِيَدْرُكَ مَقَاصِدَ النَّصِّ وَيَفْهَمَ دَلَالَاتِهِ الْمُضْمَرَةَ[2]، مُكَمِّلًا بِذَلِكَ نَقْصَ كْرِيسْتَالْ فِي الِانْسِجَامِ الدَّلَالِيِّ.

4. تعريف الدكتور **صبحي إبراهيم الفقي** هو ذلك: «الفرع من فروع علم اللّغة، الذي يهتم بدراسة النّص باعتباره الوحدة اللّغوية الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عديدة أهمّها التّرابط أو التّماسك ووسائله، وأنواعه والإحالة أو المرجعيّة **Référence** وأنواعها، والسّياق النّصي**Textuel Contexte**، ودور المشاركين في النّص(المرسل والمستقبل). وهذه الدّراسة تتضمّن النّص المنطوق والمكتوب على حدّ سواء».[3] مُؤَكِّدَةً التَّكَامُلَ بَيْنَ الْبِنْيَةِ الدَّاخِلِيَّةِ وَالْعَامِلَاتِ الْخَارِجِيَّةِ لِتَحْقِيقِ وَحْدَةٍ نَصِّيَّةٍ كَامِلَةٍ.

تُشَكِّلُ ثِنَائِيَّةُ النَّصِّ الْمَكْتُوبِ وَالْمَنْطُوقِ مَحَلَّ جَدَلٍ مُسْتَمِرٍّ لَدَى اللُّغَوِيِّينَ، حَيْثُ يَفْرِقُ بَعْضُهُمْ بَيْنَهُمَا مُسَمِّيًا الْمَنْطُوقَ "خِطَابًا" وَالْمَكْتُوبَ "نَصًّا"، بَيْنَمَا يَرَى آخَرُونَ وَحْدَةً فِي الْمَعْنَى وَالْوَظِيفَةِ، وَمِنْهُمْ غريماس وكورتس **Greimas/Courtés**، فيحدّدان اعتبارات ثلاث لكل من الخطاب /النّص وهي كالآتي:

1) **النَّصُّ/الْخِطَابُ كَمَجْمُوعَةِ مَقُولَاتٍ لِسَانِيَّةٍ (مَتْنٌ لِلتَّحْلِيلِ):** يُعَدُّ النَّصّ وَحْدَةً مَوْضُوعِيَّةً مُتَاحَةً لِلتَّحْلِيلِ، أَيْ تَجْمِيعَ الْوَحْدَاتِ الصُّغْرَى (الْكَلِمَاتِ، الْجُمَلِ) فِي شَكْلٍ يَخْضَعُ لِلدِّرَاسَةِ الْعِلْمِيَّةِ، مُتَمَاشِيًا مَعَ رِيتْشَارْدْ فِي الْبِنْيَةِ الْمُنْظَمَةِ.

2) **النَّصُّ/الْخِطَابُ كَمَجْمُوعَةٍ مُنْسَجِمَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ (بِبِدَايَةٍ وَنِهَايَةٍ):** الْمَحْوَرُ الثَّانِي هُوَ الْوَحْدَةُ الْكُلِّيَّةُ وَالِاسْتِقْلَالِيَّةُ، أَيْ أَنَّ النَّصَّ لَيْسَ اجْتِمَاعَ جُمَلٍ عَرَضِيٍّ، بَلْ كِيَانٌ مُتَمَاسِكٌ لَهُ حُدُودٌ زَمَنِيَّةٌ وَمَكَانِيَّةٌ مُحَدَّدَةٌ، مُكَمِّلًا تَعْرِيفَ صُبْحِي الْفَقِي فِي التَّمَاسُكِ.

---

[1]- صبحي إبراهيم الفقي، **علم اللّغة النّصي بين النّظرية والتّطبيق، دراسة تطبيقية على السّور المكيّة**، ج1، ص 35.

نقلا عن: David Crystal, The Cambridge Encyclopedia of language, pp. 116. 432.

[2]- Nils Erik Enkvist (1987), Text Linguistics for the Applier: An orientation p. 26.

[3]- المرجع السّابق، ص 36.

Scanné avec CamScanner

النَّصُ/الْخِطَابُ كَمُمَارَسَةٍ دَالَّةٍ (عَنْ طَرِيقِ اسْتِقْلَالِ اللُّغَةِ):الأَعْمَقُ هُوَ الْبُعْدُ الْوَظِيفِيُّ، حَيْثُ النَّصُّ لَيْسَ سَكُونِيًا بَلْ عَمَلِيَّةٌ دَالَّةٌ تَعْتَمِدُ عَلَى الأَدِلَّةِ)الإِشَارَاتِ)، الأَحْدَاثِ (التَّرْتِيبِ)، وَالشَّكْلِ الْخَطِّيِّ (التَّسَلْسُلِ)، كَاتِبَةً أَوْ شَفَاهِيَّةً، مُوَافِقًا نِيلْسْ فِي أَهَمِّيَّةِ السِّيَاقِ.[1]

وما يستنتج أنّ لسانيات النّص منهج لساني« يراعي في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل ويلجأ في تفسيراته إلى قواعد دلاليّة، ومنطقيّة إلى جوار القواعد التّركيبية، ويحاول أن يقدّم صياغات كليّة دقيقة للأبنيّة النّصية وقواعد ترابطها، وبعبارة موجزة قد حدّدت للنّص مهام بعينها لا يمكن أن ينجزها بدقّة حدّ الجملة».[2] فقد «انطلقت النّداءات بضرورة الخروج من بوتقة التّحليل على مستوى الجملة إلى مستوى أكبر هو التّحليل على مستوى النّص».[3] مُحَقِّقَةً بِذَلِكَ انْتِقَالًا مِنَ الْجُزْئِيَّةِ إِلَى الْكُلِّيَّةِ كَمَا أَشَارَ صُبْحِي إِبْرَاهِيمَ الْفَقِي.

تركز لسانيات النص على مهمتين أساسيتين: الوصف النصي والتحليل النصي، حيث يتجاوز كلاهما دراسة الجملة المعزولة ليغطي بنية النص ككل. الوصف يرصد العلاقات الداخلية والخارجية للنص، بينما يفكك التحليل آليات التماسك والانسجام لفهم وظيفته التواصلية.

الوصف النصي texte description: يصف هذا الجانب بنية النص عبر مستوياته اللغوية (صوتية، صرفية، نحوية، دلالية)، مع التركيز على الروابط مثل الإحالة والتكرار والعطف. يشمل وصف الظواهر النصية كالقصدية والمقبولية، لتحديد ما يجعل النص متماسكًا ومكتفيًا بذاته.

التّحليل النّصي Text analysis : لا يقتصر التّحليل النّصي على بيان الرّوابط الدّاخلية للنّص فقط بل يهدف إلى تفكيك النص لكشف آليات إنتاجه وتلقيه، بما في ذلك تحويل الجمل النووية إلى خطاب مترابط. يرتبط بالسياق التداولي والبراغماتي، مما يساعد في تفسير الدلالات والتأثير الاجتماعي للنص. من خلال وسائل الانسجام، كعلاقات الإسناد والعلاقات الدّلاليّة في إطار الوحدات النّصية الصّغرى والكبرى.

ويُضيف بعض الباحثين في لسانيات النص أن الوظيفتين الأساسيتين –الوصف والتحليل– لا تكتملان إلا بربطهما ارتباطًا وثيقًا بعملية التواصل، من خلال التركيز على أحوال منتج النص (المتكلم أو الكاتب) ومتلقيه أثناء مراحل التفكيك (القراءة) وتأويله. هذا الربط يتطلب الوقوف على المستويات اللغوية المتعددة للنّص وهي:

---

[1]– محمد رابح، **الخطاب الإشهاري، مقاربة سيميائية وسوسيو اقتصادية**، ط1. الرباط: 1999، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، ص27.

[2]– سعيد حسن بحيري، **علم لغة النّص المفاهيم والاتجاهات**، ط 1. بيروت: 1997، مكتبة لبنان ناشرون ص ص134– 135.

[3]– صبحي إبراهيم الفقي، **علم اللّغة النّصي بين النّظرية والتّطبيق، دراسة تطبيقية على السّور المكيّة**، ج1، ص 49.

Scanné avec CamScanner

- **مستوى النحوي التركيبي** :يرصد الروابط التركيبية مثل الإحالة والعطف لضمان التماسك الهيكلي.
- **المستوى المعجمي** :يفحص اختيار الكلمات والمصاحبات الدلالية لتعزيز الانسجام المعجمي.
- **المستوى الدلالي** :يكشف العلاقات المعنوية والإشارات الضمنية لتوليد المعاني المتعددة.
- **المستوى الصوتي (التنغيمي)**:يدرس التأثيرات الصوتية والإيقاعية، خاصة في النصوص الشعرية أو الخطابية.

هذا بالإضافة إلى المستوى الاستراتيجي المتمثّل في اختيار استراتيجيات الخطاب المتعمدة، مثل إعادة الصياغة أو التنويع اللغوي، لتحقيق أهداف تواصلية محددة كالإقناع أو التأثير العاطفي. مما يجعل الدراسة أكثر شمولاً وفعالية في تفسير الخطاب.[1] هذا المستوى يجعل لسانيات النص أداة عملية في التعليم والأدب العربي، حيث يربط بين النظرية والتطبيق اليومي.

2. مهام لسانيات النّص

إذن يمكننا ترتيب مهام لسانيات النّص بصورة أخرى تتمثل في:

1. **مرحلة الاستقراء والإحصاء** :وتُعنى برصد الأدوات والروابط اللغوية الفاعلة في عملية التحليل.

2. **مرحلة الوصف** :وتشمل توصيف البنية الشكلية للنص ومضامينه الموضوعية، بالإضافة إلى وصف الأدوات والروابط المرصودة سابقًا.

3. **مرحلة التحليل والتعليل** :وتهدف إلى الكشف عن وظيفة هذه الروابط في تحقيق التماسك النصي، مع استحضار أبعاد السياق والمقام التواصلي.[2]

ويرتكز منظور الدكتور حماسة في هذا الصدد على ثلاثة أركان رئيسية:

أ. الامتداد من النحو إلى النص

يرى أن لسانيات النص لا تهدم نحو الجملة، بل تبني عليه. العلاقات التي ذكرتها (العطف، السببية، الاستدراك) هي في الأصل "علاقات نحوية" بين الجمل، ولكن عند النظر إليها في إطار كلي تصبح أدوات تماسك نصي(Cohesion) .

---

[1]– ابراهيم الفقي، **علم اللّغة النّصي بين النّظرية والتّطبيق، دراسة تطبيقية على السّور المكيّة**، ج1، ص ص 55–56.

[2]– المرجع نفسه، ص 56.

Scanné avec CamScanner

ب. التأصيل التراثي (المناسبة والفصل والوصل)

هذه هي الإضافة النوعية للدكتور حماسة؛ فهو يرى أن "لسانيات النص" ليست علمًا غربيًا بحتًا، بل لها جذور عميقة في التراث العربي:

- **المناسبة بين الآيات والسور** :عند المفسرين (مثل البقاعي والسيوطي)، البحث عن الرابط الخفي بين آية وأخرى هو في صميمه بحث في "التماسك النصي (Coherence) "والعلاقات الدلالية الرأسية.
- **الفصل والوصل** :عند البلاغيين (مثل الجرجاني)، معرفة متى تعطف الجملة (الوصل) ومتى تفصلها هو جوهر دراسة العلاقات المنطقية والدلالية التي تدرسها لسانيات النص المعاصرة.

ج. "ابتكار" النص لوسائل تماسكه

هذه النقطة تشير إلى "مرونة المعايير النصية" عند حماسة. فبدلاً من فرض قوالب جاهزة على النصوص، يرى أن **العلاقات الدلالية**(كالتعميم والتخصيص، والإجمال والتفصيل) تتشكل بفرادة داخل كل نص. بمعنى أنّ كل نص يفرض "منطقه الداخلي" الخاص الذي يجب على المحلل اكتشافه، وليس إسقاط قواعد خارجية عليه.[1]

وبناء على ذلك يرى اللغوي روبرت دي بوجراند **Robert De Beaugrand** أنّ المهمة **المركزية** للسانيات النص تتمثل في فحص مفهوم «النصّية»، بوصفه خاصية لا تنشأ تلقائيًا من وجود **تراكيب** لغوية فحسب، بل تتكوّن نتيجة الإجراءات والآليات التواصلية التي يعتمدها المتكلم/الكاتب أثناء **توظيف** النص في مقام الاستعمال.

وعليه يُنظر إلى النص، في هذا التصور، باعتباره بنية لغوية مترابطة ومتداخلة العلاقات، لا تُفهم على نحو كافٍ إلا داخل سياق الفعل الاتصالي الذي يمنحها وظائفها ومعانيها التداولية.[2] مما يجعل تحليل النص عملية تفاعلية تجمع بين إنتاج المتكلم وتفسير المتلقي.

---

[1]– محمد حماسة عبد اللطيف، **الإبداع الموازي التّحليل النصي للشعر**، دط. القاهرة:2001، دار غريب، ص 37 .

[2]– روبرت دي بو جراند، **النّص والخطاب والإجراء**، تر: تمام حسان، ط 2. القاهرة: 2007، عالم الكتب، ص 95.

Scanné avec CamScanner

النشأة والتطور

ظهر في أواخر ستينيات القرن العشرين اتجاه لساني جديد عُرف بـ **لسانيات النص La linguistique textuelle** ، وهو منهج يتولى دراسة بنية النصوص وآليات اشتغالها، انطلاقًا من مسلّمة أساسية مفادها أنّ النص لا يُعد مجرد تعاقب لجمل منفصلة، بل يُنظر إليه بوصفه وحدة لغوية متكاملة تتميّز أساسًا بعنصري **الاتساق والترابط.**[1] وقد جاء هذا الاتجاه ردّ فعلٍ نقديًا على المناهج اللسانية السابقة التي حصرت مجال التحليل في حدود الجملة الواحدة، وعدّتها أكبر وحدة قابلة للوصف والتحليل اللغوي.

ويتجلى هذا التصور بوضوح في اللسانيات الجملية، ولا سيما في الطرح الذي قدّمه **فرديناند دو سوسير De Sausure** ، إذ عرّف الجملة على أنّها تتابع من الرموز اللغوية، يساهم كل رمز فيها في بناء معنى الكلّ. وبناءً على ذلك، فإن كل عنصر داخل الجملة يرتبط بما يسبقه وما يليه في إطار علاقة خطية، أطلق عليها مصطلح **العلاقة التركيبية Syntagmatique**.[2] فالجملة هي الوحدة اللّغوية المجرّدة التي يقابلها مجموعة من الوحدات اللّغوية المركبة حسب قوانين التّركيب، أمّا المجموعة المأخوذة خارج كلّ حالة خطاب مما ينتجه المتكلم ويسمعه المخاطَب فتشكّل ما يدعى بالقول وليس بالجملة. فالقول يتّصل بأحوال التّخاطب أمّا الجملة فترتبط بالقاعدة المثاليّة لسانيًا.

وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ، يُمَيِّزُ فِي الدَّرْسِ اللِّسَانِيِّ بَيْنَ الْجُمْلَةِ بِوَصْفِهَا وَحْدَةً لُغَوِيَّةً مُجَرَّدَةً تَخْضَعُ لِقَوَانِينِ التَّرْكِيبِ النَّحْوِيِّ، وَبَيْنَ الْقَوْلِ بِاعْتِبَارِهِ تَحَقُّقًا فَعْلِيًّا لِلْجُمْلَةِ فِي سِيَاقٍ تَوَاصُلِيٍّ مُعَيَّنٍ. فَالْجُمْلَةُ تَنْتَمِي إِلَىٰ مَسْتَوَى الْكِفَايَةِ اللُّغَوِيَّةِ، إِذْ تُمَثِّلُ نَمُوذَجًا نَظَرِيًّا مِثَالِيًّا تَسْتَنْبِطُهُ اللِّسَانِيَّاتُ مِنْ نِظَامِ اللُّغَةِ، فِي حِينِ يَرْتَبِطُ الْقَوْلُ بِمَسْتَوَى الْأَدَاءِ، لِأَنَّهُ يَتَجَسَّدُ فِي وَضْعِيَّةٍ خِطَابِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ يُشَارِكُ فِيهَا مُتَكَلِّمٌ وَمُخَاطَبٌ، وَتَتَحَكَّمُ فِيهَا جُمْلَةٌ مِنَ الْعَوَامِلِ التَّدَاوُلِيَّةِ وَالسِّيَاقِيَّةِ.

وَمِنْ ثَمَّ، فَإِنَّ تَحْلِيلَ الْجُمْلَةِ يَظَلُّ تَحْلِيلًا شَكْلِيًّا يَهْتَمُّ بِالْبِنْيَةِ وَالْقَوَاعِدِ، دُونَ الِالْتِفَاتِ إِلَىٰ شُرُوطِ الِاسْتِعْمَالِ وَمَقَاصِدِ الْمُتَكَلِّمِينَ، بَيْنَمَا يَقْتَضِي تَحْلِيلُ الْقَوْلِ مُرَاعَاةَ ظُرُوفِ التَّخَاطُبِ، مِنْ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَعَلَاقَةِ الْمُتَخَاطِبِينَ، وَمَقَاصِدِ الْخِطَابِ. وَقَدْ أَسْهَمَ هَذَا التَّمْيِيزُ فِي الْكَشْفِ عَنْ مَحْدُودِيَّةِ اللِّسَانِيَّاتِ الْجُمْلِيَّةِ، إِذْ عَجَزَتْ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِالْمَعْنَىٰ فِي امْتِدَادِهِ النَّصِّيِّ وَالتَّوَاصُلِيِّ.

---

[1]– محمد الأخضر الصبيحي، **مدخل إلى علم النّص ومجالات تطبيقه**، ط1. الجزائر: 2008، الدار العربية للعلوم، ص 59.

[2]– سعيد حسن بحيري، **علم لغة النّص المفاهيم والاتجاهات**، ص ص 19/ 20.

Scanné avec CamScanner

وَمِنْ هُنَا بَرَزَتِ الْحَاجَةُ إِلَىٰ تَجَاوُزِ حُدُودِ الْجُمْلَةِ نَحْوَ وَحْدَاتٍ أَوْسَعَ، قَادِرَةٍ عَلَىٰ اسْتِيعَابِ الظَّوَاهِرِ الدَّلَالِيَّةِ وَالتَّدَاوُلِيَّةِ، وَهُوَ مَا مَهَّدَ لِظُهُورِ لِسَانِيَّاتِ النَّصِّ، الَّتِي جَعَلَتْ مِنَ النَّصِّ وَحْدَةَ التَّحْلِيلِ الْأَسَاسِيَّةَ، وَعَدَّتْهُ بِنْيَةً دَلَالِيَّةً تَوَاصُلِيَّةً مُتَمَاسِكَةً، لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهَا إِلَّا فِي ضَوْءِ عَلَاقَاتِ التَّرَابُطِ وَالِاتِّسَاقِ وَالسِّيَاقِ.

وركّزت المدرسة السلوكية الأمريكية بزعامة ليونارد بلومفيلد **Leonard Bloomfield** على الجملة وأقصت الدّلالة في بداية الأمر. ورفضت من الأساس دراسة أبنية لغويّة تتعدى الجملة، «وقد كان **بلومفيلد** من جهته يرفض أن يأخذ على عاتقه الوحدات الاستدلالية الأكثر امتدادًا من الجملة».[1]

ورغم أنّ هذا الاتجاه اهتم بمستوى الجملة فقط، فالحقيقية التي برزت عنده، هو نظره إلى مكوّنات الجملة وفق نظرية التّعارضات الثّنائية على أنّها مجموعة من النّظم تترابط مع بعضها البعض عن طريق التمايز، ويشكل وصف هذه النّظم وصفًا للنّظام اللّغوي بأسره.[2]

وَقَدْ سَعَى فِرْدِنَانْدُ دُو سُوسِيرْ، مِنْ خِلَالِ تَمْيِيزِهِ بَيْنَ اللِّسَانِ وَالْكَلَامِ، إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَ الْخَصَائِصِ الْعَامَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ الَّتِي تُؤَسِّسُ لِلْوَحْدَةِ وَالنِّظَامِ، وَالْخَصَائِصِ الْفَرْدِيَّةِ الَّتِي تُعَبِّرُ عَنِ التَّفَرُّدِ وَالتَّمْيِيزِ فِي الِاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ. فَقَدْ نَظَرَ إِلَى اللِّسَانِ بِاعْتِبَارِهِ نِظَامًا قَائِمًا بِذَاتِهِ، وَالنِّظَامُ – فِي تَصَوُّرِهِ – شَبَكَةٌ مِنَ الْوَحْدَاتِ تَرْبُطُ بَيْنَهَا عَلَاقَاتٌ مُتَبَادِلَةٌ تَجْعَلُ مِنْ كُلِّ عُنْصُرٍ جُزْءًا لَا يَنْفَصِلُ عَنِ الْكُلِّ؛ بِحَيْثُ إِنَّ أَيَّ تَغْيِيرٍ يَطْرَأُ عَلَى عُنْصُرٍ وَاحِدٍ يَنْعَكِسُ بِالضَّرُورَةِ عَلَى بِنْيَةِ النِّظَامِ بِأَكْمَلِهِ.

وَإِلَى جَانِبِ مَفْهُومِ التَّمَاسُكِ الْقَائِمِ بَيْنَ الْوَحْدَاتِ، أَكَّدَ سُوسِيرْ أَنَّ النِّظَامَ اللُّغَوِيَّ لَا يَقُومُ عَلَى الثَّبَاتِ فَحَسْبُ، بَلْ يَتَّصِفُ كَذَلِكَ بِالْعَمَلِ وَالْحَرَكِيَّةِ، إِذْ تَتَحَدَّدُ قِيمَةُ الْوَحْدَةِ اللُّغَوِيَّةِ مِنْ خِلَالِ مَوْقِعِهَا دَاخِلَ النِّظَامِ وَعَلَاقَاتِهَا التَّقَابُلِيَّةِ مَعَ الْوَحْدَاتِ الْأُخْرَىٰ. فَلَيْسَتْ لِلْوَحْدَةِ اللِّسَانِيَّةِ قِيمَةٌ فِي ذَاتِهَا، وَإِنَّمَا تَسْتَمِدُّ مَعْنَاهَا وَوَظِيفَتَهَا مِنْ خِلَالِ مَا تَقَابِلُهُ وَتُخَالِفُهُ مِنْ وَحْدَاتٍ لُغَوِيَّةٍ مَحْسُوسَةٍ.[3]

وَقَدْ كَانَ لِهَذَا التَّصَوُّرِ السُّوسِيرِيِّ، وَلَا سِيما التَّمْيِيزُ بَيْنَ اللِّسَانِ وَالْكَلَامِ، أَثَرٌ بَالِغٌ فِي تَحْلِيلِ النُّصُوصِ الْأَدَبِيَّةِ مِنَ الدَّاخِلِ؛ إِذْ أَتَاحَ النَّظَرَ إِلَى بِنْيَةِ النَّصِّ عَلَى أَنَّهَا خَاضِعَةٌ لِجُمْلَةٍ مِنَ النُّظُمِ الْمُتَدَاخِلَةِ، يَتَعَيَّنُ تَفْكِيكُهَا إِلَىٰ وَحْدَاتٍ لُغَوِيَّةٍ صُغْرَىٰ قَبْلَ الِانْتِقَالِ إِلَى دِرَاسَةِ الْعَلَاقَاتِ وَالْمُرْتَكَزَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي تُسْهِمُ فِي تَحْقِيقِ تَمَاسُكِ النَّصِّ وَتَرَابُطِهِ.

---

[1]– روبرت دي بوجراند، **النّص والخطاب والإجراء**، تر: تمام حسان، ص88.

[2]– يوسف نور عوض، **علم النّص ونظرية التّرجمة**، ط1. السعودية: 1410 هـ، دار الثقة للنشر والتوزيع، ص 15.

[3]– فرديناند دوسوسير، **علم اللّغة العام**، تر: يوئيل يوسف عزيز ، ط 1. بغداد: 1985، دار آفاق عربية، ص126.

Scanné avec CamScanner

ومن إسهامات المدرسة التّوليدية التّحويلية نعوام تشومسكي **Noam Chomsky** التي سبقت ظهور علم النّص فقد كان لها أثر مباشر في الانتقال من مستوى الجملة ومكوّناتها القاعدية إلى البحث المنظّم في العلاقات بين الجمل في إطار بنيّة كبرى يمثّلها النّص، ومما سجّله **تشومسكي** من نقد بناء على البنوية اكتفاؤها بالجوانب السّطحية للّغة؛ حيث اكتفت بوصف التّراكيب اللّغوية وتحليلها بطريقة شكليّة متجاهلة بذلك الدّور الذي يلعبه المعنى على مستوى اللّغات، ولم تبذل أي جهد لتحديد القواعد التي يلجأ إليها المتكلّم عند تكوين جمل غير محدودة، ومن ثمّة فإنّها لم تعط أي اهتمام للكفاءة اللّغويّة، يضاف إلى ذلك أنّ البنويّة لم تلق النّجاح اللازم لاهتمامها بالبنيّة السّطحيّة فقط؛ ولهذا اتّجهت هذه المدرسة إلى دراسة الجملة من خلال البحث في كفاءة المتكلم ومقدرته على توليد أو إنتاج عدد لا حصر له من الجمل انطلاقًا من عناصر لغوية محدودة.[1] ومن ثمّ عرف النّحو عندها بأنّه توليدي تحويلي يسعى لإجراء التّحويلات المختلفة في الجمل وليس في النّصوص.

لم تنظر المدرسة التّوليدية التّحويلية إلى النّص على أنّه وحدة أكبر حجمًا من الجملة، وإنّما نظرت إليه على أنّه سلسلة متتابعة من الجمل الصّحيحة، وعلى الرغم من أنّ **كاتز وفودور** بحسب رأي **دي بوجراند** قد ذهبا إلى اعتبار النّص في أوّل الأمر جملة طويلة مقسّمة إلى مسافات زمنيّة، ولا تترابط بواسطة الرّوابط المعروفة، فإذا كان هذا هو تحديدهما لمفهوم النّص، فليس هناك ما يدلّ على أنّهما اقتربا من مفهوم النّصية الذي قدّمه **بوجراند** وذلك بسبب وجود كثير من النّصوص التي تخالف هذا المفهوم.[2] وهكذا لم يحض النّص بأي اهتمام من قبل المدارس اللّسانية التي جاءت بعد **دي سوسير**.

وَمَا يَسْعَنَا قَوْلُهُ إِنَّ دِرَاسَةَ النُّصُوصِ تُمَثِّلُ، فِي جَوْهَرِهَا، دِرَاسَةً لِلْمَادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ الطَّبِيعِيَّةِ الَّتِي تُمَكِّنُنَا مِنْ بُلُوغِ فَهْمٍ أَعْمَقَ وَأَدَقَّ لِظَاهِرَةِ اللُّغَةِ. فَالنَّاطِقُونَ بِاللُّغَةِ لَا يَسْتَعْمِلُونَهَا فِي الْوَاقِعِ عَلَى هَيْئَةِ جُمَلٍ مُعْزُولَةٍ أَوْ مُجَرَّدٍ تَتَابُعَاتٍ جُمْلِيَّةٍ، سَوَاءٌ فِي الْقَوْلِ أَوْ فِي الْكِتَابَةِ، وَإِنَّمَا يُوَظِّفُونَهَا دَاخِلَ مَوَاقِفَ لُغَوِيَّةٍ حَيَّةٍ، تَتَجَلَّى فِي تَفَاعُلَاتٍ تَوَاصُلِيَّةٍ مُعَقَّدَةٍ وَمُتَعَدِّدَةِ الْأَطْرَافِ .وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاقِفِ، تَتَقَاطَعُ الِاسْتِرَاتِيجِيَّاتُ التَّوَاصُلِيَّةُ، وَتَتَبَايَنُ الْمَقَاصِدُ وَالْمَصَالِحُ، وَتَتَعَدَّدُ الْمَقَامَاتُ، كَمَا تَتَشَابَكُ الْعَلَاقَاتُ بَيْنَ الشَّكْلِ وَالْمَضْمُونِ فِي نَسِيجٍ لُغَوِيٍّ بَالِغِ التَّعْقِيدِ.[3]

وَعَلَيْهِ، فَإِنَّ الِاقْتِصَارَ عَلَى تَحْلِيلِ الْجُمْلَةِ أَوْ نَمَاذِجِهَا، وَرَدَّ الظَّاهِرَةِ اللُّغَوِيَّةِ بِرَمَّتِهَا إِلَى هَذَا الْمُسْتَوَى الضَّيِّقِ، يُعَدُّ اخْتِزَالًا مُخِلًّا بِطَبِيعَةِ اللُّغَةِ كَمَا تُسْتَعْمَلُ فَعْلِيًّا، وَتَجَاهُلًا لِأَبْعَادِهَا النَّصِّيَّةِ وَالتَّدَاوُلِيَّةِ الَّتِي لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي إِطَارِ النَّصِّ بِوَصْفِهِ وَحْدَةً تَوَاصُلِيَّةً كُلِّيَّةً مُتَكَامِلَةً.

---

[1]– عبده الراجحي، **النّحو العربي والدّرس الحديث، بحث في المنهج**، ط1. ، مصر: 2008، دار المعرفة الجامعية، ص 117.

[2]– سعيد حسن بحيري، **علم لغة النّص المفاهيم والاتجاهات**، ص ص 16– 17.

[3]– سعد مصلوح، **العربيّة من نحو الجملة إلى نحو النّص**، ص413 .

Scanné avec CamScanner

ويرى الدكتور صبحي إبراهيم الفقي أنّ من أسباب اللجوء إلى الدّراسة النّصيّة هو« أنّ أوجه التّرابط التي أفرزتها التّحليلات على مستوى الجملة فقط لم تعد كافية لتغطية مستوى النّص». [1] إنّ أوْجُهَ التَّرَابُطِ الَّتِي كَشَفَتْ عَنْهَا التَّحْلِيلَاتُ اللِّسَانِيَّةُ فِي حُدُودِ الْجُمْلَةِ تَظَلُّ تَرَابُطَاتٍ جُزْئِيَّةً وَمَحْدُودَةً، لِأَنَّهَا تَتَصَرَّفُ أَسَاسًا إِلَى الْعَلَاقَاتِ النَّحْوِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ الدَّاخِلِيَّةِ، مِثْلَ عَلَاقَةِ الْإِسْنَادِ، وَالتَّطَابُقِ، وَالرُّتْبَةِ، وَالرَّبْطِ بِالْأَدَوَاتِ .وَهَذِهِ الْعَلَاقَاتُ، عَلَى أَهَمِّيَّتِهَا، لَا تَتَجَاوَزُ إِطَارَ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَا تَمْتَدُّ إِلَى مَا قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا إِلَّا فِي حُدُودٍ ضَيِّقَةٍ.

غَيْرَ أَنَّ النَّصَّ، بِوَصْفِهِ وَحْدَةً لُغَوِيَّةً كُبْرَى، يَقُومُ عَلَى أَنْمَاطٍ أَكْثَرَ تَعْقِيدًا مِنَ التَّرَابُطِ، تَتَجَاوَزُ الْعَلَاقَاتِ الْجُمْلِيَّةِ إِلَى عَلَاقَاتٍ نَصِّيَّةٍ شَامِلَةٍ، تَشْمَلُ الِاتِّسَاقَ الدَّلَالِيَّ، وَالتَّتَابُعَ الْمَوْضُوعِيَّ، وَالْإِحَالَةَ، وَالِاسْتِبْدَالَ، وَالْحَذْفَ، وَالتَّكْرَارَ، وَالتَّضْمِينَ التَّدَاوُلِيَّ، فَضْلًا عَنْ دَوْرِ السِّيَاقِ وَالْمَقَامِ فِي تَوْجِيهِ الْمَعْنَى. وَمِنْ ثَمَّ، فَإِنَّ الْأَدَوَاتِ التَّحْلِيلِيَّةَ الَّتِي تَكْفِي لِوَصْفِ الْجُمْلَةِ تَصْبِحُ عَاجِزَةً عَنْ تَفْسِيرِ كَيْفِيَّةِ تَشَكُّلِ الْمَعْنَى فِي امْتِدَادِهِ النَّصِّيِّ.

وَعَلَيْهِ، فَإِنَّ الِاقْتِصَارَ عَلَى التَّرَابُطِ الْجُمْلِيِّ يُؤَدِّي إِلَى تَفْكِيكِ النَّصِّ إِلَى وَحْدَاتٍ مُنْفَصِلَةٍ، وَيُغْفِلُ الْبِنْيَةَ الْكُلِّيَّةَ الَّتِي تُمْنِحُهُ انْسِجَامَهُ وَوَظِيفَتَهُ التَّوَاصُلِيَّةَ. وَهَذَا الْقُصُورُ هُوَ مَا دَفَعَ اللِّسَانِيِّينَ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ مُقَارَبَاتٍ جَدِيدَةٍ تَجْعَلُ مِنَ النَّصِّ، لَا الْجُمْلَةَ، وَحْدَةَ التَّحْلِيلِ الْأَسَاسَ، وَتُعْنَى بِكَشْفِ آلِيَّاتِ التَّرَابُطِ الَّتِي تَجْعَلُ مِنْ مَجْمُوعَةِ الْجُمَلِ نَصًّا مُتَمَاسِكًا ذَا دَلَالَةٍ.

وَبِذَلِكَ يَتَّضِحُ أَنَّ أَوْجُهَ التَّرَابُطِ الْجُمْلِيَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ ضَرُورِيَّةً، فَإِنَّهَا غَيْرُ كَافِيَةٍ وَحْدَهَا لِتَغْطِيَةِ مُسْتَوَى النَّصِّ، مَا لَمْ تُدَعَّمْ بِتَحْلِيلٍ نَصِّيٍّ يَأْخُذُ فِي الْحِسْبَانِ الْبُعْدَ الدَّلَالِيَّ وَالتَّدَاوُلِيَّ وَالتَّوَاصُلِيَّ لِلُّغَةِ. فعلى سبيل المثال إنّ لدراسة وفهم جملة ما نحتاج إلى جمل أخرى قبلها أو بعدها في ضوء السّياق اللّغوي والمقامي، فجملة **(كان أزرق اللون)**مثلاً مبهمة، يتّضح معناها إذا سبقت بجملة مثل:

1. *اشتريت دولابًا قديمًا، كان اللون أزرق.*
2. *نظر البحار باستحسان إلى السّماء، كانت زرقاء اللون.*
3. *أخفت عينة من دم السّائق، كان أزرق اللون.*

إنّ فهم جملة **(كان أزرق اللون)** ووصفها دلاليًا يتوقف على واحدة من الجمل التي سبقتها، وهذا يعني حتمية تعدي الجملة إلى وحدات لغوية أوسع منها، والمطالبة بتحليل يتجاوزها. وَيَتَجَلَّى هَذَا الْأَمْرُ بِوُضُوحٍ عِنْدَ النَّظَرِ فِي السُّوَرِ الْقُرْآنِيَّةِ، إِذْ يَتَعَذَّرُ إِدْرَاكُ عَلَاقَاتِ الصِّلَةِ وَالتَّرَابُطِ بَيْنَهَا اعْتِمَادًا عَلَى نَحْوِ الْجُمْلَةِ وَحْدَهُ، بَلْ يَقْتَضِي ذَلِكَ تَبَنِّيَ مُقَارَبَةً نَصِّيَّةً شَامِلَةً، وَفْقَ مَفْهُومِهَا الْوَاسِعِ، الْقَادِرَةَ عَلَى اسْتِيعَابِ

---

[1]– صبحي إبراهيم الفقي، **علم اللّغة النّصي بين النّظرية والتّطبيق، دراسة تطبيقية على السّور المكيّة**، ج1 ، ص52 .

Scanné avec CamScanner

انسجام المعاني وتتابع المقاصد في البنية الكلية للنص. فالدلالة القرآنية لا تتكشف على مستوى الجملة المفردة فحسب، وإنما تتجلى في انتظام الآيات ضمن نسق نصي متكامل.

كما أن تداخل العلوم وتكاملها، ولا سيما علوم النحو والبلاغة والنقد والأدب، أسهم إسهاما فعالا في توسيع مجال الدرس اللغوي، ودفعه إلى تجاوز حدود الجملة نحو دراسة النص بوصفه وحدة دلالية متماسكة. ويعد الشعر مثالا دالا على ذلك؛ فباعتباره قائما على مبدأ الوحدة العضوية، فإن فهمه وتحليله يقتضيان مقاربة نصية تتناول القصيدة في كليتها، لا الاكتفاء بتحليل بيت واحد أو جملة معزولة منها، لأن المعنى الشعري يتولد من تضافر الأبيات وتآزرها داخل البناء العام للنص.[1]«... ومعنى هذا أنه حان الوقت لتجاوز نظرة أغلب اللغويين البنيويين القائلة بأن الجملة هي الوحدة القاعدية للنظام اللغوي».[2] إن القول بضرورة تجاوز النظرة البنيوية التي تجعل من الجملة الوحدة القاعدية للنظام اللغوي لا يعني التقليل من قيمتها أو إلغاء دورها، بل يعني الإقرار بحدودها المنهجية .فاللسانيات البنيوية، في سعيها إلى ضبط اللغة ضبطا علميا، ركزت على الجملة بوصفها بنية مغلقة يمكن تحليلها وفق قواعد تركيبية ودلالية ثابتة. غير أن هذا التصور سرعان ما أظهر قصوره عند معالجة الاستعمال اللغوي الحقيقي، حيث لا تتحقق اللغة في جمل معزولة، بل في خطابات ممتدة ونصوص كاملة.

لقد تبين أن الجملة، مهما بلغت درجة إحكامها البنيوي، لا تستطيع وحدها تفسير ظواهر أساسية مثل استمرار المعنى، وتنامي الموضوع، والإحالة، والانسجام الدلالي، ومقاصد المتكلمين. ومن ثم، فإن حصر النظام اللغوي في مستوى الجملة يؤدي إلى تجزئة الظاهرة اللغوية، ويغفل بعدها التواصلي والاجتماعي والتداولي.

ومن هنا برزت الحاجة إلى إعادة النظر في وحدة التحليل اللساني، والانتقال من الجملة إلى النص بوصفه الوحدة اللغوية الكبرى التي تتجسد فيها اللغة في استعمالها الفعلي. وقد مثل هذا التحول الأساس النظري لظهور لسانيات النص، التي جعلت من النص منطلقا للتحليل، وعدته بنية دلالية تواصلية متماسكة، تتشكل من شبكة معقدة من العلاقات اللغوية وغير اللغوية.

نشأت لسانيات النص في إطار البنيوية الوصفية التي كانت تقوم، في الأساس، على نحو الجملة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدأت إرهاصاتها الأولى في التبلور سنة 1952، حين قدم اللساني الأمريكي زليج هاريس (Zellig Harris) بحثا بالغ الأهمية في تاريخ اللسانيات الحديثة، موسما بـ (تحليل

---

[1]– الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، ط1.بيروت/ المغرب: 1993، المركز الثقافي العربي، ص5 .

[2]– خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص 167.

Scanné avec CamScanner

الخطاب) (Analyse de discours) ويعدّ هاريس أوّل لساني يجعل من الخطاب موضوعًا صريحًا للدّراسة اللّسانيّة، كما اقترح منهجًا لتحليل الخطاب المتتابع، الصبّ اهتمامُهُ على دراسة توزيع العناصر اللّسانيّة داخل النّصوص، والكشف عن الرّوابط القائمة بين النّص وسياقه الاجتماعيّ.[1]

وقد وظّف هاريس في هذا البحث أدوات وإجراءات اللّسانيّات الوصفيّة من أجل استكشاف البنية الدّاخليّة للنّص. غير أنّ تحقيق هذا الهدف استلزم، في نظره، تجاوز مشكلتين أساسيّتين وقعت فيهما الدّراساتُ اللّسانيّةُ الوصفيّةُ والسّلوكيّةُ، ويمكن تلخيصهما فيما يأتي:

أوّلا :**الاقتصار على دراسة الجملة**، وتحليل العلاقات القائمة بين مكوّنات الجملة الواحدة، وهو ما دفع هاريس إلى توسيع مجال الوصف اللّسانيّ ليشمل ما يتجاوز حدود الجملة، وذلك عبر الاهتمام بتحليل الخطاب بوصفه وحدة لغويّة ممتدّة.

ثانيا :**الفصلُ الصّارمُ بين اللّغة والموقف الاجتماعيّ**، وهو فصلٌ يحول دون الفهم الدّقيق للظّاهرة اللّغويّة، لأنّ اللّغة لا تُستعمل بمعزل عن سياقاتها الاجتماعيّة والتّواصليّة.

وانطلاقًا من ذلك، أسّس هاريس منهجه في تحليل الخطاب على ركيزتين أساسيّتين، تتمثّلان في:

- دراسة العلاقات التّوزيعيّة بين الجمل داخل النّص.
- الرّبط بين البنية اللّغويّة والموقف الاجتماعيّ الذي تتحقّق فيه.[2]

وبهذا الطّرح، خرج هاريس عن التّقليد البلومفيلديّ السّائد آنذاك، الذي كان يحصر اهتمام اللّسانيّ في التّعبير اللّغويّ المستقلّ دلاليًا، أي الجملة، ويرى في النّص مجرّد مظهر من مظاهر الاستعمال اللّغويّ، غير قابل للتّحديد الدّقيق أو التّحليل العلميّ المنهجيّ. وفي ذلك يقول **هاريس**:«يمكن أن نقوم بتحليل الخطاب انطلاقًا من نوعين من القضايا المرتبطة ببعضها أولاهما: هو توسيع مجال اللسانيات الوصفيّة إلى خارج حدود الجملة الواحدة، وثانيهما: تمس العلاقات بين الثّقافة واللّغة أي بين السّلوك غير اللّغوي والسّلوك اللّغوي».[3]

يقوم تصوّر هاريس لتحليل الخطاب على قناعة أساسيّة مفادها أنّ دراسة اللّغة لا يمكن أن تظلّ حبيسة حدود الجملة الواحدة، لأنّ المعنى لا يتشكّل داخل الجملة في عزلة، بل يتولّد من تتابع الجمل وانتظامها داخل بنية نصّيّة مترابطة .ومن هنا، فإنّ أولى القضايا التي ينطلق منها تحليل الخطاب عنده

---

[1]– صبحي إبراهيم الفقي، **علم اللّغة النّصي بين النّظرية والتّطبيق، دراسة تطبيقية على السّور المكيّة**، ج1 ، ص 23.

[2]– جميل عبد المجيد، **البديع بين البلاغة واللّسانيات النّصية**،ط. مصر : 1998، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 65.

[3]– روبرت دي بوجراند، **النّص والخطاب والإجراء**، تر: تمام حسان، ص120 .

Scanné avec CamScanner

تَتَمَثَّلُ فِي تَوْسِيعِ مَجَالِ اللِّسَانِيَّاتِ الوَصْفِيَّةِ لِتَشْمَلَ وَحَدَاتٍ لُغَوِيَّةً أَكْبَرَ مِنَ الجُمْلَةِ، بِمَا يَسْمَحُ بِدِرَاسَةِ العَلَاقَاتِ التَّوْزِيعِيَّةِ بَيْنَ الجُمَلِ، وَتَوْفِيرِ انْتِظَامِهَا دَاخِلَ الخِطَابِ، وَالكَشْفِ عَنْ آلِيَّاتِ التَّرَابُطِ الَّتِي تَجْعَلُ مِنْ هَذَا التَّتَابُعِ نَصًّا ذَا دَلَالَةٍ.

أَمَّا القَضِيَّةُ الثَّانِيَةُ، فَتَتَعَلَّقُ بِالعَلَاقَةِ الوَثِيقَةِ بَيْنَ اللُّغَةِ وَالثَّقَافَةِ، أَوْ بِتَعْبِيرٍ آخَرَ بَيْنَ السُّلُوكِ اللُّغَوِيِّ وَالسُّلُوكِ غَيْرِ اللُّغَوِيِّ. فَاللُّغَةُ، فِي نَظَرِ هَارِيسْ، لَيْسَتْ نِظَامًا شَكْلِيًّا مُسْتَقِلًّا عَنْ مُحِيطِهِ الاِجْتِمَاعِيِّ، بَلْ هِيَ مُمَارَسَةٌ تَوَاصُلِيَّةٌ تَتَأَثَّرُ بِالْقِيَمِ الثَّقَافِيَّةِ، وَالأَعْرَافِ الاِجْتِمَاعِيَّةِ، وَأَنْمَاطِ التَّفَاعُلِ بَيْنَ الأَفْرَادِ .وَلِذَلِكَ فَإِنَّ تَحْلِيلَ الْخِطَابِ لَا يَكْتَمِلُ مَا لَمْ يُرَاعَ السِّيَاقُ الثَّقَافِيُّ وَالاِجْتِمَاعِيُّ الَّذِي يُنْتَجُ فِيهِ الْخِطَابُ، لِأَنَّ هَذَا السِّيَاقَ يُسَهِمُ فِي تَوْجِيهِ اخْتِيَارِ الْبُنَى اللُّغَوِيَّةِ وَفِي تَحْدِيدِ وَظَائِفِهَا وَدَلَالَاتِهَا.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ، يَجْمَعُ مَنْهَجُ هَارِيسْ بَيْنَ الْبُعْدِ الشَّكْلِيِّ التَّوْزِيعِيِّ الَّذِي يَدْرُسُ الْعَلَاقَاتِ بَيْنَ الْوَحْدَاتِ اللُّغَوِيَّةِ دَاخِلَ النَّصِّ، وَالْبُعْدِ الاِجْتِمَاعِيِّ الثَّقَافِيِّ الَّذِي يَرْبِطُ هَذِهِ الْوَحْدَاتِ بِشُرُوطِ اسْتِعْمَالِهَا. وَبِهَذَا يَكُونُ قَدْ مَهَّدَ الطَّرِيقَ لِانْتِقَالِ الدَّرْسِ اللِّسَانِيِّ مِنْ تَحْلِيلِ الْبِنْيَةِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُجَرَّدَةِ إِلَى دِرَاسَةِ الْخِطَابِ بِوَصْفِهِ مُمَارَسَةً إِجْتِمَاعِيَّةً ذَاتَ أَبْعَادٍ لُغَوِيَّةٍ وَثَقَافِيَّةٍ مُتَدَاخِلَةٍ.

ورغم أنّ **هاريس*** نبّه إلى العلاقة بين النّص وسياقه الاجتماعي، إلّا أنّ الانطلاقة الفعليّة كانت تحديدًا مع علماء لغويين أمثال: **هيمبولدتHimboldt** و**مالينوفسكي Malinwiski** الذي تحدّث عن مفهوم سياق الموقف والذي عنى به البيئة التي يدور عليها النّص، وقد أدخل مفهومًا آخر هو مفهوم **سياق الثّقافة** الذي يراه مع سياق الموقف ضروريين لفهم اللّغات والثّقافات، وقد أخذ هذا المفهوم فيما بعد وطوّره **فيرث Firth**.[1]

أدرك **هاريس** أنّ الوقوف عند تحليل القول المتتابع**في حدّ ذاته لا يكفي، وإنّما يجب ربطه بما هو غير لغوي(الخارج)؛ لأنّه يمكن أن يمدنا هذا التّحليل بمعلومات« عن بعض التّعالقات بين اللّغة

---

* حينما تحدث هاريس عن وحدة أكبر من الجملة سمّى هذه الوحدة تارة النّص Texte، وتارة الخطاب Discours وتارة القول المتتابع énoncé suivi.

[1]– يوسف نور عوض، **علم النّص ونظريّة التّرجمة**، ص 29.

** أسس **هاريس** بمسألة التّتابع هذه ما يعرف بالتّحليل التّوزيعي، يقوم على:

- ✓ **توزيع للوحدات داخل الجملة وهو يتميز بإمكانية إعادة ترتيبها فيه، مثل الانتقال من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول.**
- ✓ **وتوزيع الجمل داخل النص وهو يتميز بخاصيّة الثّبات، ومن ثمّ فإنّ أي تغيير في ترتيب جمل نصٍ ما يعني أنّه أصبح نصًا آخر.**

Scanné avec CamScanner

وأشكال أخرى من السّلوكات، ومردّ ذلك إلى أنّ كلّ خطاب متتابع منتج في مقام معيّن».[1] بمعنى بأنّ تحليلَ الخِطَابِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الْبِنْيَةِ اللَّفْظِيَّةِ الْمُتَتَابِعَةِ لِلْجُمَلِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَمْتَدَّ إِلَى الْعَنَاصِرِ الْخَارِجَةِ عَنِ النِّظَامِ اللُّغَوِيِّ ذَاتِهِ، أَيْ إِلَى السِّيَاقِ بِمُخْتَلَفِ أَبْعَادِهِ. فـ«غَيْرُ اللُّغَوِيِّ «يَشْمَلُ جُمْلَةً مِنَ الْعَوَامِلِ مِثْلَ: الْوَضْعِيَّةِ التَّوَاصُلِيَّةِ، وَالظُّرُوفِ الِاجْتِمَاعِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ، وَعَلَاقَةِ الْمُتَخَاطِبِينَ، وَمَقَاصِدِ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْأَنْمَاطِ السُّلُوكِ الْمُصَاحِبَةِ لِلْخِطَابِ.

وَيُؤَكِّدُ هَارِيسْ أَنَّ الِاقْتِصَارَ عَلَى دِرَاسَةِ الْقَوْلِ الْمُتَتَابِعِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ قَدْ يُفْضِي إِلَى وَصْفٍ شَكْلِيٍّ لِلْبِنْيَةِ النَّصِّيَّةِ، لَكِنَّهُ يَظَلُّ قَاصِرًا عَنْ تَفْسِيرِ الْمَعْنَى تَفْسِيرًا كَامِلًا؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ لَا يُنْتَجُ فِي فَرَاغٍ، بَلْ يُنْجَزُ دَائِمًا دَاخِلَ مَقَامٍ مُعَيَّنٍ. وَهَذَا الْمَقَامُ هُوَ الَّذِي يُمْنِحُ الْخِطَابَ وَظِيفَتَهُ وَدَلَالَتَهُ، وَيُوَجِّهُ اخْتِيَارَاتِ الْمُتَكَلِّمِ اللُّغَوِيَّةَ، سَوَاءٌ عَلَى مُسْتَوَى الْأَلْفَاظِ أَوِ التَّرَاكِيبِ أَوْ أَسَالِيبِ التَّعْبِيرِ.

وَمِنْ ثَمَّ، فَإِنَّ رَبْطَ الْخِطَابِ بِمَا هُوَ غَيْرُ لُغَوِيٍّ يَتِيحُ الْكَشْفَ عَنِ الْعَلَاقَاتِ الْمُتَبَادِلَةِ بَيْنَ اللُّغَةِ وَأَنْمَاطٍ أُخْرَى مِنَ السُّلُوكِ الْإِنْسَانِيِّ، كَالسُّلُوكِ الِاجْتِمَاعِيِّ أَوِ الثَّقَافِيِّ أَوِ التَّفَاعُلِيِّ. فَاللُّغَةُ، فِي هَذَا التَّصَوُّرِ، لَيْسَتْ مُجَرَّدَ نَسَقٍ مِنَ الْعَلَامَاتِ، بَلْ هِيَ شَكْلٌ مِنْ أَشْكَالِ الْفِعْلِ الِاجْتِمَاعِيِّ، يَتَدَاخَلُ مَعَ أَفْعَالٍ أُخْرَى وَيُعَبِّرُ عَنْهَا فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ.

وَعَلَيْهِ، فَإِنَّ قَوْلَ هَارِيسْ إِنَّ «كُلَّ خِطَابٍ مُتَتَابِعٍ مُنْتَجٍ فِي مَقَامٍ مُعَيَّنٍ» يَعْنِي أَنَّ الْخِطَابَ لَا يُفْهَمُ فَهْمًا صَحِيحًا إِلَّا إِذَا أُدْرِجَ ضِمْنَ سِيَاقِهِ الْإِنْتَاجِيِّ، لِأَنَّ هَذَا السِّيَاقَ هُوَ الَّذِي يُفَسِّرُ بِنْيَتَهُ وَوَظِيفَتَهُ وَمَعْنَاهُ، وَهُوَ مَا يَمْهَدُ بِوُضُوحٍ لِلِانْتِقَالِ مِنَ اللِّسَانِيَّاتِ الْوَصْفِيَّةِ الْخَالِصَةِ إِلَى الْمُقَارَبَاتِ النَّصِّيَّةِ وَالتَّدَاوُلِيَّةِ.

وعرفت الدراسات النصيّة خلال عقد السبعينيات طفرة نوعيّة في مسارها العلمي، تجلّت في تعزيز الضبط المنهجي وتوسيع آفاق البحث في بنية النص ومعناه. ويُعدّ فان دايك (Van Dijk، 1972) أحد أبرز الروّاد الذين أسّسوا لهذا التحوّل، إذ وجّه نقدًا منهجيًا للنحو التقليدي مبرزًا محدوديته في تحليل الظواهر النصيّة المعقّدة، ودعا إلى اعتماد مقاربات جديدة تتعامل مع النص بوصفه وحدة دلاليّة كبرى. كما سعى إلى بلورة القواعد الموجّهة لبنية المعنى الكلي، بما يسهم في بناء نحوٍ للنص يتجاوز حدود الجملة إلى آليات التماسك والانسجام على المستوى الكلي.

وقد أسهمت أطروحات فان دايك في ترسيخ مفهوم "النص بوصفه بنية كبرى" داخل حقل اللسانيات النصيّة، إذ انتقل التحليل من المستوى التركيبي المحدود إلى فضاء أوسع يدرس العلاقات المنطقية والدلالية التي تربط أجزاء النص وتمنحه تماسكه الدلالي ووحدته الخطابية. وقد مثّل هذا التحوّل

---

[1]– روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، ص 121 .

Scanné avec CamScanner

نقلة إبستمولوجية مهمة في مقاربة المواضيعات اللغوية، حيث لم يعد النص يُنظر إليه كمجموعة من الجمل المتتابعة فحسب، بل كمنظومة من العلاقات المعنوية التي تنسج شبكة متكاملة للمعنى. [1]

كما فتحت هذه المقاربة آفاقًا جديدة لتحليل الخطاب بمختلف أنواعه، من الأدبي إلى الإعلامي والسياسي، مع التركيز على آليات الربط، والانسجام، والتضمين السياقي، بوصفها مؤشرات دالة على انتظام البنية النصية ووحدتها الدلالية. وقد مثّل هذا الإطار المفاهيمي الأساس الذي انطلقت منه دراسات لاحقة في تحليل الخطاب واللسانيات التطبيقية، مؤكّدة عمق الطرح الذي قدّمه فان دايك في إعادة تعريف مفهوم النص وبنيته.

تجدر الإشارة إلى أنّ فان دايك، في أعماله الأولى، لم يُقم تمييزًا واضحًا بين مفهومي "النص" و"الخطاب"، وهو ما لم يتجاوزه إلا في حدود سنة 1977 من خلال مؤلفه النص والسياق (Le texte et le contexte)، حيث اقترح تأسيس نحوٍ علميٍّ للنص يأخذ في الاعتبار جميع الأبعاد المتصلة بالخطاب، بما في ذلك الأبعاد البنيوية والسياقية والثقافية. وقد مثّل هذا التحول نقطة انطلاق لتوسيع مجال التحليل النصي باتجاه رؤية شمولية تتعاضد فيها المكوّنات اللغوية مع المعطيات التداولية والاجتماعية.

وقد بلور فان دايك هذه التوجهات بعمق في كتابه علم النص: مدخل متداخل الاختصاصات، الذي سعى من خلاله إلى بناء نموذج لساني يجمع بين المقاربة الدلالية والتداولية في تفسير الظواهر النصية. [2] وانشغل، في هذا السياق، بدراسة مفاهيم الاتساق والانسجام، والعلاقات التي تنظّم ترتيب الخطاب وبنيته الكلية، مميّزًا بين الخطاب التام والخطاب الناقص، ومؤكدًا أهمية الموضوع في بناء النص وتكامله.

ومن هذا المنطلق، وُصفت مقاربته بـ"لسانيات الخطاب"، وعدّه كثير من الباحثين المؤسس الفعلي لعلم النص الحديث. وقد تبع فان دايك في هذا الحقل عدد من اللسانيين المعاصرين الذين أغنوا الدرس النصي، من أبرزهم شتمبل، جليسون هارفج، شميدت، دريسلر، برينكر، أدام، وبوجراند، وغيرهم. [3]

انطلاقًا من هذه التصوّرات النظرية التي بلورها فان دايك في مؤلفاته حول لسانيات النص وتحليل الخطاب، انتقلت أصداء مشروعه إلى الساحة العربية، حيث وجد فيها الباحثون إطارًا

---

[1]– نعمان بوقرة، **لسانيات النّص وتحليل الخطاب، دراسة معجميّة**، ط1. عمان: 2009، عالم الكتب الحديث، ص 51.

[2]– محمد الأخضر الصبيحي، **مدخل إلى علم النّص ومجالات تطبيقه**، ص 62.

[3]– عفيفي أحمد، **نحو النّص اتجاه جديد في الدّرس النّحوي**، ط1. القاهرة: 2001، مكتبة زهراء الشّرق، ص ص32 – 33.

Scanné avec CamScanner

مرجعيًا خصبًا أعاد توجيه الدراسات النصية والبلاغية في سياق عربي معاصر، خصوصًا لدى من تناولوا قضايا الخطاب القرآني، والخطاب الإعلامي والسياسي، والخطاب النقدي المعاصر. وتجلّى ذلك في تبنّي مفاهيم مثل البنية الماكروية، وموضوع الخطاب، والعلاقات السببية والزمانية والموضوعاتية، ضمن مشاريع بحثية هدفت إلى بناء نحو نصّي عربي يستوعب خصوصيات النصوص العربية في ضوء الأطر اللسانية الحديثة.

تمّ في هذا التصوّر اللساني المعاصر إعادةُ بناء القواعد النحوية التقليدية بحيث لم تعد قادرةً فقط على توصيف الجملة في حدّ ذاتها، بل أصبحت مؤهّلة للكشف عن ظواهر لغوية تتجاوز مستوى الجملة المفردة. فالوحداتُ اللغوية من قبيل الضمائر، وأدوات الربط، وأزمنة الأفعال، والعناصر الإشارية لا تستوفي شروط تفسيرها الدلالي داخل الحدود الشكلية للجملة، بل يُعلّق معناها على الرجوع إلى مقام التلفظ (Le Contexte énonciatif) بما يشتمل عليه من معطيات المتكلم والمخاطَب والزمن والمكان والظروف التداولية المنتِجة للنص. ونتيجةً لذلك، غدت آلية التوليد النحوي ممتدّة من المستوى التركيبي للجملة الاسمية والفعلية إلى إنتاج سلاسل من الجمل البسيطة والمركّبة غير المحدودة عدًّا، الأمر الذي يمثّل تحوّلًا نوعيًا في دراسة اللغة على مستوى يتجاوز الجملة إلى النص والخطاب.

وبهذا الفهم، تتجاوز آلية التوليد النحوي حدود المركّبات الاسمية والفعلية إلى إنتاج تتابعات من الجمل البسيطة والمركّبة بعدد غير محدود، فيتشكل النص بوصفه وحدة عليا للتحليل. ويمثّل هذا التحوّل منعطفًا نوعيًا في تاريخ تحليل اللغة، لأنه ينقل مركز الاهتمام من الجملة بوصفها الحدّ الأقصى للتحليل إلى مستوى أكبر هو النص/الخطاب، حيث تتفاعل البنى النحوية مع المعطيات المقامية والسياقية لإنتاج المعنى.

ويُسجَّل إلى جانب إسهامات فان دايك وهاريس ما قدّمه هاليداي ورقية حسن من إضافة نوعية، من خلال عملهما المشترك الموسوم بـ«الاتساق في الإنجليزية Cohesion in English»، الذي يُعَدّ من المنعطفات البارزة في تاريخ اللسانيات الحديثة. فقد تناول هذا الكتاب بصورة منهجية مفهومي النص والسياق وجملةً من القضايا المتصلة بهما، كما خصّص حيّزًا واسعًا لدراسة وسائل الاتساق النصي، وفي مقدمتها: الإحالة، والاستبدال، والحذف، والربط، والاتساق المعجمي.

ويمثّل كتاب دي بوجراند الصادر سنة 1980 والمعنون بـ«النص والخطاب والإجراء» مرحلة متقدمة في تطور علم النص؛ إذ عمل فيه مؤلفه على ضبط المعايير التي ينبغي توافرها لاكتساب النص

Scanné avec CamScanner

صفة النصية، مبيّنًا في الآن ذاته أنّ الخاصية المميّزة للنص إنما تتجلّى في كونه يُستعمل في سياق التواصل الفعلي.[1]

انطلاقًا من هذه الإسهامات، يتّضح أن دراسات النص انتقلت من التركيز على البنية الداخلية للجملة إلى النظر في النّص بوصفه وحدة تواصلية متكاملة تحكمها جملة من المعايير والآليات. فهاليداي ورقية حسن، من خلال مفهوم الاتساق، أبرزا كيف يتأسّس ترابط النّص على شبكة من العلاقات النحوية والمعجمية التي تجعل من تتابع الجمل بناءً دلاليًا واحدًا، لا مجرد تراكم وحدات معزولة.

أمّا دي بوجراند، فوسّع أفق البحث عندما ربط بين النص والخطاب والإجراء، مؤكّدًا أن النص لا يُدرَك نصًّا إلا إذا أُدرج في سيرورة تواصلية فعلية يستجيب فيها لحاجة تواصلية محددة، ويتحقّق فيها جملة من معايير النصية مثل الاتساق والانسجام والقبول والتعالي على اللحظة الزمنية وغيرها. وبهذا المعنى، غدت النصية خاصية وظيفية تداولية بقدر ما هي خاصية بنيوية، الأمر الذي مهّد لظهور مقاربات تحليل الخطاب والدراسات التداولية التي تتعامل مع النص ضمن سياق الاستعمال، لا ضمن حدوده الشكلية فحسب.

ويبيّن الأستاذ سعد مصلوح بوضوح أن الانتقال من مستوى الجملة إلى مستوى النص، مع ما يستلزمه ذلك من عناية بالبعد الدلالي والمقامي، يمثل ضرورة منهجية لفهم الظاهرة اللغوية فهمًا علميًّا دقيقًا. إذ يؤكد أن المقاربة النصية للغة هي الأقدر على استيعاب طبيعة الاستعمال اللغوي في سياقاته الحيّة، ومن ثمّ فإن التوجّه إلى نحو النصّ كان نتيجة متوقّعة، وأكثر انسجامًا مع الطابع العلمي الذي يميّز الدرس اللساني الحديث.[2]

إنّ هذه الحاجة لا تسوغ انفصام العلاقة بين العلمين (لسانيات الجملة/ لسانيات النّص) كما لا يسوغ أن يتداخل العلمان؛ بمعنى أن يشتمل أحدهما على الآخر فالعلاقة بينهما يجب أن تكون علاقة تكامليّة، حيث يجب أن ينظر إلى أبحاث لسانيات الجملة على أنّها تمهيد ضروري لأبحاث لسانيات النّص من منطلق جديد موضوعه الوحدة الطّبيعيّة للتّعامل اللّغوي بين المتكلّمين ألا وهي "**النّص**".[3]

مع ذلك، فإن نحو النص لا يقتصر في تفسير الظواهر اللغوية على القواعد التركيبية فحسب، بل يستند كذلك إلى قواعد دلالية ومنطقية موازية، سعيًا إلى بناء فهم أشمل للبنية النصية. فهو يطمح إلى

---

[1]– **نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النّص وتحليل الخطاب**، ص 30.

[2]– **جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة ولسانيات النّص**، ص 66.

[3]– **فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللّغة النّصي**، تر: فالح شبيب العجمي، ص57.

Scanné avec CamScanner

بلورة صيغ عامة دقيقة توضّح أنماط التشكل البنائي للنص وقواعد الترابط التي تلتظم جمله ووحداته في إطار كلي متماسك. [1]

ويمثّل هذا التوجّه توسعًا في مفهوم النحو ذاته؛ إذ لم يعد مقتصرًا على تنظيم العلاقات بين الكلمات داخل الجملة، بل أصبح معنيًا بضبط أنساق التماسك والانسجام التي تجعل من النص وحدة دلالية مكتملة. ومن ثَمّ يُنظر إلى النص في إطار هذا التصوّر بوصفه بناءً هرميًا معقّدًا تتفاعل فيه المستويات التركيبية مع البنى الدلالية والمنطقية، وفق مبدإ انتظام شامل يحكم حركة المعنى عبر مختلف مقاطعه.

[1]– سعيد حسن بحيري، علم اللّغة النّصي المفاهيم والاتجاهات، ص135 .

Scanné avec CamScanner

تناول **كونتليان (Quintilien)** بصورة واضحة قضايا النّص المرتبطة بتنظيمه الداخلي من حيث الوضوح والفصاحة والسّلاسة والملاءمة، ورأى أنّ تفاضل النّصوص إنّما يعود إلى قدرة المبدع على التصرّف الواعي في المادة اللغوية التي تشكّل النّص. ومن هذا المنطلق، قدّمت **لسانيات النّص** إسهاماتٍ مهمّة لعدد من العلوم، كالتّرجمة وعلوم الاتصال واللّسانيات التّطبيقيّة، ولا سيّما في ميدان تعليم اللّغات الأجنبية. وفي المقابل، تستفيد لسانيات النّص من تلك الحقول ذاتها إفادةً كبيرة، خاصّة متى تمّ توظيفها لإعادة النّظر في بعض القضايا التي لم تنل العناية الكافية، مثل: علاقات التّماسك النّحويّ النّصيّ، وبنى التّطابق والتّقابل، والتّراكيب المحوريّة والمتجزّئة، وحالات الحذف، والجمل المفسّرة، والتحويل إلى الضمير، فضلاً عن التّفريعات التّركيبية وتوزيعاتها في النّصوص الفرديّة.

وفي الإطار نفسه، يؤكّد **فان دايك** أنّ علم النّص هو علم متعدّد التخصّصات، يهدف أساساً إلى تحليل النّصوص على اختلاف أنماطها ومستوياتها النّحويّة والدّلاليّة والتّداوليّة، ورصد أبنيتها ووظائفها، مستعيناً بإنجازات العلوم الأخرى التي تسهم في الكشف عن آليّات تشكّل النّصّ وتكوينه. ومن هنا، تتجلّى الصّلة الوثيقة بين البلاغة القديمة وعلم النّصّ الحديث، حيث يشتركان في الاهتمام بجماليّات الخطاب وفعاليّته التّواصليّة.

اهتمّ البلاغيون بدراسة المظاهر الخطابية في النصوص، إدراكًا منهم لأهمية التماسك النصي وترابط عناصر الخطاب عبر الظواهر اللغوية التي تناولتها دراساتهم، ومن أبرزها: الإيجاز، والفصل والوصل، والمطابقة، وردّ العجز على الصدر، والتكرار. وقد انطلق هذا الاهتمام من وعي البلاغيين بأنّ البلاغة الحقيقية تسعى إلى الارتقاء بجودة التعبير حتى يغدو الخطاب قادرًا على شدّ انتباه المتلقي وإقناعه، وهو هدف يندرج في صميم ما يُعنى به علم النّص في مقارباته الحديثة.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن البلاغة لم تكن مجرد دراسة لأدوات التعبير الجمالي أو الزخرف اللفظي، بل كانت في جوهرها بحثًا في كيفية ترابط أجزاء القول وانسجام مكوناته بحيث يؤدي النص وظيفته الدلالية والتواصلية على نحو متكامل. وقد أسّس الإمام عبد القاهر الجرجاني من خلال نظريته في *النظم* رؤيةً نصيّة سبقت ما أصبح يُعرف لاحقًا بعلم النص، إذ جعل المعنى وليد العلاقات بين الألفاظ داخل السياق، لا نتاج المفردات منفصلة. وهكذا تحوّلت البلاغة عنده من دراسة الأدوات البلاغية المفردة إلى تحليل البنية الكلية للنص، مما يتيح لنا اعتبارها اللبنة الأولى في التفكير النصي العربي، قبل ظهور المصطلحات الحديثة في هذا المجال.

Scanné avec CamScanner

وانصبّ اهتمام كلّ من علم النفس وعلم التربية على استكشاف الآليات المعرفية والطرائق الإجرائية الكفيلة بتعميق فهم النصوص، وترسيخ استيعابها، وإعادة بنائها في صيغ جديدة أكثر إحكامًا. ويؤكد فان دايك أنّ فعل الفهم لا ينبغي أن يظلّ منحصرًا في مستوى إدراك الجمل المفردة، بل يتطلب استيعابًا لكيفية تنظيم المعلومات داخل نصوص مطوّلة، من قبيل المقالات الصحفية، إلى جانب تنمية القدرة على تلخيص هذه النصوص تلخيصًا دقيقًا ومنضبطًا، وفهم العلاقات الرابطة بين الأبنية النصية ووظائفها التداولية والاجتماعية. وينتج عن ذلك أنّ الكفاءة النصية الحقيقية لا تختزل في إنتاج نصوص متماسكة سليمة التركيب، بل تستلزم كذلك امتلاك مقدرة على مواءمة هذه النصوص مع سياقاتها الاجتماعية الملائمة، بما يضمن انسجامها مع شروط المقام وخصائص المتلقّي.

كما ترتبط العلوم النظرية، مثل العلوم السياسية والاقتصاد والتاريخ والقانون، بعلم النص ارتباطًا وثيقًا من خلال الدور المحوري الذي يضطلع به في تنظيم أشكال التواصل النصي بين الوثائق التي تتداولها هذه الحقول، كالاتفاقيات والمعاهدات، والنصوص القانونية، والتوصيات، وعقود التعامل المختلفة. وتُصاغ هذه النصوص ضمن أطر معيارية وضوابط دقيقة يستمدّها المشتغلون بها من مبادئ علم النص[1]، قصد ضمان ترابط مكوّناتها، واتساق بنيتها، ووضوح وظائفها الإجرائية داخل المحيط المؤسسي والاجتماعي الذي تنتمي إليه.

يُعَدّ علم النصّ ركيزةً أساسية في بناء برامج تدريس الترجمة في الجامعات والمؤسسات التعليمية، إذ إنّ الترجمة ممارسة أدائية معقدة لا يكفي فيها الإلمام بقواعد النحو والمعجم وحدها. بل تقتضي هذه الممارسة مراعاة مبدأ الترابط في الاستعمالات اللغوية، وهو من الوظائف الجوهرية التي ينهض بها هذا العلم في توجيه العملية الترجمية وضبط مخرجاتها. [1]

وفي هذا الصّدد يرى الأستاذ **باسل حاتم** أنّ أخطاء التّرجمة لا تنجم من عدم معرفة الوحدات المعجميّة أو القواعد النّحويّة، إنّما تنجم من جانب طال إهماله في مجال تدريس اللّغات والتّرجمة، وهو الجانب الذي يتعلّق بمعرفة السّياق **Context** والبنية **Structure** والنّظم Testure.[2]

كما استُثمرت مقاربات علم النص استثمارًا مثمرًا في حقل علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع، من خلال دراسة **الأثر الذي تُحدِثه** النصوص في آراء المتلقين وسلوكاتهم، ورصد الكيفيات التي تتفاعل بها هذه النصوص **لتشكيل الأنماط النصية** للتواصل داخل مختلف المؤسسات. كما انصبّ الاهتمام كذلك على تحليل العلاقة بين أنماط المتكلمين والفئات الاجتماعية التي ينتمون إليها، أي بحث الكيفية التي

---

[1]– أحمد عفيفي ، نحو النّص اتجاه جديد في الدّرس النّحوي، ص 41.

[2]– يوسف نور عوض، علم النّص ونظرية التّرجمة، ص 105.

Scanné avec CamScanner

يُعدّل بها الأفراد سلوكهم اللغوي في تفاعلاتهم مع الجماعات المتنوعة، والكيفية التي تُستمد بها معايير التعليم وضوابطه في ضوء هذه التفاعلات وما تتيحه من صيغ للتواصل المؤسسي والاجتماعي...إلخ[1]

ويمتدّ هذا التوظيف إلى تحليل الخطاب اليومي والإعلامي والسياسي، بما يسمح بكشف الاستراتيجيات النصية التي تُسهم في بناء المواقف وتوجيه الرأي العام داخل الجماعات المختلفة. كما يتيح علم النص دراسة أنماط التفاوض اللغوي بين الأفراد والمؤسسات، من حيث اختيار الصيغ، ودرجات الرسمية، وطرائق الإقناع، بما يبرز كيف تُستثمر البنى النصية في ترسيخ علاقات السلطة أو التفاهم أو الصراع. ومن ثَمّ يغدو علم النص أداةً منهجية لفهم آليات التأثير والتأثر في التفاعل الاجتماعي، ولضبط المعايير التي تحكم إنتاج الخطابات المتداولة في فضاءات التعليم والإعلام والسياسة وسائر البُنى المؤسسية.

في حين أنّ تلك العلوم تقبل على النّص جزئيًا وتدرس منه ما تحتاجه فقط فالبلاغة تأخذ من النّص بلاغته، واللّغة تأخذ من النّص لغته،والشّعر يأخذ من النّص شعره، وهكذا. وتكمن السّمة الأساسية للسانيات النّص عن باقي العلوم الأخرى فيما أطلق عليها التّداخل المعرفي(النّحوي والدّلالي والتّداولي).

تنطلق هذه المقاربة من النّظر إلى النّص بوصفه كيانًا لغويًا مركّبًا لا يمكن اختزاله في بعد واحد من أبعاده، إذ يتأسس على ترابطٍ عضوي بين بنيته النحوية، ومعجمه ودلالاته، وسياق استعماله التداولي. وبذلك لا تُدرَس الجملة أو التراكيب في ذاتها فحسب، بل في إطار الشبكة النصية التي تنتمي إليها، وما تحققه من انسجام واتساق على مستوى البنية الكلية.

ويتيح هذا التداخل المعرفي بناء نماذج تحليلية تستوعب الظواهر النصية في شمولها، فتربط بين شكل التعبير ووظيفته التواصلية، وبين تنظيم الخطاب وما ينتجه من آثار في وعي المتلقي وسلوكه. ومن ثمّ تتجاوز لسانيات النص حدود المقاربات الجزئية، لتقدّم إطارًا منهجيًا يفسّر كيفية اشتغال النص في الواقع اللغوي والاجتماعي، ويكشف آليات إنتاج المعنى وتداوله داخل مختلف الخطابات.

---

[1]- إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النّص، تطبيقات لنظرية دي بوجراند وولفجانج ديسلر، ط2. مصر: 1999، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 43.

Scanné avec CamScanner



1. تعريف النّص

أ. النّص لغةً:

جاء في لسان العرب **لابن منظور** (ت711هـ) أنّ الجذر «نصّ» يدلّ في أصله على معنى الرفع والإظهار؛ فيقال: «نصّ الحديثَ» أي رفعه وأبرزه، وكلُّ ما أظهرته فقد نصصْتَه. كما يقال: «نصّتِ الظبيةُ جيدَها» أي رفعته وأبانته للعيان. ومن هذا الباب أيضًا قولهم: «وُضِع على المنصّة» في معنى البلوغ إلى أقصى درجات الفضيحة أو الشهرة والظهور، إذ المنصّة موضع تُبرَز فيه العروس لتُرى، بما يرسّخ الدلالة على العلوّ والظهور الحسيّ والمعنويّ.[1] يُستعمل مصطلح النّص كذلك للدّلالة على«الصّيغة الأصلية للكلام كما صدرت عن مؤلفها»[2]، أي الهيئة الأولى للخطاب قبل أن يطرأ عليه تلخيص أو اقتباس أو تصرّف.

ومن خلال الاستعمالات اللغوية يتبيّن أنّ مفهوم النّص يدور حول محاور دلالية رئيسة، هي:

1. الرفع، في إشارة إلى قيام الكاتب بـ«رفع» نصّه وإبرازه إلى مستوى يتيح للمتلقي إدراكه واستيعابه.
2. الإظهار، بما يعني تجلية الكلام وإخراجه في صورة واضحة مفهومة للقارئ.
3. ضمّ الشيء إلى الشيء، في إحالة إلى الاتساق القائم بين أجزاء النص وتساند وحداته الداخلية.

بلوغ أقصى الشيء ومنتهاه، من حيث إنّ النص يمثّل أكبر وحدة لغوية يمكن أن يصل إليها التحليل ضمن نسق الخطاب.

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، ط4. بيروت: 2005، دار صادر، مادة (نصص).

[2]– المعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ط4. القاهرة: 2005، مكتبة الشروق الدّولية، مادة (نصص).

Scanné avec CamScanner

أمّا في الثقافة الغربية، فإنّ لفظة "textus" اللاتينية مشتقّة من الفعل "texere" الذي يعني "نسج"[1]، ومنها جاءت كلمة "textile" التي تُطلق على كل ما يتصل بصناعة النسيج في مختلف مراحلها من تحضير المواد إلى إنتاج القماش وتسويقه.[2] ويُستفاد من هذا الأصل الاشتقاقي أنّ النصّ يُتصوّر بوصفه نسيجًا من الكلمات، تتداخل «خيوطه» اللفظية والدلالية والتداولية لتشكّل كلًّا متماسكًا منسجمًا؛ إذ يجمع هذا النسيج العناصر المتفرقة في بنية موحّدة هي التي يعبّر عنها بمصطلح «النص» في الدراسات اللسانية الحديثة.[3]

يُفيد معجم لاروس العالمي أنّ لفظة texte ترجع في أصلها إلى الفعل اللاتيني texere الذي يعني «نسج»، بما يدلّ على أنّ النص يُتصوّر نسيجًا لما يتضمّنه من تتابعٍ في الأفكار وتوالي في الكلمات داخل بنية واحدة متماسكة. وهذا التصوّر لا يبتعد عن التصور المتجذّر في الثقافة العربيّة؛ إذ نجد ابن خلدون، مثلًا، يشبّه صناعة الشعر بالمنوال الذي تُنسَج فيه التراكيب أو بالقالب الذي تُفرَغ فيه، حيث ينتقي الشاعر التراكيب السليمة من جهة الإعراب والبيان، ثم يرصّها رصًّا كما يفعل النسّاج في منواله أو البنّاء في قالبه حتى يستوفي مقصود الكلام[4] .

ويُستفاد من ذلك أنّ مفهوم النص يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفكرة النسيج والحياكة، من حيث ما يبذله الكاتب من جهد في ضمّ كلمة إلى أخرى، وجملة إلى أخرى، وفي تنظيم هذه الوحدات وربط أجزائها بعضها ببعض في نظام دقيق، ينتج عنه كلّ متكامل متناسق يمثّل الوحدة الكليّة للنص بوصفه خطابًا مكتمل الأركان.

وعلى هذا الأساس، يغدو النظر إلى النص بوصفه «نسيجًا لغويًا» مدخلًا كاشفًا لطبيعته المركّبة؛ فهو لا يقوم على مجرد تتابع خطّي للألفاظ، بل على شبكة من العلاقات بين المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والتداولية. ويتيح هذا التصوّر فهم النص باعتباره بناءً متدرجًا، تتآزر في تشكّله بنية الجملة مع بنية الفقرة وبنية الخطاب الكلي، على نحو يشبه تضافر الخيوط الدقيقة في إنتاج قطعة قماش واحدة متجانسة.

---

[1]– محمد الأخضر الصبيحي، **مدخل إلى علم النّص ومجالات تطبيقه**، ص 19.

[2]– محمد إسماعيل بصل، **"التّراكم العلاماتي بين النّص المكتوب والنّص المنطوق"**، مجلة المعرفة، ع 370، 1994، ص 44.

[3]– الزّناد الأزهر، **نسيج النّص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا**، بيروت: 1993، المركز الثّقافي العربي، ص12.

[4]– ابن خلدون، **المقدمة**، ط1. بيروت: 2004، دار الفكر، ص 589.

Scanné avec CamScanner

ومن ثمّ نُفهم عمليتا الكتابة والقراءة في ضوء هذا المجاز النسجي؛ فالكاتب يمارس فعل «النسج» عبر اختيار الوحدات اللغوية وترتيبها وربطها، والقارئ يعمد إلى «تفكيك» هذا النسيج وإعادة تركيبه دلاليًا وتأويليًا. وبهذا المعنى لا يكون النص مجرد حاوية للمعنى، بل فضاءً تُمارس فيه عمليات التنظيم والترابط وتضمين، تجعل من الاتساق والانسجام معيارين رئيسين في الحكم على تمامه النصي وفاعليته التواصلية.

ب. النّص اصطلاحا :

يعَدّ مصطلح **النصّ** من المفاهيم المركزية في الدراسات اللسانية الحديثة، وقد نشأت حوله حقول معرفية متعدّدة مثل نظرية النص والسيميائيات النصية وغيرها، غير أنّ هذه الحقول تتباين في طرائق تحليلها له، وفي كيفية توظيفه واستخلاص النتائج منه. ويتّضح أنّ قضايا تحديد ماهية النص، وطرق إنتاجه وفهمه وتمثّله، وتحليله ومعالجته آليًا، أضحت في صلب انشغالات طيف واسع من الباحثين ينتمون إلى تخصّصات متنوّعة، من قبيل اللسانيات والمنطق والرياضيات والإعلاميات وعلم النفس المعرفي والذكاء الاصطناعي والسيميائيات والتداولية الدينامية[1]، بما يجعل النصّ موضوعًا مشتركًا بين عدد من العلوم ذات الخلفيات النظرية والإجرائية المختلفة.

ويُفهم مفهوم **النص** في اللسانيات الحديثة على أنّه مجموع الملفوظات اللغوية القابلة للوصف والتحليل، أي أنه عيّنة من السلوك اللغوي قد تُتحقَّق في صورة مكتوبة أو منطوقة داخل سياق تواصلي محدّد. ويشترط **شميت** وحدة الموضوع في تعريفه للنص[2]، فيعدّه تشكيلةً لغوية منطوقة ناتجة عن حدث اتصالي ضمن عملية تواصلية، محدَّدة من جهة المضمون، وتنهض بوظيفة اتصالية يمكن تبيّنها بوضوح، بما يضمن قابلية الإنجاز والفهم بصورة جليّة[3]

ويندرج التأكيد على الوظيفة التّواصلية للنّص ضمن المسلّمات المنطقية في الدّرس اللساني؛ إذ إنّ التّواصل خاصية مشتركة بين اللغات الطبيعية كافة، ويقتضي وجود مرسِل ومرسَل إليه ووسطًا ناقلًا للرسالة، مع الإقرار بأنّ اللغة ليست الوسيط الوحيد للتواصل بين البشر.

وفي هذا السياق يذهب جان ماري سشيفر **Jean– Marie Schaeffer** إلى أنّ «النص ليس بنية مقطعية ثابتة، بل وحدة وظيفية تنتمي إلى نسق تواصلي»[4]، أي إنه يركّز على البعد التواصلي **Communication** للنص باعتباره فعلاً وظيفيًا داخل نظام للتخاطب، غير أنّ هذا التحديد يُغفل جملة

---

[1]– محمد مفتاح، **النّص، من القراءة إلى التّنظير**، ط1. المغرب: 1999، شركة النّشر والتّوزيع المدارس، ص 3.

[2]– سعيد حسن بحيري، **مدخل إلى علم اللّغة النّصي: المفاهيم والاتجاهات**، ص 106.

[3]– المرجع نفسه، ص 81.

[4]– منذر عياشي، **العلاماتيّة وعلم النّص**، ط1. بيروت: 2004، المركز الثّقافي العربي، ص ص 120/119.

Scanné avec CamScanner

من المعايير النصية الأخرى المتصلة بالشكل المادي للنص وببنيته التركيبية والأسلوبية التي تسهم في تماسكه وتمامه النصي.

ويُميل بعض الدارسين إلى جعل ما يفضي إليه اللفظ أو مجموع الألفاظ من وضوح في الدلالة وتمام في الفهم وانسجام في البنية هو الأساس في تعريف النص؛ لذلك يعدّ دريسلر Dressler النصّ مرادفًا لـ«القول التام»[1] ، أي الكلام الذي عرّفه اللغويون القدماء بأنّه اللفظ المركّب الذي يفيد فائدةً يحسن السكوت عليها[2] بحيث يستوفي محتواه الذي يُنتظر منه دون حاجة إلى مزيد إتمام. ويعرّف فان دايك Van Dijk النّص بأنّه الوحدة اللغوية الأساسية التي تتحقّق في صورة خطاب من أقوال متعاقبة[3]. وهو تعريف يلتقي في جوهره مع مفهوم القول التام من حيث استجماع شروط الاكتمال الدلالي والتواصلي.

أمّا هلمسليف L.H.jelmslev فيأخذ كلمة «نص» في معناها الواسع، فيشير بها إلى كل ملفوظ لغوي، منطوقًا كان أو مكتوبًا، طويلًا أو قصيرًا، قديمًا أو حديثًا؛ وعليه تُعَدّ كلمة واحدة من قبيل "قف" Stopنصًّا بالمعنى نفسه الذي تُعَدّ به رواية مطوّلة نصًّا، مثل "رواية الوردة" Le Roman de la rose.[4] ما دامت تتحقق فيها وظيفة الإرسال والتلقي داخل سياق تواصلي.

وفي الاتجاه ذاته يرى هارتمان Hartmann أنّ النصّ علامة لغوية أصيلة تُبرز بُعده الاتصالي والسيميائي معًا، فيربطه بوظيفته التواصلية مع الإقرار بإمكان تعدّد تأويل هذه العلامة تبعًا لاختلاف السياقات والخلفيات التأويلية للمتلقّين[5]، فتغدو النصوص فضاءات دلالية مفتوحة على أكثر من قراءة داخل النسق اللغوي والثقافي.

يرى دي بوجراند De Beaugrande أنّ النصّ يُفهَم في المقام الأول بوصفه حدثًا تواصليًا لا يتحقق بوصفه «نصًّا» إلا إذا استجمع سبعة معايير متضافرة تكوّن ما يسمّيه «النصّية». وتشمل هذه المعايير عادةً: التماسك الداخلي بين الجمل (الاتساق)، وتحقيق الانسجام الدلالي العام، وقصدية المرسل في إنتاج النص، وقابلية النص للتلقي والفهم لدى المتلقي (التقبّل)، وارتباطه بسياق موقف واقعي أو

---

[1]- ع/ محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية العربيّة** "تأسيس نحو النّص"، ط1. تونس: 2001 المؤسسة العربية للتّوزيع، ص 106.

[2]- ينظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، تح: فؤاد علي منصور، ط 1. بيروت: 1998، دار الكتب العلمية، 1/ 35.

[3]- ع/ محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية العربيّة** "تأسيس نحو النّص"، ص 106.

[4]- ينظر: / Dubois Jean et autres, **Dictionnaire de linguistique**, 2émé éd,. Larousse Bordas/ VUEF,2002, p 482.

[5]- **سعيد بحيري، علم لغة النّص، المفاهيم والاتجاهات**، ص 106.

Scanné avec CamScanner

معرفي (المقامية أو الإحالية إلى السياق)، فضلاً عن كونه نتاجًا لعرف اجتماعي تواصلي (التداولية أو الإجرائية)، ومراعاته لمبدأ الاقتصاد والفعالية في نقل المعلومة. ويفترض هذا التصور أنّ أي إخلال جوهري بأحد هذه المعايير يضعف من «نصّية» الخطاب، أو يخرجه من دائرة النص المكتمل إلى مجرد تجمّع عشوائي من الجمل أو العبارات.

فهذه المعايير السّبعة تحدّد النّص من اللانص على رأي دي بوجراند.[1]

أ. السبك Cohesion أو الربط النحوي أو الاتساق.
ب. الالتحام Coherence أو التماسك الدلالي أو الانسجام أو الحبك.
ت. القصد Intentionality أي هدف النص.
ث. القبول أو المقبولية Acceptability وتتعلق بموقف المتلقي من قبول النص.
ج. الإخبارية أو الإعلامية Informativity أي توقع المعلومات الواردة فيه أو عدمه.
ح. رعاية الموقف أو المقامية Situationality وتتعلق بمناسبة النص للموقف.
خ. التناص Intertextuality ويتضمن العلاقات بين النص والنصوص الأخرى.

يُبيّن دي بوجراند أنّ هذه المعايير السبعة لا تعمل منفصلة، بل تتساند لتجعل من الخطاب نصًّا بالمعنى الدقيق، ويمكن توضيح ذلك بمثال تطبيقي مختصر.

لنفترض السّلسلتين التاليتين من الجمل:

1. سقط المطر طوال الليل. امتلأت السدود. ارتفعت منسوب المياه في الأنهار.
2. سقط المطر طوال الليل. كتب الطالب الواجب. ارتفعت منسوب المياه في الأنهار.

في السّلسلة الأولى نلاحظ:

- تحقق الاتساق من خلال علاقات السّببية والزّمانية بين الجمل.
- قيام انسجام دلالي واضح، إذ تدور الجمل حول موضوع واحد هو تأثير المطر.
- إمكان افتراض قصدية المتكلم في الإخبار عن حالة مناخية ونتائجها، وقابلية المتلقي لتقبّل هذا الإخبار وفهمه.
- ارتباط النّص بسياق واقعي مفهوم (حالة جوية تؤثر في السدود والأنهار).

لذلك تُعَدّ هذه السّلسلة أقرب إلى «النصّ» وفق معايير دي بوجراند. أمّا في السّلسلة الثانية، فعلى الرغم من سلامة كل جملة في ذاتها، فإنّ غياب علاقة واضحة بين «كتب الطالب الواجب» وبقية الجمل

[1]- ينظر: روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، ط 2. القاهرة: 2007، عالم الكتب.

Scanné avec CamScanner

يضعف الاتساق والانسجام، فيتراجع مستوى النصية، ويبدو الخطاب أقرب إلى تجاور عبارات لا يربطها خيط دلالي ولا تواصلي محكم. لهذا المثال يتضح كيف تتحول الجمل من مجرد تراكم لفظي إلى نص مكتمل حين تستوفي معايير النصية بوصفها حدثًا تواصليًا منظمًا.

يذهب هاليداي ورقية حسن إلى أنّ النص لا يُحدَّد بطول معيّن أو امتداد خاص؛ إذ يُستعمل في الدرس اللغوي للإشارة إلى أي مقطع لغوي، منطوقًا كان أو مكتوبًا Spokenor Written ، بصرف النظر عن قصره أو طوله. فالنص عندهما هو وحدة اللغة في الاستعمال، وأجدر ما يُنظر إليه من خلاله أنه وحدة دلالية قبل أن يكون مجرد تجمّع من الوحدات الشكلية.

وانطلاقًا من هذا التصوّر، انشغل الباحثان ببيان طرائق تماسك هذه الوحدة الدلالية A Sémantique Unit ؛ فهذه الوحدة ليست وحدة «شكل» بل هي في المقام الأول وحدة «معنىMeaning» تتحقق داخل سياق تواصلي محدَّد. [1] ومن ثمّ يعدّان النص بنية دلالية منسجمة، تتجلى وظيفتها عبر ما يتوافر لها من روابط تماسك تتيح له أداء مهمته التواصلية على الوجه المطلوب.

وبناء على ذلك يؤكدان أنّ النص لا يُقاس بالكمّ، لأنّه ليس سلسلة معيارية من الوحدات النحوية ولا يتحدد بعدد الجمل التي يتضمنها، بل قد يكون أقصر من جملة من الناحية التركيبية، كما في عبارات التحذير والعناوين والإعلانات والإهداءات. [2] ومعنى هذا أنّ النص قد يتمثل في كلمة واحدة، أو جملة مفردة، أو عمل أدبي مطول؛ شريطة أن تتوافر فيه علاقات شكلية ودلالية تضمن قدراً من التماسك يجعله يُستقبل بوصفه وحدةً نصيّة مكتملة في سياقها.

ويقدّم هاليداي ورقية حسن تصورًا مغايرًا لمفهوم **النص**؛ إذ يتبنّيان مع بنفنيستBenveniste الرأي القائل بأنّ النص ليس وحدة نحوية من قبيل الجملة، ولا مجرد تتابع خطّي لجملة متعددة، بل هو وحدة من طبيعة أخرى هي وحدة دلالية، أي وحدة معنى في المقام الأول. ووفق هذا المنظور، لا يُختزَل النص في مجموع جمله، وإنّما يتحقق عبر هذه الجمل بوصفها وسائل لإنجاز بنية معنوية أوسع.

ولهذا يقرّران أنّه يمكن تعريف النص، في أبسط صيغة، بأنه «اللغة في طور أدائها لوظيفة ما في سياق معيّن»[3]، أي لغة ذات وظيفة تواصلية محددة داخل مقام استعمال خاص، ومن ثمّ فالنص عندهما وحدة دلالية قبل كل شيء. وينعكس هذا التصور في تركيزهما على الوظيفة التواصلية للنص وارتباطها بالبعد الاجتماعي لاستعمال اللغة، حيث يُنظَر إلى النص باعتباره «وحدة لغوية في طور الاستعمال

---

[1]– صبحي إبراهيم الفقي، **علم لغة النّص بين النظرية والتّطبيق دراسة تطبيقية على السّور المكية**، ج1، ص 29.

[2]– المرجع نفسه، ص 30.

[3]– صبحي إبراهيم الفقي، **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السّور المكية**، ج1، ص 30.

Scanné avec CamScanner

(الإنجاز)»[1]، بما يرسّخ الالتحام بين النص وسياقه، فهما وجهان لظاهرة واحدة، إذ تسهم الظروف والملابسات الخارجية في تشكيل الخطاب وتوجيه مقاصده، فيغدو النص صورة لسانية لتفاعل اجتماعي ملموس.

يتّضح في ضوء هذا التصور أنّ القيمة النصيّة لا تُستمدّ من البنية النحوية وحدها، بل من كون الخطاب ينجز فعلاً تواصليًا محدّدًا داخل وضع اجتماعي معيّن. فالنص، وفق هذا المنظور، ليس كيانًا لغويًا مكتفيًا بذاته، بل ممارسة لغوية مرتبطة بشبكة من الأدوار والعلاقات بين المتخاطبين، وبنوع المؤسسة أو الفضاء الاجتماعي الذي يصدر فيه الخطاب (دين، إعلام، تعليم، إدارة، أدب...).

وعليه، تصبح دراسة النص مرهونة بوصف «سياق الوضع» الذي ينتجه ويستقبله: من هو المرسل؟ من هو المتلقي؟ ما الغاية من الخطاب؟ ما قناة الاتصال؟ وما الأعراف والمواضعات التي تحكم هذا التفاعل؟ إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي تفسّر اختيارات المتكلم في المستوى المعجمي والتركيبي والأسلوبي، وتوضح كيف تُسهم هذه الاختيارات في تحقيق التماسك النصّي والانسجام الدلالي، بما يجعل النص يؤدّي وظيفته الاتصالية والاجتماعية على الوجه الأكمل.

وسعى جون ميشال آدام J. M. Adam إلى بناء نظرية نصية متكاملة ضمن المشروع اللساني النصي، فعرّف النص بوصفه تتابعًا خطيًا من الفقرات ينتظم في دوراتPériodes أو متتاليةSéquences، تجمعها وحدة دلالية Unité Sémantique أو براغماتيةPragmatique أو تمثيلية Configurationnelle مشتركة[2] ، لا مجرد رصف اعتباطي للمفردات والجمل وأشباه الجمل وأفعال الكلام. وبناءً على ذلك يُنظر إلى النص باعتباره بنية واحدة متصلة الأجزاء، ترتبط مكوّناته فيما بينها بشبكة من العلاقات التي تضمن له الاتساق الشكلي والانسجام الدلالي.

يندرج طرح جون ميشال آدام، بهذا المعنى، في سياق الجهود الهادفة إلى تجاوز التصوّر الذي يحصر التحليل في مستوى الجملة، وذلك بإبراز أنّ النص يتأسّس على منطق المتتاليات النصية، حيث تتآزر الفقرات في بناء مقاطع وظيفية كبرى كالشرح والحجاج والسرد والوصف. وبذلك يغدو النص منظومة من الوحدات الكبرى المترابطة، تتحدد هويتها انطلاقًا من الوظيفة الدلالية أو البراغماتية التي تنهض بها في مجرى الخطاب، لا من خلال تعداد جمله فحسب.

ومن هنا يمكن القول إنّ مجمل التعريفات الاصطلاحية للنص في الدرس اللساني المعاصر، على اختلاف منطلقاتها، تلتقي في جملة من المحاور المركزية؛ في مقدّمها: النظر إلى النص بوصفه

1- Halliday and Ruquaya Hassan :cohesion in English ,p12

2- منذر عياشي، العلاماتية وعلم النص، ط1. الدار البيضاء/ بيروت: 2004، المركز الثقافي العربي، ص 120.

Scanné avec CamScanner

وحدة دلالية أو تواصلية متكاملة، والتشديد على مبدأ التماسك والانسجام بين أجزائه، وارتباطه بسياق استعمال محدّد يوجّه إنتاجه وتأويله. وهذه العناصر مجتمعة هي التي منحت «النص» مكانته المفهومية في اللسانيات الحديثة، وجعلته موضوعًا مشتركًا بين عدد من الحقول المعرفية المهتمة بتحليل الخطاب وآليّات اشتغاله.

يندرج طرح جون ميشال آدام، بهذا المعنى، في سياق الجهود الهادفة إلى تجاوز التصوّر الذي يحصر التحليل في مستوى الجملة، وذلك بإبراز أنّ النص يتأسّس على منطق الملتاليات النصية، حيث تتآزر الفقرات في بناء مقاطع وظيفية كبرى كالشرح والحجاج والسرد والوصف. وبذلك يغدو النص منظومة من الوحدات الكبرى المترابطة، تتحدد هويتها انطلاقًا من الوظيفة الدلالية أو البراغماتية التي تنهض بها في مجرى الخطاب، لا من خلال تعداد جمله فحسب.

ومن هنا يمكن القول إنّ مجمل التعريفات الاصطلاحية للنص، على اختلاف منطلقاتها، تلتقي في جملة من المحاور المركزية؛ في مقدّمها: النظر إلى النص بوصفه وحدة دلالية أو تواصلية متكاملة، والتشديد على مبدأ التماسك والانسجام بين أجزائه، وارتباطه بسياق استعمال محدّد يوجّه إنتاجه وتأويله. وهذه العناصر مجتمعة هي التي منحت «النّص» مكانته المفهومية في اللسانيات الحديثة، وجعلته موضوعًا مشتركًا بين عدد من الحقول المعرفية المهتمة بتحليل الخطاب وآليّات اشتغاله.

2. النّصيّة La textualité :

تُستعمل النصيّة للدلالة على مجموع المقوّمات التي يُتميَّز بها النصّ عن اللانصّ ***Non-Texte*** ، وهي بذلك تمثّل أحد المحاور الرئيسة في الدرس اللساني النصّي. ويرى هاليداي ورقية حسن أنّ الوحدة الدلالية للنص تنشأ من الاتساق القائم بين الجمل التي يتألّف منها؛ أي من شبكة العلاقات التي تربط عناصر جملةٍ ما بعناصر جملة سابقة عليها أو لاحقة لها، أو بعنصر يرتبط بمتتالية نصية كاملة سابقة أو لاحقة في مجرى الخطاب. ويُطلقان على تعلّق العنصر بما قبله «علاقة قبلية»، وعلى تعلّقه بما بعده «علاقة بعدية»، في إشارة إلى دينامية الربط بين وحدات النص في خطيّته الزمنية والدلالية.

ويمكن أن نمثل لهاتين العلاقتين بما يلي[1]:

---

[1]– محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام النص، ط2. الدّار البيضاء/ بيروت: 2006، المركز الثقافي العربي ص 13.

Scanné avec CamScanner



ص- علاقة قبلية

ص- علاقة بعدية

ومع ذلك، فإنّ تمثيل هذه العلاقات بين عناصر الجمل لا يعني اختزال النص في كونه مجرد مجموعة من الجمل؛ فالنص قد يكون مكتوبًا أو منطوقًا، نثرًا أو شعرًا، حوارًا أو مونولوجًا، وهو وإن تحقق بواسطة الجمل، فإنّه يختلف عنها نوعيًا بوصفه وحدة دلالية عليا تتجاوز حدود التركيب المفرد. ومن هذا المنطلق يؤكد هاليداي ورقية حسن أنّ كل نص يمتلك خاصية مميّزة يمكن تسميتها النصّيّة **Textualité** ، وهي التي تفرّقه عمّا ليس نصًا؛ إذ لا يكتسب الخطاب صفة النصّ إلّا باعتماده على طائفة من الوسائل اللغوية التي تُنتج التماسك والاتساق، وتسهم في توحيد مختلف أجزائه في بنية شاملة واحدة.[1] ويتجلّى ذلك، على سبيل المثال، في تعاقب جملتين من قبيل: «اغسل وانزع نوى ست تفاحات. ضعها في صحنٍ مقاوم للنار»، حيث تعمل الإحالة في الضمير «ها» والارتباط السياقي بين فعلَي الغسل والوضع على خلق وحدة دلالية متكاملة تجعل من المتتالية نصًا إجرائيًا واضح الوظيفة، لا مجرد جملتين معزولتين، لتوضيح هذا الكلام يضرب المؤلفان المثال التالي:

Wash and core six cooking apples. Put them into a fireproof dish.

اغسل وانزع نوى ست تفاحات. ضعها في صحن يقاوم النّار.

يحيل الضّمير «ها» في الجملة الثانية إحالة قبليّة إلى عبارة «ستّ تفاحات» الواردة في الجملة الأولى، وهو ما ينهض بوظيفة إحالية تجعل بين الجملتين علاقة اتساق نصيّ، إذ يُسهم هذا الربط الضميري في توحيد المرجع وتعزيز الترابط الدلالي بين الحدثين اللغويين.

فعلاقة الاتساق القائمة بين الضّمير (ها) وبين (ست تفاحات) هي التي هيأت النّصية. على أنّ الاتساق منجز بوجود العنصرين: المحيل والمحال إليه، وليس بوجود أحدهما فحسب؛ والمقصود بذلك أنّهما يحيلان إلى نفس الشّيء، ومن ثمّ تعتبر إحالتهما متطابقة. ولا يعني هذا أنّ تطابق الإحالة هو العلاقة المعنويّة الوحيدة التي تتمّ بها النّصية إذ يمكن أن تتمّ باعتماد التّكرار (معجميًا)، مثال ذلك:

Wash and core six cooking apples, Put the apples into fireproof dish.

اغسل وانزع نوى ست تفاحات. ضع التّفاحات في صحن مقاوم للنّار.

ففي هذا المثال تمّت النّصية بتكرير عنصر (التّفاحات).[2]

---

[1]- محمد خطابي، **لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب**، ص 13.

[2]- محمد خطابي، **لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب**، ص 14.

Scanné avec CamScanner



3. مفهوم الاتساق

1. لغة:

يفيد ابن فارس في مادة (و س ق) أنّ هذا الأصل يدلّ على معنى «حمل الشيء»، ومنه قوله: «وسقت العينُ الماءَ حملته»[1]، وهو ما يُظهر ارتباط الجذر بدلالة الحمل والضمّ. ويذكر ابن منظور في لسان العرب: «وسقت الناقة تسِق إذا حملت وأغلقت رحمها على الماء، والوسوق ما دخل فيه الليل واتّسق، وكلّ ما انضمّ فقد اتّسق، واتّسق القمر إذا استوى»[2]، بما يؤكد أنّ الاتساق في الاستعمال العربي القديم يحيل إلى معاني الانضمام والاستواء وانتظام الأجزاء في كلّ واحد.

يُستفاد من هذا الجذر اللغوي أنّ **الاتساق** يقوم في جوهره على معاني الحَمل والضمّ والانضمام، أي اجتماع الأجزاء في إطارٍ واحد منتظم لا تفرّق بين مكوّناته الفُرجةُ ولا التنافر. فكما يُقال في اللغة: **اتّسق القمر إذا استوى** واكتمَل، واتّسق الشيء إذا انضمّت أجزاؤه بعضها إلى بعض، يُنقل هذا المعنى إلى **الدرس اللساني للدلالة** على انتظام العناصر اللغوية وتساندها في بنية متماسكة.

وعليه، يغدو الاتساق في سياق تحليل النص دالًا على الكيفية التي «تحمل» بها بعض الوحدات اللغوية بعضَها الآخر، وتشدّها في نسق واحد عبر علاقات إحالية وربطية مختلفة، بحيث لا تُفهَم الجملة أو الوحدة المعزولة إلا من خلال موقعها في هذا البناء الكلي. ومن ثمّ يتأسس مفهوم الاتساق النصي على فكرة الانضمام الدقيق بين الأجزاء، بما يضمن استقامة البنية ووضوح المسار الدلالي في مجرى الخطاب.

يُورِد المعجم الوسيط أنّ من معاني مادّة «وَسَقَ» قولهم: «وَسَقَتِ الدابّةُ» إذا أغلقت رحمها على الماء، و«وَسَقَتِ النحلةُ» إذا جَمُلت، و«وَسَقَ الشيءَ» إذا ضمّه وجمعه، و«وَسَقَ الحبَّ» إذا جعله في وِسق. كما يُقال «اتّسق الشيء» إذا اجتمع وانتظم، و«اتّسق القمر» إذا استوى وامتلأ، و«استوسق الشيء» إذا اجتمع وانتظم، ومنه «استوسقت الإبل» و«استوسق الأمر» أي انتظمت شؤونه.[3]

ويُستفاد من هذا التّصوّر المعجمي أنّ الدلالة المحورية للاتّساق تدور حول معاني الاجتماع والانضمام والانتظام والاستواء، أي حمل العناصر في إطار واحد متماسك، وهو ما يُنقَل إلى حقل الدرس

---

[1]– ابن فارس، **مقاييس اللّغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، دط. بيروت:1979، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع ج 6، مادة (و س ق).

[2]– ابن منظور، **لسان العرب**، مج 1، ج6، بيروت: 1997، دار صادر، مادة (وس ق).

[3]– إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، ط 4. القاهرة: 2005، مكتبة الشروق الدولية، ص 1032.

Scanné avec CamScanner

اللساني للدلالة على انتظام وحدات النص واشتدادها بعضها إلى بعض في نسق دلالي مستقر غير متنافر.

يفضي هذا الأساس اللغوي إلى منح مفهوم **الاتساق** مكانة محورية في الدرس النصي؛ إذ يُنقل من مجال الدابة والحبّ والقمر، حيث يدلّ على اجتماع الأجزاء وانتظامها في كلّ واحد، إلى مجال الخطاب حيث تُفهم الجمل والتراكيب بوصفها أجزاء «محمولة» في بناء واحد متماسك. فالخطاب المتّسق هو الذي تنتظم وحداته في نسق دقيق، بحيث لا تبدو الجملة دخيلة ولا الفقرة شاذّة عن مجرى القول، وإنما تتساند العناصر في ما بينها لتشكّل مسارًا دلاليًا مطّردًا.

وبهذا المعنى يُصبح الاتساق خاصية من خصائص البنية النصية، تشير إلى انتظام العلاقات بين مكوّناتها في مستوى الإحالة، والربط، والزّمان، والسببية، وسائر الروابط التي تمنع تفكّك النص وتحفظ له وحدته الداخلية. ومن ثمّ لا يُدرَك الاتساق في بعده الشكلي فحسب، بل في بعده الوظيفي أيضًا، بوصفه شرطًا لسلامة الفهم وإمكان التأويل، إذ لا يتحقق المعنى في النص إلا بقدر ما تنتظم وحداته وتتآزر في بناء دلالي واضح المعالم.

2. اصطلاحاً:

يُعَدّ **الاتساق** من أهمّ المفاتيح المفهومية التي تأسّست عليها الدراسات اللسانية الحديثة في بحثها عن مقوّمات النصيّة، حتى إنّ دي بوجراند ودسلر جعلا منه المعيار الأوّل لتحقيقها، لِمَا له من دور حاسم في إبراز البنية اللغوية السطحية للنص وتنظيمها. ويتحقّق الاتساق عبر مجموعة من الوسائل والآليات اللغوية التي تُجمَع، في اصطلاحهما، تحت مفهوم «الاعتماد النحوي»، وهو ما يظهر داخل الجملة الواحدة، أو في متتالية من الجمل، أو في الفقرة، أو على مستوى النص بأكمله.[1]

وقد شاع هذا المفهوم في اللسانيات الغربية تحت مصطلح"Cohésion" ، الذي يُطلَق على أحد المفاهيم الأساسية في لسانيات النص، والمتصل بالتماسك النصي في مستواه البنائي الشكلي[2]؛ إذ يتيح الكشف عن البُنى الصغرى المكوّنة للنص، أي عن شبكة العلاقات الرابطة بين أشكاله اللغوية، من غير أن يمتدّ إلى المعطيات غير اللسانية ذات الطابع المقامي أو التداولي.

وفي هذا الإطار يعرّف محمد خطابي الاتساق بأنّه:«ذلك التّماسك الشّديد بين الأجزاء المشكّلة لنص/ خطاب ما،يهتم فيه بالوسائل اللّغوية(الشّكلية) التي تصل بين العناصر المكوّنة لجزء من خطاب

---

[1]– بوجراند، **النّص والخطاب والإجراء**، ص 301.

[2]– أزوالد ديكرو وجان ماري مشايفر، **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، تر: منذر عياشي، ص16 .

Scanné avec CamScanner

أو خطاب برّمته».[1] يفسّر محمد خطابي الاتساق بأنه درجة عالية من الترابط بين أجزاء النص أو الخطاب، بحيث تبدو هذه الأجزاء كأنها مكوّنات لبناء واحد لا لمقاطع متجاورة فحسب.

حين يقول إن الاتساق يهتم «بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر»، فهو يشير إلى أدوات محسوسة في سطح النص، مثل:

- الضمائر (هو، هي، هم...) التي تعود على مذكور سابق أو لاحق.
- أدوات الربط (و، ثم، لكن، لأن...) التي توضّح نوع العلاقة بين الجمل (جمع، تعارض، تعليل...).
- التكرار أو الإحالة إلى كلمة سابقة بمرادف أو باسم إشارة أو تعريف بالعهد.

وظيفة هذه الوسائل أن تجعل القارئ يحسّ أن كل جملة «تحمل» معناها من الجملة السابقة وتتّصل بها، فلا يظهر النص كمجرد جمل منفصلة، بل كسيرورة كلامية واحدة ذات خيط ناظم. بهذا المعنى، الاتساق عند خطابي يصف الجانب الشكلي الظاهر الذي يمكن تتبّعه في البنية اللغوية، وهو الأساس الذي يقوم عليه بناء المعنى في مستوى أعمق.

تتجلّى حقيقة اللغة، في منظور الدراسات النصيّة، في تآزر العناصر النحوية والجمل وتساندها داخل بناء واحد، حيث تتلاحم التراكيب وتنضام مختلف المكوّنات لتُنتج وحدة خطابية متناسقة يصعب تجزئتها أو التعامل مع أجزائها بوصفها وحدات معزولة. ومن ثمّ غدا الاتساق معيارًا حاسمًا في التمييز بين «النص» و«اللانص»، إذ يُنظر إليه اليوم باعتباره شرطًا لا غنى عنه لاكتساب الخطاب صفة النصيّة.

ويُستعمل مصطلح الاتساق للإشارة إلى جملة الأدوات التي تؤسّس علاقات الترابط بين التراكيب داخل الجملة الواحدة أو بين الجمل في ما بينها، ولا سيما صور الاستبدال التركيبي التي تحافظ على ثبات المرجع من جهة، وتضمن التوازي والتماثل في بناء الخطاب من جهة أخرى[2]. وهذه العلاقات إنما تتمثل في روابط لغوية شكلية تؤدي دورًا جوهريًا في إحكام بنية النص وتماسكها؛ ولذلك فإنّ أي مقطع لغوي لا يُعدّ نصًا بالمعنى الدقيق إلا إذا توافرت فيه خصائص مخصوصة تُعَدّ من سمات النصوص، وتفتقر إليها المتتاليات الكلامية التي لا ترقى إلى مستوى الوحدة النصية المتكاملة.[3]

---

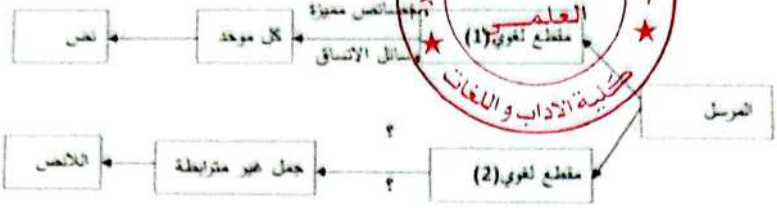
[1]– محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص5.

[2] – جون ماري سشايفر، العلاما تية وعلم النّص، تر: منذر عياشي، ط1. الدار البيضاء: 2004، المركز الثقافي العربي ص132.

[3]– محمد خطابي،، لسانيات النّص، مدخل لانسجام النص، ص 12.

Scanné avec CamScanner

نقترح توضيح طرح الباحثين باللوحة الآتي:



يُعَدّ الاتساق واحدًا من أبرز المعايير النصيه التي يُحتكَم إليها في تحديد ما إذا كان مقطعٌ لغويّ ما يرتقي إلى مرتبة النص أم يبقى خارجها؛ إذ يقوم بوظيفة السياج الرابط بين العناصر المتفرّقة، فيشدّ بعضها إلى بعض ضمن بناء واحد يكتسب صفة النص. ومن هنا انتهى كثير من الدارسين إلى اعتباره عنصرًا جوهريًا في تشكيل النص وإمكان تفسيره[2]، لِمَا يوفّره من شبكة ترابط تجعل الخطاب وحدة دلالية متماسكة لا مجرّد تجاور عبارات متفرّقة.

وهذا ما يُعبّر عنه القيرواني «إذا كان الكلام متنافرًا متباينًا عسر حفظه وثقل على اللسان النّطق به، ومحبة السّامع، فلم يستقر فقيها منه شيء»[3]، ومعنى ذلك أنّ الكلام إذا جاء «متنافرًا متباينًا» شقّ على اللسان نطقه، وثقل على السامع سماعه، فلم يعلق بالذهن منه شيء يُعتدّ به، فيُفهم من ذلك أنّ اضطراب البنية يُفضي إلى تعذّر الفهم وضعف الأثر. ومن ثَمّ يغدو تناسق الكلام وتضامّ أجزائه شرطًا أساسًا لسهولة حفظه واستيعاب دلالته.

ويذهب هاليداي ورقية حسن إلى أنّ الاتساق، في حقيقته، مقولة دلالية؛ إذ يتمثّل في شبكة من العلاقات المعنوية الداخلية التي تميّز الخطاب بوصفه نصًا، لا كسلسلة من الجمل المتجاورة فحسب.[4] وتُفهَم هذه العلاقات في إطار نوع من «التبعية الخاصة»، حيث يغدو فهم عنصر لغوي معيّن رهينًا إحالته إلى عنصر آخر داخل البنية النصيّة، فتنتظم من خلال ذلك خيوط الترابط التي تجعل كلّ مكوّن من مكوّنات الخطاب متداخلًا مع غيره في بناء واحد متكامل للمعنى.

يتجلّى الاتساق في المواضع التي يصبح فيها تأويل عنصرٍ لغوي موقوفًا على تأويل عنصر آخر داخل البنية نفسها، بحيث يُفترض كلٌّ منهما وجود الآخر سلفًا، ولا يمكن فهم الثاني إلا بالرجوع إلى

---

[1]- المرجع نفسه، ص 12.

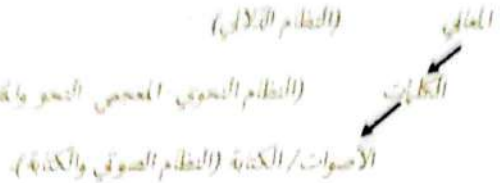
[2]- سعد بحيري، **علم اللّغة النّصي، المفاهيم والاتجاهات**، ص141.

[3]- ابن رشيق القيرواني الأزدي، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط5. بيروت: 1981 دار الجيل، ص 257.

[4]- Haliday and Hassan (R):Cohesion in English, P4.

Scanné avec CamScanner

الأول؛ وعند تحقق هذه الترسية التأويلية الحجاجية تنشأ علاقة اتساق تضمّ بين الوحدات.[1] غير أن الاتساق لا يظلّ حبيس المستوى الدلالي وحده؛ بل يتجلّى أيضا في مستويات النحو والمعجم، تبعًا لتصوّر اللغة نسقًا ذا ثلاثة أبعاد متراكبة: ينتقل فيه المعنى أوّلًا في مستوى دلالي مجرّد، ثم يُجسّد في صيغ نحوية ومعجمية، قبل أن يتمثّل أخيرًا في صور صوتية منطوقة أو رموز كتابية مكتوبة.[2]



يتبيّن من الرّسم المشار إليه أعلاه «أنّ الاتساق يتجسّد أيضا في النّحو والمفردات، وليس في الدّلالة فحسب، ومن ثمّ يمكن الحديث عن الاتساق المعجمي وعن الاتساق النّحوي».[3]

بناءً على ذلك، يصبح الاتساق ظاهرة مركّبة تتوزّع على مستويات متعدّدة من البنية اللغوية؛ ففي المستوى النحوي يظهر من خلال انتظام التراكيب وترابط عناصر الجملة وعلاقات التبعية بينها، بما يمنع التفكّك والتركيب الشاذ. أمّا في المستوى المعجمي فيتجلّى الاتساق في اختيار الألفاظ المنسجمة موضوعًا ومجالًا دلاليًا، وفي شبكات الترابط بين المترادفات والمتضادّات وألفاظ الحقول المفهومية الواحدة، بحيث تتساند هذه العناصر في بناء موضوعي متماسك يعزّز وحدة الخطاب ويعمّق دلالته.

إلّا أنّ بعض النّصوص لا تتوفّر على بعض الرّوابط الشّكلية، منها التّلغراف والإعلانات الحائطية لضرورات تواصلية أو إعلانات البيع، والكراء والخدمات الإشهارية في الجرائد أو في الشّعر الحديث لغرض الإبداع والتّجديد، فمثل هذه النّصوص تبدو مفكّكة لافتقارها إلى الرّوابط، ومع ذلك توصف بأنّها منسجمة مادامت تؤدي الغرض التّواصلي وتحمل دلالة كليّة موحدة.

وتستخدم الأستاذة إلهام أبو غزالة مصطلح «التضام» في مقام الحديث عن الاتساق، وتحدّده باعتباره جملة الآليات التي تُسهم في إحداث الترابط بين عناصر النّص الظاهرة، كتنظيم بناء الجمل، وتوظيف الضمائر، وسائر الأشكال البديلة [4] التي تُقام مقام الألفاظ، بما يضمن تماسك البنية السطحية للخطاب.

1- Haliday and Hassan (R):Cohesion in English, P4.

2- محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص15

3- محمد خطابي، مدخل لانسجام النّص، ص 15.

4- إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النّص، ص 11.

Scanné avec CamScanner

ويشتمل مصطلح التّماسك النّصي عند الأستاذ **ابراهيم صبحي الفقي** على مصطلحي الاتساق والانسجام معًا، إذ يرى ضرورة التّوحيد بينهما باختيار أحدهما وليكن **cohésion** ويقسّمه إلى:

1. تماسك شكلي يهتم بعلاقات التّماسك الشّكلية.
2. تماسك دلالي يهتم بعلاقات التّماسك الدّلالية.[1]

وتتجلّى أهمية الاتساق النصي في تحقيق «النصّيّة»؛ أي في تمييز النص عن اللانص من حيث البنية والوظيفة. على النحو الآتي:

- يوجّه الاتساق الاهتمام إلى كيفية تشكّل النص بوصفه صرحًا دلاليًا متكاملاً، لا مجرد تجاور لجمل متفرّقة.
- يجعل من روابط التماسك اللغوي المصدر الرئيس الذي تستند إليه النصيّة في إحكام بناء الخطاب.
- يتيح إمكان التمييز بين ما يرقى إلى مستوى «النص» وما يبقى خارج هذا الإطار من متتاليات لغوية مفككة.
- يمكّن من الربط بين الجمل المتباعدة زمنًا أو ترتيبًا في داخل الخطاب، بحيث تُستعاد صلتها في سياق دلالي واحد. [2] تمهّد هذه الوظيفة للاتساق للحديث عن علاقته بمفهوم «الانسجام» والتمييز بينهما على مستوى التنظير النصي.

فالانسجام Cohérence أو التّرابط الفكري أو التّرابط المفهومي«يعني العلاقات التي تربط معاني الأقوال في الخطاب أو معاني الجمل في النّص»[3]، أي تحديد موضوع النّص، فالنّص المنسجم هو النصّ المستمر في دلالته. أمّا الاتساق **Cohésion**: يهتم بالبنى الشّكلية والنّحوية للجمل، حيث يظهر النّص مجموعًا، والاتساق يجسّد لنا وحدة أفكار هذا المجموع. كما يلي:

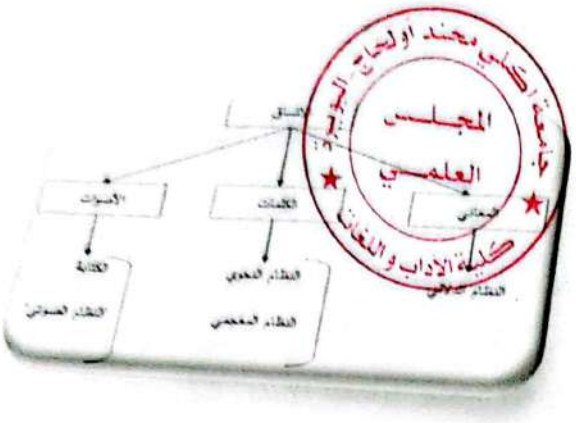
---

[1]- ينظر: صبحي ابراهيم الفقي، علم اللّغة النّصي، ج1، ص ص 42-92.

[2]- صبحي ابراهيم الفقي، علم اللّغة النّصي، ج1، ص 84.

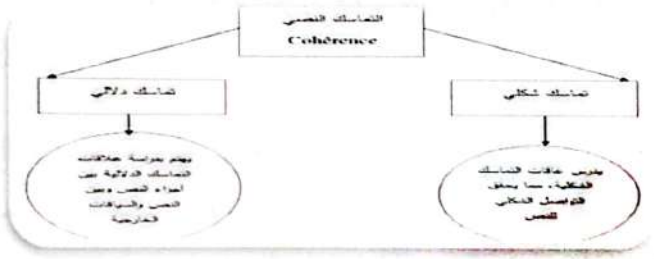
[3]- المرجع نفسه، ص 94.

Scanné avec CamScanner



جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة
المجلس العلمي
كلية الآداب واللغات

يُعدّ كلٌّ من الاتساق والانسجام عنصرين أساسيين في تحقيق نصيّة النص، إذ لا يمكن إغفال أحدهما لحساب الآخر. فالاتساق وحده، بوصفه انتظامًا شكليًا للعلاقات بين الجمل، لا يكفي لضمان فهم النص وتأويله. فقد يمكن إنتاج نصٌّ تكثر فيه روابط الجمل والعلاقات النحوية، ومع ذلك يفتقر إلى المعنى الموحد أو الغاية التواصلية، بسبب غياب الانسجام. ومن ثمّ يُنظر إلى الاتساق باعتباره بنية شكلية تنظم الجانب التركيبي والدلالي للنص، بينما يقوم الانسجام بدور الرابط الذي يجمع بين المعاني الكامنة في هذا النص ويكشف ترابطها المفهومي. ولهذا يؤكد عدد من الباحثين على أن النصية تتحقق من خلال تداخل هذين البعدين معًا في شكل تماسك نصي شامل، يُقسَّم عادةً إلى تماسك شكلي وتماسك دلالي.



Scanné avec CamScanner



معايير النّصية :

يُعدّ دي بوجراند من المؤسسين البارزين في مجال اللسانيات النصية، إذ كان من أوائل الباحثين الذين عملوا على ضبط معايير النصيّة بدقّة علمية شاملة، بحيث تغطي مختلف التصورات والتعريفات التي وردت حول مفهوم النص. وقد تناول هذه المعايير بتفصيل منهجي في مؤلفه "**النص والخطاب والإجراء**"، مشيرًا إلى أنه يقترح هذه المعايير بوصفها الأساس العلمي الذي يُبنى عليه إنتاج النصوص وتحليلها واستعمالها.[1]

وأمّا هذه المعايير فهي:

1. *الإتساق* Cohésion :

يُعَدّ الاتّساق (السّبك) من المفاهيم المحوريّة في لسانيّات النّص، إذ يُعنى بدراسة آليّات التّرابط اللغوي التي تضمن التّماسك البنائي للنّص على المستوى الشّكلي. ويتجلّى ذلك من خلال الوسائل اللفظيّة والنّحويّة التي توظّف لربط التّراكيب والعناصر المكوّنة للجمل، كالضّمائر وأدوات الإحالة وسائر الأشكال البديلة التي تحفظ وحدة النّص وتماسُكه. وبعبارة أخرى، يركّز الاتّساق على البنية الشكليّة والنّحويّة للخطاب وآليات انتظامه الدّاخلي. وقد عرّفه محمّد خطّابي بأنّه التّماسك القوي الذي يشدّ بين مكوّنات النّص أو الخطاب عبر الوسائل اللغوية الشّكليّة التي تؤمّن التّلاحم والاتّصال بين عناصره الجزئيّة أو الكلّية.[2]

حظي مصطلح الاتساق (Cohesion) باهتمام واسع في الدّراسات اللسانية النّصية، إذ يُعدّ من أهم المفاهيم التي تعنى بترابط عناصر النّص وتكامله الدّلالي. ويتجلّى الاتساق في المواضع التي يتوقف فيها تأويل عنصر لغوي على تأويل عنصر آخر داخل النّص، بحيث يُشكّل كلّ منهما شرطًا لتفسير الآخر. ولا يمكن فهم أحدهما بمعزل عن الآخر[3]، إذ تنشأ بينهما علاقة تبعية دلاليّة تجعل النّص وحدةً منسجمة. ويتحقّق هذا الانسجام بفضل مجموعة من الوسائل والرّوابط الشّكلية — النّحويّة والمعجميّة — التي تضمن للنّص تماسكه واستمراريته، مثل: الضّمائر، والإحالات، والحذف، والتّكرار، وأدوات الرّبط.

---

[1]– دي بوجراند، **النّص والخطاب والإجراء**، ص 103.

[2]– محمد خطابي :**لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب**، ص 5.

[3]– Haliday (M.A.K) et Hassan (R),**Cohesion in English**, P4.

Scanné avec CamScanner

ويُقسَم الاتساق في ضوء ذلك إلى نوعين رئيسين:

الاتساق النحوي(Grammatical Cohesion) ، ويشمل مظاهر الترابط على مستوى البنية النّحويّة، من إحالة متبادلة (Coréférence) واستبدال (Substitution) وربط (Junction) وحذف (Ellipsis).

الاتساق المعجمي(Lexical Cohesion) ، ويتجلى في العلاقات المعجميّة بين مفردات النّص من خلال التكرار (Réitération) والمصاحبة اللغوية أو التّضام.(Collocation)

وبهذا المفهوم، يظهر الاتساق بوصفه آلية أساسية في تحقيق وحدة النّص وبنائه الدّلالي المتكامل، كما أشار إلى ذلك هاليداي وحسن في دراستهما المرجعية Cohesion in English.

ويحدّد الأستاذ سعد مصلوح الاتساق بأنّه مجموع الوسائل التي تتحقّق بواسطتها خاصية الاستمرارية في ظاهر النّص(Surface texte) ، أي في المستوى الشّكلي المحسوس للنّص، حيث يتمثل في الأحداث اللغوية الملفوظة أو المكتوبة التي تتعاقب زمنيّا، وتبدو في صورتها المدوّنة كمادة لغوية متصلة على صفحة الورق. وعلى الرغم من انتظام هذه المكوّنات وفق المباني النّحوية للجمل، فإنّها لا ترقى إلى مستوى النّص بالمعنى الدقيق ما لم تُدعَم بوسائل السبك التي تكفل له الحفاظ على كينونته واستمراريته، وتُضمّ هذه الوسائل تحت مسمّى جامع هو الاعتماد النحوي (Grammatical Dépendance)[1] الذي يُعدّ محورًا في بناء النّص وتماسكه.

ويوضح مصلوح أنّ هذا الاعتماد النّحوي يتحقّق في شبكة هرمية متداخلة من المستويات، بحيث لا يُنظر إليه بوصفه علاقةً محصورة في موضع جزئي، بل باعتباره نسقًا ترابطيا يمتد عبر البنية الكلية للنّص. وتتدرج هذه المستويات كما يأتي:

- الاعتماد داخل الجملة، حيث تعمل الروابط النحوية الداخلية على تحقيق تماسك عناصرها.
- الاعتماد بين الجمل، من خلال الصيغ الإحالية والروابط التي تصل الجملة اللاحقة بالسابقة.
- الاعتماد في مستوى الفقرة أو المقطوعة، إذ تنتظم الجمل في وحدة كبرى تخدم فكرة أو غرضًا محددًا.
- الاعتماد بين الفقرات أو المقطوعات، بما يضمن انتقالًا منسجمًا في تطوّر الموضوع أو الفكرة الرئيسة في النص.

---

[1]– سعد مصلوح، "نحو أجرومية للنّص الشّعري، دراسة في قصيدة جاهلية"، مجلة فصول، مج 10، ع 1 و2، 1991 ص 154.

Scanné avec CamScanner

• الاعتماد في جملة النص، حيث تتآزر مختلف المستويات الجزئية لتشكّل بنية نصية موحّدة ذات تماسك شكلي ودلالي في آن واحد.



وفق هذا التصور، يكون الاتساق عند مصلوح مبدأ بنيويًا يضبط علاقة الأجزاء بالكل، ويحوّل سلسلة الجمل المتتابعة إلى نص متكامل تحكمه شبكة من الاعتمادات النحوية المتراكبة، لا مجرّد تراصف خطي للوحدات اللغوية.

2. الانسجام Cohérence:

يُعدّ الانسجام(الالتحام) من أبرز معايير النّصيّة التي وضعها اللغويّون للحكم على ترابط النّص وتماسكه. فإذا كان معيار الاتساق يركّز على تتبع مظاهر الاستمرارية اللغوية الظّاهرة في النّص، فإنّ معيار الانسجام يتعلّق بالكشف عن الاستمرارية المتحقّقة في البنية الدّلالية للنّص؛ أي في عالم المعاني والمفاهيم والعلاقات الذّهنية التي توحّد النّص وتكسبه طابع الوحدة الموضوعيّة. وبهذا المعنى، يُنظر إلى الانسجام بوصفه نسقًا من العلاقات المنطقيّة والتّصوريّة التي تُكسب النّص تماسكه الدّلالي، مستندًا إلى روابط داخلية وعناصر سياقية تسهم في تمكين المتلقي من فهم النّص وتأويله في مجمله.[2]

3. القصد Intention :

يُقصد بهذا المفهوم موقفُ منتج النّص في أثناء عملية توليد خطاب لغوي متماسك ومترابط، يسعى من خلاله إلى تحقيق هدف محدّد وفق خطة مدروسة مسبقًا. فإنتاج النّص لا يتمثل في مجرّد رصف اعتباطي للجمل والكلمات، بل هو بناية لغوية ذات مقاصد وظيفية ودلاليّة واضحة. ويتجلى هذا الأمر في قول القائل: «محمدًا، في أي بلد، أين تسكن؟»، إذ على الرغم من بساطة الصياغة وكونها جزءًا من حديث للقائل، فإنها تعبّر عن غاية محددة لمنتج الخطاب، تتمثل في معرفة محلّ إقامة المخاطب. ويتحقق هذا الاتساق الدلالي من خلال توفر عناصري السبك والحبك، اللذين يشكّلان أساس الترابط النصي.[3]

4. القبول Acceptabilité:

يُقصد بمفهوم القبول (أو الاستحسان) الموقف الذي يتخذه المتلقي تجاه النّص من حيث مدى تحقق مقومات السّبك والحبك فيه، أي انسجام عناصره اللغوية والدّلالية لتشكيل نص مقبول في صورته الكلية. ويُستشهد على ذلك بإحدى شركات "بيل" للاتصالات الذي نصه: «استدعونا قبل المباشرة في الحفر، فقد لا تتمكنون من ذلك لاحقًا». يُعد هذا المثال ذا أثر بلاغي ونفسي فعال في المتلقي، إذ يدفعه

---

[1] = المرجع نفسه، ص 154.

[2] = روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، ص 103.

[3] = إبراهيم أبو خليل، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، ص ص 30- 31.

Scanné avec CamScanner

إلى استنتاج العواقب المحتملة لعدم التّواصل مع الشّريك قبل الحفر. ومن ثمّ، تتعزز قوة الإقناع في النّص حين يشارك المتلقي في استكمال معناه بنفسه، مُنتجًا بذلك درجة أعلى من التّفاعل والاستجابة.[1]

5. المقامية Situation :

تشمل عوامل الصّلة النّصية (textual relevance) تلك العناصر التي تربط النّص بموقف حالي (actual situation)أو بموقف قابل للاسترجاع(retrievable situation) ، كما يوضح دي بوجراند .(De Beauggrande, 1984: 104) ومن أبرز الأمثلة على ذلك عبارة: "تمهل، أطفال في الطريق"، حيث يُشير الموقف السّياقي إلى لافتة مرورية مثبتة على الطّريق الرئيسي، مصحوبة بسهم يتّجه نحو شارع جانبي. يُستدل من هذا التّصميم على وجود أطفال يلعبون في المنطقة الفرعية، مما قد يؤدي إلى اندفاع أحدهم نحو الطّريق العام، فيُحقق النّص وظيفة إعلاميّة توجيهية تهدف إلى تنبيه السّائقين بضرورة خفض السّرعة للحماية من مخاطر التّصادم.[2]

لقد أدرك علماء لسانيات النّص أهميّة المقاميّة بوصفها أحد المقومات الجوهرية المؤسّسة لنصّية الخطاب، إذ انطلقوا من قناعة راسخة بأنّ تحليل النّص لا يكتمل بالاكتفاء بدراسة بنيته النّحوية أو دلالاته الدّاخلية فحسب، بل يتطلّب تجاوز ذلك إلى مستوى الخطاب نفسه. ويقتضي هذا التّوجّه النّظر في بنية السّياق والعلاقات المتبادلة بينه وبين النّص[3]، لما تمثّله من عنصر حاسم في إنتاج المعنى وفهم آليات التّواصل النّصي. ومن هنا تتجلى الأهمية البالغة للسّياق في مقاربة النّصوص وتحليلها،« والكشف عن عملية إنتاج النّص، كما تلعب دورًا هامًّا في عمليات فهم النّص وتفسيره، على اعتبار أنّ النّص واقعة اتصالية يشارك فيها المتكلّم (الكاتب) والمستمع(القارئ)في زمان ومكان معينين. لذلك يكون متميزًا سياقيًّا، فما يعنيه النّص يعتمد على منْ يتلفظ به، ومنْ هو المستمع، وما موضوع التّواصل، وبأيّة وسيلة تمّ التّواصل(مكتوبة /منطوقة)، وما وظيفة التّواصل(الإخبار /التّعليم /الإقناع)».[4] يمكن القول إنّ الكشف عن عملية إنتاج النّص أمر أساسي لفهمه وتفسيره، لأنّ النّص ليس كيانًا معزولًا، بل واقعة اتصالية سياقيّة تشمل المتكلم (أو الكاتب) والمستمع (أو القارئ) في زمان ومكان محددين. يعتمد معنى النّص إذن على عوامل رئيسية: هوية المتلفظ والمستقبل، موضوع التّواصل، الوسيلة (مكتوبة أو منطوقة)، والوظيفة (إخبارية أو تعليميّة أو إقناعيّة). هذا النّهج يبرز الطّابع السّياقي المتمايز للنّص، مما يجعله أداة حيّة للتّواصل البشري.

---

[1]- إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ص 31_ 32.

[2]- إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النّص، ص ص 34- 35.

[3]- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص ومجالات تطبيقه، ص99 .

[4]- عزة شبل محمد، علم لغة النّص "النظرية والتطبيق"، ص 1

Scanné avec CamScanner

6. الإعلاميّة Information:

يُشيرُ مَعْيارُ الإعْلاميّةِ إلى المُحْتوى المَعْلوماتيّ الذي يَحْمِلُهُ النّصُ وَيَهُمُّ السّامِعَ أو القارئ، فَيُحَقّقُ بِهِ هَدَفُ التّواصُلِ بَيْنَ مُنْتِجِ النّصِ وَمُتَلَقّيهِ. وَلِلإعْلاميّةِ دَرَجاتٌ مُتَفاوِتَةٌ، إذْ يَحْمِلُ كُلُّ نَصٍّ دَرَجَةً مِنْها مُعَيّنَةً يُحَدّدُها مُنْتِجُهُ وَمُتَلَقّيهُ مَعًا. وعرّفها **روبرت دي بوجراند** «بأنّها العامل المؤثر بالنسبة لعدم الجزم في الحكم على الوقائع النّصية أو الوقائع في عالم نصي في مقابلة البدائل الممكنة، فالإعلاميّة تكون عالية الدّرجة عند كثرة البدائل، وعند الاختيار الفعلي للبديل من خارج الاحتمال، ومع ذلك نجد لكلّ نص إعلاميّة صغرى على الأقل تقوم وقائعها في مقابل عدم التّوقع».[1]

يُفهم من قول روبرت دي بوجراند أنّ **معيار الإعلاميّة** يرتبط بدرجة **التوقّع والاحتمال** داخل النّص، إذ يُمثّل عاملاً محدّدًا لمقدار المعلومات الجديدة التي يقدّمها الخطاب. فالإعلاميّة ترتفع عندما يحتوي النّص على عناصر غير متوقّعة أو بدائل احتماليّة متعدّدة، أي عندما يُقدّم المتكلّم أو الكاتب معاني تتجاوز ما يمكن للقارئ أو المستمع توقّعه سلفًا. في المقابل، تقلّ الإعلاميّة حين تكون الوقائع مألوفة أو متكرّرة. وبهذا، يؤكّد دي بوجراند أنّ **كلّ نصّ، مهما بلغت بساطته، يتضمّن حدًّا أدنى من الإعلاميّة**، لأنّه يُقدّم دومًا في سياق تواصليّ يفترض تفاوتًا في المعرفة بين المرسل والمتلقّي.

مما يعني أنّه «كلما كان هناك ابتعاد عن الواقع وكثرة المعتاد والألوف، زادت الكفاءة الإعلاميّة، وهي بذلك نسبية تختلف باختلاف المتلقي، وعمليات استقباله للنّص...كما أنّ ضعف الإعلاميّة قد يؤدي إلى الملل، بل رفض النّص في بعض الأحيان. وقد يقوم التّوقع أو الحقيقة البديهية بدور انطلاق لتوكيد أمر أكثر إعلاميّة».[2]

ويرتبط معيار **الإعلاميّة ارتباطًا وثيقًا** بعنصري **الجدّة والتوقّع** اللذين يحدّدان طابع المعلومات المكوّنة لمحتوى الاتصال في النص[3]. ويترتب على ذلك أنّ **أسلوب عرض المعلومات** داخل النص هو العامل الذي يتحكّم في مستوى الإعلاميّة فيه. وقد أشار دو بوجراند إلى أنّ درجة **اعتيادية العناصر والمعلومات** من حيث معناها وطريقة التعبير عنها تُفضي إلى خفض مستوى الكفاءة الإعلاميّة، في حين أنّ **خروجها عن المألوف** يرفع من هذه الكفاءة،[4] إذ يضفي على النص عنصري **التشويق والمتعة** الذين يعزّزان قيمته الاتصالية والجمالية.

---

[1]- دو بوجراند، **النّص والخطاب والإجراء**، ص105

[2]- المرجع السابق، ص ص 33- 34.

[3]- دو بوجراند، **النّص والخطاب والإجراء**، ص 249.

[4]- حسام أحمد فرج، **نظرية علم النّص، رؤية منهجيّة في بناء النّص النّثري**، ط1. القاهرة: 2007، مكتبة الآداب، ص 66.

Scanné avec CamScanner

وحدّد علماء لسانيات النصّ مصطلح الإعلاميّة ضمن ثلاثة مفاهيم رئيسة، هي:

(1) **الإعلامية بالمعنى العام:** تشير إلى الوظيفة الإخبارية المباشرة للنص، حيث ينهض النص بنقل وقائع أو معطيات أو أحكام إلى المتلقي، من غير أن يتجاوز ذلك إلى بناء علاقات دلالية عميقة أو صور جمالية مركّبة، وبذلك تبقى كفاءته الإعلامية في حدودها الدنيا؛ لأن المتلقي يتعامل مع مضمون مألوف وطريقة عرض معتادة لا تُحدث مفاجأة تُذكر في أفق انتظاره.

(2) **الإعلامية بمعنى الجدّة وعدم التوقّع:** فهي التي تُعدّ في الدراسات النصية قمة الإعلامية أو «الإعلامية العالية الدرجة»، إذ تقوم على إدخال عناصر جديدة، أو بناء علاقات غير مألوفة بين العناصر المألوفة، بحيث يفاجأ المتلقي بطريقة صياغة المعلومة أو زاوية النظر إليها، لا بمجرد مضمونها فقط، فينفتح النص أمامه على طبقات دلالية متراكبة، تجمع بين البعد المعرفي والبعد الجمالي في آن واحد.

(3) **الإعلامية بمعنى الدعاية:** تتجلى في النّصوص التي يكون مقصدها الأساس التأثير في موقف المتلقي أو سلوكه من خلال الترويج لفكرة أو منتج أو موقف معيّن، فيغلب عليها الطابع الإقناعي المباشر، مع اعتماد صيغ تكرارية وشعاراتية تجعل النّص واضح المقصد قليل الانحراف عن المعنى الأولي، وهو ما يجعل درجتها الإعلامية – من منظور لسانيات النص – منخفضة؛ لأن البنية الدلالية لا تُطالِب المتلقي بجهد تأويلي كبير ولا تخرجه من أفق التوقّع السائد.[1]

ويمكن تمييز الإعلاميّة في المفهومين الأوّل والثّالث بأنّها إعلاميّة منخفضة، إذ تقتصر وظيفتها على نقل الأخبار أو أداء وظيفة ترويجية دعائية، دون أن تُضيف بعدًا معرفيًا أو جماليًا جديدًا للنّص.

أمّا الإعلاميّة في المفهوم الثّاني، أي بمعنى الجِدّة وعدم التّوقع، فتُعد إعلاميّة عالية الدّرجة، لأنّها تُبرز الجانب الإبداعي والجمالي في النّص، وتعبّر عن قدرة الخطاب على توليد دلالات غير مألوفة تُثري عملية التّلقي. ومن ثمّ، تتصل الإعلامية اتصالًا وثيقًا بعمليتي إنتاج النص وتلقّيه، إذ تتوقف درجتها على مدى توقع المتلقي لعناصر النص ومكوناته.[2]

وبناءً على ذلك فرّق الباحثون بين النّص«العادي» الذي لا يتطلّب سوى قراءة سطحية للوصول إلى مقاصده، والنّص «الإبداعي» الذي يستدعي مشاركةً تأويليّة نشطة من المتلقي، ويُراهن على عناصر الجِدّة والغرابة والالتفات الأسلوبي، وعدّوا هذا النّوع الأخير نموذجًا للإعلاميّة العالية؛ لأنّه يحقّق توازنًا بين الإفهام والإمتاع، وبين نقل المعلومة وابتكار الطريقة التي تُعرَض بها.

---

[1]– المرجع نفسه، ص 66.

[2]– أحمد عفيفي، نحو النّص" اتجاه جديد في الدّرس النّحوي"، ص85 .

Scanné avec CamScanner

7. التناص Intertextualité:

يُعدّ مفهوم التناص من المفاهيم الحديثة في النقد الأدبي التي أثارت اهتمام الباحثين واللغويين على حدٍّ سواء، وقد تنوّعت تعريفاته بتنوّع المناهج والمقاربات الفكرية. غير أنها تلتقي جميعها عند فكرة أساسية تتمثل في التفاعل والتداخل بين النصوص، سواء كان هذا التداخل لفظيًا أم معنويًا، بحيث لا يُنظر إلى النص بوصفه بنية مغلقة أو معزولة، بل بوصفه نسيجًا متشابكًا من الإشارات والإحالات إلى نصوص سابقة يستمدّ منها دلالاته وأبعاده الجمالية والفكرية. فالنصّ، في ضوء هذا المفهوم، بناء مفتوح يستقي عناصره من بنيات نصيّة أخرى كوّنت خلفيته الثقافية والمعرفيّة.

ويُمكن توضيح ذلك من خلال مثال سراج الدين الورّاق القائل:

يا لائمي في هواها أفرطت في اللوم جهلاً

لا يعلم الشوق إلا ولا الصبابة إلا

إذ لا يُدرِك القارئ المعنى المقصود في هذا البيت إدراكًا تامًّا إلا إذا كان على علمٍ بالنصّ الأصلي الذي يحاكيه الورّاق، وهو قول الشّاعر القديم:

لا يعلم الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانيه

فهذا التّداخل اللفظي والمعنوي بين النّصين يكشف بوضوح عن ظاهرة التّناص، حيث يتّكئ النصّ اللاحق على النصّ السابق ليستمدّ منه دلالاته ويُعيد إنتاجه في سياق جديد.

يُعدّ مفهوم التّناص، كما تطرحه جوليا كريستيفا، فضاءً تتحاور فيه النّصوص وتتشابك دلالاتها.[1] إذ ترى أنّ كلّ نصّ هو حصيلة تفاعل مستمر مع نصوص سابقة عليه، تتقاطع داخله أصوات وملفوظات متعدّدة منتمية إلى سياقات مختلفة. ويقتضي هذا التّفاعل أن تنصهر العناصر المستعارة في النّسيج الدّاخلي للنّص الجديد دون أن تُحدث قطيعة دلاليّة أو جماليّة معه، بحيث تُسهم في إثراء معناه ودعم بنيته الكليّة. ومن هذا المنظور، فالتّناص هو« تعالق نصوص مع نص حدث بكيفيات مختلفة».[2] يصبح التّناص عملية إعادة صياغة خلاقة للنّصوص السّابقة داخل نص مغاير، يُعيد بنائها في ضوء رؤية جديدة ومعنى متجدّد.

يرى الدكتور محمد عبد المطلب أنّ مظاهر التناص يمكن حصرها في نمطين أساسيين:

النمط الأوّل: يقوم على العفوية وعدم القصد، حيث تتسرّب إلى النّص الأصلي بعض الملامح أو المقاطع المقتبسة من نصوص أخرى من غير وعي من الكاتب أو نية مسبقة، فيغدو التّناص هنا نتيجة طبيعية للتّفاعل الثّقافي واللغوي.

---

[1]- جوليا كريستيفا، علم النّص، تر: فريد الزاهي، مراجعة: عبد الجليل ناظم، ط2. الدار البيضاء: 1997، دار توبقال للنشر، ص 21.

[2]- المرجع السّابق، ص 82.

Scanné avec CamScanner

النمط الثاني: فيقوم على **الوعي والقصد**، إذ يعمد الكاتب إلى الإشارة الصريحة أو الضّمنية إلى النّص المستعار، توظيفًا له في بناء المعنى أو تحقيق غاية محددة، مثل الاستشهاد أو المناقشة أو المفاضلة بين المواقف والرؤى الفكرية.[1]

كما يمكن تصنيف أنماط التّناص تبعًا **لدرجة حضور النّصوص الأخرى ووضوحها** داخل الخطاب، انسجامًا مع ما يؤكد عليه عبد المالك مرتاض حين يفرّق بدقّة بين مستويات الحضور النّصي ودرجات تأثيره في تشكيل الدّلالة. يميّز فيها بين: «التّناص المباشر أو التّام، والتّناص الضّمني أو النّاقص والتّناص العائم أو المذاب، وهو الذي لا يكاد يعرفه أي محلّل للإبداع».[2]

يرى عبد المالك مرتاض أن التناص ظاهرة نصية تقوم على علاقة تفاعلية بين نص حاضر ونصوص سابقة، تظهر بدرجات متفاوتة من الوضوح، ويقسّمها – في ضوء كتابه في نظرية النّص – إلى ثلاثة أنماط رئيسة: مباشر (تام)، ضمني (ناقص)، وعائم (مذاب).

التناص المباشر أو التام:

- يقوم هذا النمط على حضور النص السابق في النص اللاحق حضوراً **صريحاً** واضحاً يمكن للمتلقي تمييزه بسهولة.
- يتحقق عادة بالاقتباس، أو التضمين الظاهر، أو ذكر المصدر أو صاحب القول، بحيث **يُستعاد جزء من نص سابق** (آية، حديث، بيت شعر، قول مأثور...) كما هو أو مع تغيير طفيف لا **يحجب مرجعه.**
- يعدّ مرتاض هذا اللون تناصاً واعياً مقصوداً، يلجأ إليه المبدع للاستشهاد أو التعزيز أو المناقشة أو النقض، **أي لتحقيق وظيفة حجاجية** أو جمالية معلنة داخل النص الجديد.

مثاله: أنّ يورد شاعرٌ معاصر شطراً قرآنيًا أو بيتًا جاهليًا داخل قصيدته مع الإشارة إلى قائله، فيعمل النّص القديم مرجعاً دلاليًا وجماليًا للنّص الجديد.

---

[1]– محمد عبد المطلب، **قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني**، ط2. القاهرة: 1997 ، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان ، ص 153.

[2]– عبد المالك مرتاض، **"الكتابة أم حوار حوار النّصوص؟"**، الموقف الأدبي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ص 17.

Scanné avec CamScanner

التّناص الضّمني أو النّاقص:

- في هذا النّمط يحضر النّص السّابق في النّص اللاحق حضورًا خفيًا غير مصرّح به، بحيث يتسرّب من خلال المعجم أو الصّور أو البنيّة الإيقاعيّة أو التّركيبية، من غير اقتباس حرفي ظاهر.



• يوصف بـ«الضمني» أو «الناقص» لأنّ صلته بالنص السابق ليست مكتملة الملامح على مستوى السطح، بل تحتاج إلى ثقافة القارئ وذاكرته النصية لكشف أصوله ودوائر إحالاته.

• يمكن أن يتمثل في محاكاة أسلوب، أو إعادة إنتاج نموذج بلاغي أو حكاية أو موقف تاريخي، مع تغيير الأسماء والأحداث، بحيث تبقى البنية العميقة ممتدة من النص الغائب.

مثاله: أن يصوغ روائيّ معاصر قصة تقوم على ثنائية «الخطيئة/التوبة» ببناء سردي يذكّر بقصة قرآنية أو أسطورة تراثية من غير أي تصريح أو اقتباس مباشر، فيدرك القارئ المتضلّع هذا الامتداد التناصي من خلال التشابه البنيوي والدلالي.

التناص العائم أو المذاب:

• يصف مرتاض هذا النمط بأنّه «التناص العائم أو المذاب، وهو الذي لا يكاد يعرفه أي محلّل للإبداع»، فيشير بذلك إلى أقصى درجات خفاء التناص.

• في هذا اللّون لا يعود النّص السابق حضوراً محدَّداً يمكن نسبته إلى مرجع معيّن، بل يتحوّل إلى مكوّن من مكوّنات الحساسية الأسلوبية والفكرية للمبدع، فيذوب في نسيج الكتابة بحيث يتعذّر – أو يكاد – عزلُه أو إرجاعه إلى نص بعينه.

• يتعلّق الأمر هنا بتراكم القراءات في الوعي واللاوعي معاً، بحيث يُنتج الكاتب نصاً جديداً متشبّعاً بآثار نصوص لا تُدرك إلا على مستوى المناخ الخطابي العام، أو النّسق الثّقافي، لا على مستوى اقتباس أو محاكاة يمكن ضبطهما.

مثاله: أن نجد في رواية حداثية مناخًا أسطوريًا أو صوفيًا مشتركاً مع تراثٍ بعينه، لكن من دون إمكان تعيين نص أو كاتب محدّد؛ فالتّناص هنا عائم في «أفق ثقافي» واسع أكثر منه علاقة بين نصين محدّدين.

يقدّم مرتاض بهذا التقسيم تصوراً تدرّجياً للتّناص من أقصى مظاهر الحضور النّصي (الاقتباس الصّريح) إلى أقصى درجات الامتصاص والذّوبان، بحيث يغدو التّناص مكوّنًا بنيويًا في إنتاج المعنى. حيث يلفت وصفه للتناص العائم بأنّه «لا يكاد يعرفه أي محلل للإبداع» إلى حدود التحليل النصي ذاته،

Scanné avec CamScanner

إذ يشير إلى أنّ الناقد لا يمتلك دائما أدوات كافية لضبط كل ما يتسرّب من ذاكرة الكاتب الثقافية إلى خطابه.

بهذا التّصوّر يربط مرتاض بين الدّرس النّصي الحديث والتّراث البلاغي، فيؤكد أنّ التّناص ليس زخرفًا خارجيًا بل آلية لإعادة كتابة النّصوص السّابقة، وتوليد دلالات جديدة عبر درجات متفاوتة من الحضور والغياب.

ومن ثمّ لا يُعدّ التناص مجرّد استحضارٍ آليّ للمخزون أو الذاكرة الثقافية، ولا مجرد تداخل اعتباطي للنصوص داخل العمل الأدبي من غير رؤية أو غاية، بل هو فعل إبداعي واعٍ ومقصود، تتأسّس عليه استراتيجية المبدع في البناء الدلالي والجمالي للنص بغية تحقيق تواصل ناجح وفعّال مع المتلقي. [1] ومن هذا المنظور يغدو للتناص دور محوري في لسانيات النص، إذ يسهم في تثبيت الروابط الداخلية على مستوى النّص الواحد[2]، ويعمل في الآن نفسه على خدمة«المعنى في تقليل الاحتمالية الدّلاليّة، أو ربّما تحديد المعنى الذي يغمض على المتلقي».[3] من خلال تضييق مجال الاحتمال الدّلالي أو حتى تعيين المعنى الذي قد يلتبس على القارئ لولا تلك الإحالات التّناصية المضمرة أو المصرّح بها.

يمكن تصنيف معايير النّصية في ثلاثة محاور كبرى على النحو الآتي:

1. المحور الأوّل يتصل بأدوات الاتساق، أي الوسائل النحوية والتركيبية التي تضمن تماسك النص والتحامه، ومن أبرزها: التكرار بمستوياته المختلفة، والإحالة بأنواعها، والاستبدال، والحذف، بما يوفّر شبكة من الروابط الشكلية بين عناصر الخطاب.

2. المحور الثاني يعنى بالجانب الدلالي من خلال مبادئ الانسجام، إذ تُدرَس كيفية انتظام المعاني وتساندها، وما ينشأ عن ذلك من علاقات سببية وزمنية وموضوعية تجعل من النص كلاً دلالياً متكاملاً.

3. المحور الثالث هو الجانب التداولي، ويتضمن دراسة دور المتلقي، وطبيعة الموقف التخاطبي، وهدف النص، والمقام، ونوعية المعلومات المقدّمة، وأنماط التفاعل، وأشكال السياقات وكيفيات إنجاز الفعل التواصلي عبر الخطاب. [4]

---

[1]- عوض الغباري، دراسات في أدب مصر الإسلامية، دط. القاهرة: 2003، دار الثقافة العربية، ص 168.

[2]- أحد عفيفي، نحو النّص، ص 83.

[3]- المرجع نفسه، ص 83.

[4]- سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص 137.

Scanné avec CamScanner

وإلى جانب هذه المعايير التأسيسية التي تتيح الحكم على تشكيلة لغوية بأنها نص مكتمل النصية، يمكن الحديث عن معايير تنظيمية يستعان بها لتجويد نوع النص وتقويمه. من أهم هذه المعايير:

• معيار الجودة(Efficience)، ويُقصد به أن يحقق النص أكبر قدر ممكن من الفعالية الاتصالية بأقل جهد من قبل المتلقي، عبر تيسير عمليات الفهم والمعالجة.

• معيار الفعالية(Effectivité) ، ويرتبط بدرجة تأثير النص في المتلقي، أي قوة أثره وعمق استجابته، بما يسهم في بلوغ المقاصد التي يرمي إليها منتج النص.

• معيار الملاءمة، ويعني مدى توافق النص مع مقتضيات المقام التخاطبي، والسجامه مع الظروف والمواقف التي ينشأ فيها، ودرجة انطباق معايير النصية عليه بما يضمن صلاحه للتحليل بوصفه نصاً بالمعنى الدقيق.[1]

ولا يمكن فهم أيّ من هذه المعايير السّابقة إلّا مع أخذ أمور في الحسبان هي: اللّغة والعقل والمجتمع والتّداولية **Pragmatiques** فيتحقّق الفهم الذي هو توحيد المعلومات الطّارئة، والمعلومات المختزنة في كيان واحد. يتبيّن من هذا التصنيف أنّ معايير النّصية تتوزّع إلى مستويين رئيسين متكاملين:

- **مستوى تأسيسي**، يشمل:

1. معايير الاتساق الشّكلي (التكرار، الإحالة، الاستبدال، الحذف) التي تضمن تماسك البنية اللغوية.
2. معايير الانسجام الدلالي التي تنظّم المعاني وتوحّد موضوع النص.
3. المعايير التداولية التي تربط النص بسياقه، وبالمرسل والمتلقي وهدف الخطاب.

- **مستوى تنظيمي تقويمي:** يضمّ معايير الجودة (حسن استثمار النّص بأقلّ جهد من المتلقي)، والفعالية (قوة الأثر في المتلقي وتحقيق مقاصد المرسِل)، والملاءمة (التناسب مع المقام التخاطبي ومع شروط النصية).

وبذلك يغدو النص نصاً بالمعنى العلمي حين يحقّق معايير التماسك والانسجام والتداوليّة، ثم تُقاس قيمته ونوعيته بمدى توافر الجودة والفعالية والملاءمة.

---

[1]– إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، **مدخل إلى علم لغة النّص**، ص 12.

Scanné avec CamScanner

يحاول هاليداي ورقية حسن في كتابهما الاتساق في اللغة الإنجليزية (Cohesion in English) مفهوم الاتساق النصي من منظور لغوي مشيرين إلى هذا المفهوم موضحا إجرائيا بوضح الكيفية التي يتحقق بها الترابط داخل النصوص، وقد انطلقت رؤيتهما من إيمان راسخ بأن لسانيات النص هي دراسة العلاقات اللغوية التي تصل بين الجمل في تسلسل خطي، بحيث لا يكتسب الخطاب صفة "النصية" ما لم تتوافر فيه تلك العلاقات المترابطة.

وقسم الباحثان وسائل الاتساق إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: الاتساق النحوي(Grammatical Cohesion) ، الذي يضم: الإحالة (Reference)، والاستبدال(Substitution) ، والحذف(Ellipsis) ، والعطف(Conjunction) ؛ القسم الثاني: الاتساق المعجمي(Lexical Cohesion) ، الذي يشمل التكرار (Recurrence) والتضام أو المصاحبة اللغوية(Collocation)

وقد أضاف بعض اللغويين بُعدًا ثالثًا أطلق عليه "التماسك الصوتي"، وهو ما أشار إليه روبرت دي بوجراند في دراساته حول "التنغيم" بوصفه وسيلةً صوتيةً أساسية تسهم في تحقيق تماسك النص على المستوى الإيقاعي والدلالي.

القسم الأول: الاتساق النحوي Grammatical Cohésion

تتكوّن عناصر الاتساق النحوي من مجموعة من أدوات الربط التي تنسج علاقات دلالية بين الجمل والتراكيب، فتشكّل شبكة ترابطية تسهم في تماسك البنية النصية وتحقيق انسجامها الكلي، وهي:

1. الإحالة Référence:

1.1 تعريف الإحالة: ويقصد بها«وجود عناصر لغوية لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، وإنما تحيل إلى عنصر أخر ولذا تسمى عناصر محيلة».[1]بمعنى أنّ هناك ألفاظًا في اللغة لا تحمل معنى واضحًا مكتملًا إذا نظرنا إليها وحدها، بل لا تُفهم إلا بالرجوع إلى كلمات أو معطيات أخرى في النص أو في السياق.

هذه الألفاظ تؤدّي وظيفة الربط؛ فهي تشير إلى مرجع سابق أو لاحق أو خارجي، ولذلك تسمّى «عناصر محيلة» لأنها تحيل الذهن إلى ذلك المرجع حتى يكتمل الفهم ويتحقق تماسك النص.

---

[1]– محمد خطابي،لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام النّص، ص16.

Scanné avec CamScanner



• مثال الضمير: **جاء الطالبُ، فأكرمتُه.**

الضمير «ه» في «أكرمتُه» عنصر محيل؛ معناه لا يتضح إلا إذا رجعنا إلى مرجعه «الطالب» في الجملة الأولى، فيُفسَّر «الهاء» على أنه الطالب.

• مثال اسم الإشارة: **قرأتُ كتابًا جديدًا، هذا مفيد جدًا.**

اسم الإشارة «هذا» لا يُفهم وحده، وإنما يحيل على «كتابًا جديدًا» المذكور قبله، فتكتمل دلالته بالإحالة.

• مثال **الإحالة الخارجية:**

في سياق الحديث عن وضع سياسي حالي تقول: **الوضع الآن خطير.**

كلمة «الوضع» تحيل إلى واقع معروف بين المتكلم والمخاطَب (سياق سياسي أو أمني)، فهي تعتمد على السياق الخارجي لا على لفظ سابق في النص نفسه.

في لسانيات النص يُنظر إلى مثل هذه العناصر على أنّها من أهم وسائل الاتساق؛ إذ إن النص – عند خطابي وغيره – ليس مجرد تتابع جمل، بل شبكة علاقات يُفَسَّر فيها عنصر عبر عنصر آخر، بحيث «لا يُفهم الثّاني إلّا بفهم الأوّل»، وبهذا «يحدث الاتساق بين الوحدات المشكّلة للنص». الإحالة بهذا المعنى آلية أساسية تُسهم في جعل النّص نسيجًا واحدًا متماسكًا، وليست تفاصيل شكليّة يمكن الاستغناء عنها.

فالعنصر الإحالي هو تعبير لغوي مبهم في ذاته، لا يقدّم معنى محدّدًا إذا نظرنا إليه منفصلًا عن السياق، ولا يزول هذا الإبهام إلّا عندما نعيده إلى مرجعه الأصلي في النص أو في الواقع،[1] فينفتح معناه ويستبين المقصود منه. ومن ثَمّ فإن وجود هذا العنصر يدفع المتلقي دفعًا إلى تتبّع مسار الكلام والبحث في موضع آخر عن مرجعه، وهو ما ينشّط عملية الفهم ويسهم في ترابط أجزاء النّص.

ويحصر **روبرت دي بوجراند** مميزات العنصر الإحالي في خمس عناصر، وهي كالآتي:

1. يتيح العنصر الإحالي مجالًا واسعًا للاستعمال؛ فإذا كان الاسم الصريح يُعيّن مرجعه ويحدّده بدقّة، فإنّ العنصر الإحالي يستند إلى طبيعته المبهمة ليُستثمر في سياقات متعدّدة ومتنوّعة.
2. يفتقر العنصر الإحالي إلى مضمون دلالي ذاتي ثابت، وهذا الفراغ هو الذي يمنحه طاقته الإبهامية، ويميّزه عن «الإعادة» التي تقوم على ألفاظ لها محتوى دلالي خاص بها يمكن إدراكه مباشرة.

---

[1]– رشيد برقان، **آليات ترابط النّص القرآني**، الدار البيضاء، المغرب: 2015، إفريقيا الشّرق، ص 41.

Scanné avec CamScanner

3. في الغالب يكون العنصر الإحالي أقصر من مرجعه الذي يعود إليه، وذلك لاقتصاد مبدأ في الاختصار وتجنب التكرار اللفظي داخل النص.

4. استعمال العنصر الإحالي محكوم بجملة من القيود النحوية حتى لا يتحول الفهم إلى عملية ملتبسة، ومن أهم هذه القيود لزوم التطابق بينه وبين مرجعه في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع.

5. يحتاج العنصر الإحالي إلى صورة لغوية محددة تميزه، ويتجلى ذلك بوضوح في الضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وغيرها من الصيغ التي تؤدي وظيفة الإحالة في بنية النص.[1]

ويرى هاليداي ورقية حسن أنّ جميع العناصر المحيلة، على اختلاف أنواعها، لا تملك معنى مكتملاً في ذاتها، بل تظلّ دلالتها ناقصة ما لم تُردّ إلى المرجع الذي تشير إليه داخل النص أو خارجه.

فالإحالة – في نظرهما – «علاقة دلاليّة، ومن ثمّة فإنّها لا تخضع لقيود نحوية»[2]. لا تحكمها القيود النحوية بقدر ما تضبطها قاعدة أساسيّة هي ضرورة انسجام الخصائص الدّلاليّة وتطابقها بين العنصر المحيل والمرجع المُحال إليه، حتى يستقيم التأويل وتتحقق سلامة الفهم.

تتمثّل وظيفة الإحالة في أنّ كلّ لغة تمتلك وسائل خاصة لاسترجاع المعلومات، وبوجه أخص استرجاع المعنى الإحالي في سياق الخطاب. فالإحالة داخل النّص تعود على ما تقدّم ذكره، وغالبًا ما يُعوّض عن الألفاظ السّابقة بالضّمائر أو غيرها من الصّيغ الإحالية تجنبًا للتّكرار، وبذلك يتحقّق قدر من الاقتصاد اللّغوي من خلال اختصار العبارات الطّويلة والاكتفاء بعناصر موجزة. ويستند هذا النّظام إلى قدرة الذّاكرة البشرية على استحضار الآثار اللفظيّة السّابقة وربطها بالعناصر الإحاليّة اللاحقة أو السّابقة عليها في السّلسلة الكلامية مما يسمح ببناء شبكة من العلاقات الإحالية بين وحدات متباعدة في فضاء النّص.[3]

وعندما تنتظم هذه الشّبكة وتتناسق إحالاتها، تتآلف عناصر النّص المتفرقة في كلّ واحد منسجم، يقوم على تنسيق دلالي يجعل المعنى الكلي متماسكًا وواضح البنية.

---

[1]- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 320.

[2]- Marie- Anne Paveau et Georges- Elia Sarfati, **Les grandes théories de la linguistique de la grammaire comparée a la pragmatique**, Armand Colin,Mars: 2003, p188.

[3]- عزة شبل محمد، علم لغة النّص، النّظرية والتّطبيق، ص 120.

Scanné avec CamScanner

2.1 أنواع الإحالة:

تنقسم الإحالة في الخطاب إلى نوعين رئيسين: إحالة خارجيّة وإحالة نصيّة داخلية، لكل منهما مجاله المرجعي ووظيفته في تحقيق الاتساق الدّلالي للنّص.

النوع الأوّل: **إحالة مقاميّة: *Référence Situationnelle***

وهي إحالة خارجية ***Exophora*** تتجاوز حدود النّص؛ إذ يتوقف فهم مرجعها على معرفة سياق الحال، أو الإحاطة بالأحداث والظّروف والمواقف المحيطة بالنّص[1]، حتى يمكن تحديد العنصر المشار إليه من بين المعطيات الخارجية المتصلة بالمقام.

يشير هذا المصطلح إلى الأنماط اللّغوية التي تُحيل إلى مكوّنات الموقف الخارجي عن اللّغة، مع كون هذا الموقف يشترك اشتراكًا مباشرًا في إنتاج الأقوال اللّغوية وفهمها، ومن ثمّ فإنّ المرجع لا يُستخلص من بنية النّص وحدها، بل من الواقع المصاحب له. ويُقابل هذا النّوع ما يُسمّى بالمرجعية الدّاخلية[2] التي يستمد فيها المرجع من داخل النّص نفسه.

النوع الثاني: **إحالة نصيّة: *Référence Textuelle***

تتمثل الإحالة النصية، أو الإحالة الداخلية ***Endophora*** في كلّ إحالة يقصد بها ربط العناصر اللّغوية بعضها ببعض داخل حدود النّص، سواء تعلّق الأمر بالرّجوع إلى ما سبق ذكره أو الإشارة إلى ما سيَرِد لاحقًا في الخطاب. وقد استُخدم هذا المصطلح في دراسات اللسانيات النّصية للدّلالة على علاقات التّماسك **The Relation ship of cohésion** التي تسهم في تحديد البنية التّركيبية والدّلالية للنّص.

وتُقسم الإحالة النصية إلى قسمين رئيسين:

1. **إحالة قبليّة*Anaphora*** وهي الإحالة التي تعود على عنصر لغوي سبق ذكره في الخطاب، وتمثّل الصّورة الأكثر شيوعًا في الاستعمال، نحو: «**تطلع إلى السّماء، إنّها سوداء اللّون**»؛ حيث يحيل الضّمير «إنّها» على «السماء».
2. **إحالة بعديّة *Cataphora*:** وهي إحالة يتقدّم فيها العنصر الإحالي على مرجعه في التّرتيب النّصي، فيُذكر أوّلًا ثم يُوضّح أو يُحدّد بعده، نحو: «**إنّها سوداء اللّون، السّماء**»؛ إذ يتأخر المرجع «**السّماء**» عن الضّمير في السّياق.[3]

---

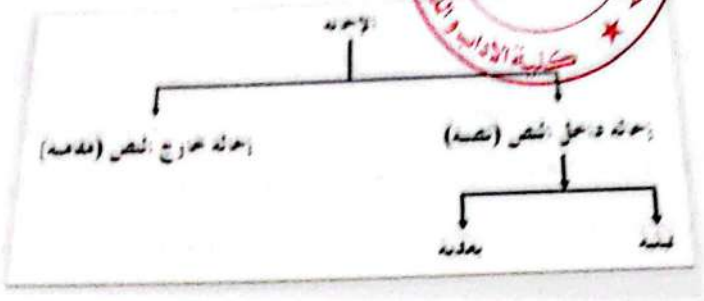
[1]– صبحي إبراهيم الفقي،**علم اللّغة النّصي، بين النّظرية والتّطبيق، دراسة تطبيقية على السّور المكيّة**، ج 1، ص 41.

[2] –David Crystal, **Adictionary of Linguistics and Phonetics**, oxford, 1986, p114.

[3] – Halliday and Hassan, **Cohesion in English**, pp 52-53

Scanné avec CamScanner

وسنوضح هذا التقسيم بالمخطط الآتي[1]:



يرى هاليداي ورقية حسن أنّ الإحالة المقاميّة تسهم في بناء النّص من خلال ربط العناصر اللّغوية بسياق المقام الذي يحيط بها، إذ تعمل على تحديد المعنى وفقًا للظروف التّواصلية والمقامية. غير أنّ هذا النّمط من الإحالة لا يؤدي وظيفة مباشرة في تحقيق الاتساق النّصي بمعناه الدّاخلي، إذ يظل تأثيره مرتبطًا بالإطار الخارجي للخطاب أكثر من علاقات الجمل فيما بينها. أمّا الإحالة النّصية، فإنّها تؤدّي دورًا حيويًا في ضمان تماسك النّص ووحدة بنائه الدّلالي، لأنّها تربط بين مكوّناته من خلال علاقات إحاليّة داخليّة تجعل النّص بنية مترابطة المعنى. ومن هذا المنطلق، اعتمد الباحثان الإحالة النّصية معيارًا رئيسًا لتحديد درجة الاتساق البنيوي في الخطاب، إذ تمثل هذه الإحالة جوهر التّفاعل بين الجمل والعبارات، وتمكّن المتلقي من تتبّع سلاسل الإحالة بما يعزز الفهم والتّأويل الدّلالي للنّص.

الإحالة النّصيّة:

تتجلى الإحالة النّصية من خلال جملة من العناصر، وهي على النّحو الآتي:

أ. ***الإحالة الضّميرية:***

تتجلى الإحالة النصية في مجموعة من العناصر اللغوية التي تُسهم في ربط أجزاء النص وتماسكه الداخلي، ولعل أبرز هذه العناصر الإحالة الضميرية. فالضمائر تُعرف في كتب النحو بأنها ألفاظ تحلّ محلّ الأسماء لتجنب التكرار، أي أنها تمثل وحدات لغوية ذات محتوى دلالي محدود تقوم على الإسناد إلى مرجع سابق أو لاحق في الخطاب، لا على معناها الذاتي.[2] ويرى هاليداي أنّ الضّمائر تُعدّ

---

[1]– محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب، ص 17.

[2]– كلاوس برينكر، التّحليل اللّغوي النّصي ،مدخل إلى المفاهيم الأساسية و المناهج، تر: سعيد حسن بحيري، ص7.

Scanné avec CamScanner

من الأدوات التي لا يُفهم معناها إلّا باستحضار العلاقة الإحاليّة التي تربطها بعنصر آخر في النّص أو المقام.[1]

وتنقسم الضّمائر في العربية بحسب طبيعة حضورها في المقام إلى فئتين أساسيتين: ضمائر الحضور وضمائر الغياب. وتضمّ ضمائر الحضور ضمير المتكلم، الذي يُعدّ محور المقام الإشاري، وضمير المخاطب الذي يقابله ويشاركه فعل التواصل بوصفه المتلقي المباشر.[2] كما تُقسّم الضّمائر من حيث وظيفتها إلى ضمائر وجودية، مثل: أنا، أنت، نحن، هو، هم، هن، وضمائر ملكية، كقولنا: كتابي، كتابك، كتابنا، وغيرها.[3]

وتكتسب الإحالة الضّميرية أهميّتها البالغة في تحقيق الاتساق النّصي، إذ تمكّن القارئ من تتبّع مسار المراجع داخل النّص وفهم البنية الدّلالية للعلاقات بين الجمل. فهي تربط بين العناصر اللّغوية السّابقة واللاحقة، مما يسهم في بناء شبكة إحاليّة مترابطة تُظهر وحدة الخطاب وتماسكه. ومن ثمّ تُعدّ الضّمائر أداة جوهرية في نحو النّص، تُظهر البنية الاتصالية بين المتكلم والمخاطب والنّص ذاته، وتُبرز البعد التّفاعلي الذي يمنح الخطاب حيويته وديناميكيته الدّلالية.

إذا ما تناولنا الضّمائر من منظور الاتساق النّصي، أمكن التّمييز بين أنواعها تبعًا لطبيعة مرجعها ودورها في بناء التّرابط الدّلالي. فالضّمائر التي تُحيل إلى عناصر مقامية خارج النّص، كضمائر المتكلم والمخاطب (أنا، نحن، أنت، أنتم...)، تُعدّ إحالات مقامية تتعلّق بالسّياق الخارجي للخطاب ولا تسهم مباشرة في اتساقه الدّاخلي، لأنّها تشير إلى أطراف عملية التّواصل لا إلى مكوّنات النّص نفسه. في المقابل، تُعدّ ضمائر الغياب إحالات نصيّة بالأساس، إذ تعود على عناصر وردت داخل النّص، فتربط الجمل ببعضها وتُخلق من خلالها علاقات ترابطية تُفضي إلى تماسك الخطاب ووحدته الموضوعية.

ومن هذا المنطلق، يُمكن القول إنّ ضمائر الغياب تمثل أحد أبرز مظاهر التّماسك النّصي، لأنّها تُمكّن المتلقي من تتبّع المرجع عبر تسلسل الخطاب، مما يعزز وضوح المعنى واستمرارية البنيّة الدّلالية. كما أنّ دراسة توزيع هذه الضّمائر وأشكال إحالتها تكشف عن البنية الاتصالية للنّص ومكامن الانسجام فيه، إذ يعتبر نمط استخدامها عن درجة التلاحم بين عناصر الخطاب وعن وعي المتكلم بتنظيم خطابه على نحو يوجّه الفهم والتّأويل.

---

[1]- أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، ص77 .

[2]- المرجع نفسه، ص 117.

[3]- محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل لانسجام النص، ص 18.

Scanné avec CamScanner

ويشير رومان ياكبسون إلى أنّ الضمائر تمثل الطرف المقابل لبقية عناصر اللّغة التي تتسم بالقابلية للتغير، إذ تُعدّ وحدات لغوية سياقية خالصة من حيث الوظيفة النحوية، لا تمتلك دلالة حسية أو معجمية خاصة بها. وتكتسب هذه العناصر قيمتها من علاقاتها الإحالية داخل السياق، فهي لا تحمل معنى ذاتيًا ثابتًا، بل تستمدّ دلالتها من ارتباطها بعناصر أخرى في الخطاب.[1] ويؤكد ياكبسون أنّ العلاقات السّياقية يمكن أن تُجسّد عبر أنساق لغوية متعدّدة، من أبرزها في هذا المقام أدوات الرّبط التي تسهم في إحكام نسوج النّص وتماسكه.

ويُعدّ الرّبط بالضّمير أحد أهم مظاهر هذا التّماسك، إذ يهدف إلى تحقيق الإيجاز ومنع التّكرار، فضلاً عن تجنّب اللبس وتخفيف العبارة بما يضمن سلاسة الخطاب ووضوح المعنى.[2] ومن ثمّ، يتجاوز استعمال الضّمائر مجرد الاقتصاد اللّغوي إلى كونه وسيلة منهجية لإدارة العلاقات الدّلالية داخل النّص، حيث تؤدي وظيفة ترابطية تنظّم العلاقة بين المرسل والمتلقي والعناصر المرجعية. فكلّ ضمير يُستدعى في الخطاب يشير إلى وعي المتكلم ببنية نصّه، ويُظهر قدرته على إحكام شبكة الإحالات التي تمنح النّص تماسكه وتكشف عن طبيعة المقام الاتصالي الذي وُلد فيه.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إنّ الضّمائر تشغل موقعًا محوريًا في تحليل البنية الاتصالية للنّصوص، ليس فقط بوصفها أدوات نحوية، بل كآليات دلاليّة تُبرز من خلالها اللّغة قدرتها على اختصار المعنى دون إخلال بالوضوح أو بالتّرابط النّصي، وهو ما يجعلها عنصرًا فاعلاً في بناء الانسجام اللّغوي والدّلالي على حدّ سواء.

وأشار هاليداي ورقية حسن Halliday & Hasan إلى عدد كبير من الأمثلة التي تُبرز الدور المحوري للضّمائر في تحقيق التّماسك النّصي عبر مبدأ المرجعية الإحالية.[3] ولتوضيح هذا الدّور يمكن النّظر إلى الأمثلة الآتية:

1. *انتقل محمد إلى منزل جديد.*
2. *منزل محمد جميل.*
3. *هذا المنزل الجديد لمحمد.*
4. هو (محمد) بناه (المترل) منذ عام.

---

[1]- يوري لوتمان، **تحليل الخطاب الشّعري**، تر: أحمد محمد فتوح أحمد، ط 1. القاهرة: 1995، دار المعارف، ص 115.

[2]- آمنة الشمري، **وظيفة الضّمير التّركيبيّة والدّلاليّة في شعر النّابغة الذّبياني وطرفة بن العبد**، ط1. الكويت: 2013 ص 115.

[3] -Halliday and Hassan, **Cohesion in English**, pp 52-53.

Scanné avec CamScanner

في المثال السّابق، يُلاحظ أنّ الضّمير المنفصل هو في الجملة الزابعة يُحيل على محمد المذكور في الجمل الثلاث الأولى، كما أنّ الضّمير المتصل الهاء في الفعل بناه يعود إلى المنزل الوارد في الجمل نفسها. وبذلك يتولّد تماسك نصي ناتج عن ترابط الجمل من خلال نظام الإحالة بالضّمير، الذي مكّن من الاستغناء عن تكرار الأسماء السّابقة، مما أضفى على النّص طابعًا من الإيجاز والانسجام الدّلالي.

ويشير **هاليداي ورقية حسن** إلى أنّ الضّمائر قد لا تعود إلى مفردات محددة فحسب، بل يمكن أن تُحيل إلى سلسلة من المعاني أو الأفكار أو حتى مقاطع نصيّة سابقة بأكملها. وهذا الاتساع في مجال الإحالة يعكس طبيعة اللّغة بوصفها نظامًا ديناميكيًا قادراً على اختزال الدّلالة وتكثيفها دون إخلال بالتّرابط. فكلّ ضمير في السّياق النّصي يمثل نقطة وصل بين أجزاء الخطاب، مما يعزّز وحدة المعنى ويُسهم في توجيه القارئ نحو تفسير متكامل للعلاقات بين الجمل والفقرات.

ومن ثمّ، فإنّ دراسة البنية الإحالية للضّمائر تشكّل أساسًا لتحليل بنية الاتساق النّصي، إذ تمثّل الضّمائر مؤشّرًا على العلاقات الدّلالية القائمة بين عناصر النّص، وتكشف عن الكيفية التي تُنظّم بها اللّغة نفسها لتحقيق التّلاحم بين الشّكل والمضمون على مستوى الخطاب الكلي.

ونلاحظ كذلك قول الله تعالى:

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ۝ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ النحل: 10-11

يتّضح من قول الله تعالى في سورة النّحل **(الآيتين 10–11)** أنّ الإشارة في لفظ "ذلك" تعود إلى النعم الإلهية التي ورد ذكرها في الآيات السابقة، وبذلك يتحقق الاتساق النصي من خلال هذا الرابط الإشاري الذي يجمع بين وحدات النّص القرآني ويؤلّف بينها دلاليًا. فالأداة الإشارية هنا لا تقتصر على وظيفة إحالية فحسب، بل تُعبّر عن علاقة ترابطية تربط الجمل المتتابعة في سياق واحد، مما يعزّز وحدة الخطاب القرآني وانسجام معانيه.

ويُجمع الدّارسون المحدثون في دراساتهم النّصية على أهميّة السّياق في تحديد مرجعية الضّمير أو الإشارة، ولا سيّما حين تكون هذه المرجعية غامضة أو خارجية (مقاميّة). إذ إنّ الضّمير لا يُفهم في ذاته، وإنّما في علاقته بما يحيط به من عناصر لغوية ومقامية، فالسّياق هو الذي يوجّه عملية التّفسير ويمنح الإحالة معناها الحقيقي.[1] ومن ثم، فإنّ غياب سياق الحال يُفضي إلى غموض أو التباس في

[1]– ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللّغة النّصي، دراسة تطبيقية على السّور المكيّة، ج 01 .

Scanné avec CamScanner

التّلقي، لأنّ المرجع يُصبح غير محدّد، مما يُفقد النّص واحدة من أهم خصائصه الاتصالية وهي الشّفافية الدّلالية.

ومن هذا المنظور، يُعدّ إدراك السّياق شرطًا أساسًا لتحليل الظّواهر الإحالية في النّصوص، إذ لا يمكن دراسة الضّمير أو أدوات الإشارة بمعزل عن بيئتها الخطابية. فالنّص لا يُنتج دلالته من تراصّ وحداته اللّغوية فحسب، بل من التّفاعل بين هذه الوحدات ضمن إطار سياقي يربط اللّغة بالفعل الكلامي والمقام الاتصالي. وهذا ما يجعل دراسة الإحالة النّصية مدخلاً لفهم عمق التّماسك الدّلالي في الخطاب القرآني وسائر النّصوص الأدبيّة واللغويّة.

والنّموذج الأكثر دقّة وتمثيلاً لهذا النّوع من الإحالة هو قول الله عزّوجل: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ۝ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ ۝ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝ وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖۚ قَلِيلٗا مَّا تُؤۡمِنُونَ ۝ وَلَا بِقَوۡلِ كَاهِنٖۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝ تَنزِيلٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝ وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ۝ لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ۝ ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ ۝ فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ ۝ وَإِنَّهُۥ لَتَذۡكِرَةٞ لِّلۡمُتَّقِينَ ۝ وَإِنَّا لَنَعۡلَمُ أَنَّ مِنكُم مُّكَذِّبِينَ ۝ وَإِنَّهُۥ لَحَسۡرَةٌ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝ وَإِنَّهُۥ لَحَقُّ ٱلۡيَقِينِ ۝ فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ ۝ ﴾

الحاقة: 38-52

يمثّل قول الله تعالى في سورة الحاقة (الآيات 38–52) نموذجًا دقيقًا ومعبّرًا عن الإحالة المقامية في النّص القرآني. فالمتأمل في الضّمائر الواردة في هذا السّياق يدرك أنّ مرجعها يتحدّد من خلال المقام والسّياق الخطابي أو الخلفية المعرفية المشتركة بين المتكلم والمخاطب. فالضّمير في قوله تعالى "**إنّه**" يُحيل إلى **القرآن الكريم**، وضمير "**وما هو**" يعود على **القرآن ذاته**، أما في قوله تعالى "**ولو تقوّل**" فالإشارة، بحسب بعض المفسرين، إلى **النّبي محمد (ص)**، بينما يُراد بـ "**منكم**" الذين **يعارضون الوحي أو يشكّكون فيه**.

إنّ هذه الإحالات المقامية، وإن كانت لا تسهم مباشرة في تحقيق الاتساق النّصي الدّاخلي، إلّا أنها تُعدّ من أبرز مظاهر الإبداع في النّص القرآني، لأنّها تربط اللّغة بسياقها الواقعي والخطابي، وتُجسّد البعد الاتصالي الذي يجعل المعنى متعلّقًا بالفعل الكلامي ومقتضيات المقام.[1] فهي بذلك تخلق نوعًا من التّفاعل بين البنية النّصية والمقام الخارجي، إذ تتيح للمتلقي إدراك المعنى الكامل عبر توظيف المعطيات السّياقية والمعرفيّة.

[1]– ينظر: أحمد عفيفي، **نحو النّص، اتجاه جديد في الدّرس النّحوي**، ص ص 121 /122.

Scanné avec CamScanner

علاوة على ذلك، تؤدّي الضّمائر وظيفة دلاليّة جوهرية في ضبط العلاقات بين الجمل والأفكار. فكثيرًا ما تبقى الدّلالات الأولى للنّصوص متناثرة ومفتوحة على احتمالات متعدّدة، إلى أن تظهر الضّمائر لتؤدي دور "الجسر اللغوي" الذي يربط هذه المعاني بعضها ببعض ويوضح مساراتها في السّياق.[1]

ومن ثمّ فإنّ الضّمير لا يقتصر على الإحالة بوصفها آلية لغوية فحسب، بل يُمثل أداة تأويلية تنظّم المعنى وتعيد بناء الانسجام النّصي في ضوء العلاقة بين الدّال والمدلول، وبين النّص وسياقه الاتصالي.

ومن هذا المنظور، يمكن القول إنّ الضّمائر في النّص القرآني تُظهر تفاعلاً فريدًا بين المستوى المقامي والمستوى النّصي، فهي تنقل المعنى من الإطار اللغوي إلى الإطار التّداولي، وتربط القول بظروفه ومخاطَبيه مما يمنح الخطاب القرآني بعدًا تواصليًا ودلاليًا عميقًا يقوم على التّماسك والانسجام في آن واحد.

يتبيّن مما تقدّم أنّ للضمير، على اختلاف حالاته — سواء أكان ظاهرًا أم مستترًا أم محذوفًا — دورًا محوريًا في بناء الإحالة، وفي إقامة علاقات ترابط بين عناصر الجملة الواحدة من جهة، وبين مكوّنات النّص بأكمله من جهة أخرى. فهو أداة نحويّة ودلاليّة تسهم في تجنّب اللبس وتوحيد المرجع، الأمر الذي يجعل منه عنصرًا أساسًا في تحقيق التّماسك النّصي وضمان انسجام البنية الخطابية وتماسكها الدّاخلي.

ومن هذا المنطلق، يُمكن القول إنّ الضّمير لايؤدي وظيفة إحالية فحسب، بل هو كذلك وسيلة تنظيمية تؤطّر العلاقات الدّلالية داخل النّص وتضبط تتابع المعاني في سياقها. فهو يربط بين الجمل بما يضمن اتساق المعنى واستمرارية المرجع، ويسهم في اقتصاد لغوي يجنّب الخطاب التّكرار والإطناب دون الإخلال بالوضوح. وإلى جانب قيمته النّحويّة، يحمل الضّمير وظيفة تداوليّة إذ يكشف عن وعي المتكلم بتركيبة خطابه وبالمقام الذي يُنتجه فيه.

وعلى ضوء ذلك، يبرز الضّمير بوصفه أحد أعمدة الاتساق النّصي الأساسية؛ فهو لا يحافظ على وحدة النّص فحسب، بل يوجّه عملية التّأويل والفهم لدى المتلقي ضمن شبكة العلاقات الإحالية التي تَمنح النّص طابعه المنسجم والمتكامل.

ب. الإحالة الإشارية *Démonstrative*:

تُعدّ الإحالة الإشارية أحد أهمّ أنماط الإحالة النّصيّة، إذ تقوم على توظيف أسماء الإشارة مثل: هذا، هذه، هؤلاء، ذلك، أولئك، في توجيه انتباه المتلقي إلى مرجع معيّن داخل المقام الإشاري زمانً

---

[1]– ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، **علم اللّغة النّصي، دراسة تطبيقية على السّور المكيّة**، ج 01 ، ص 164.

Scanné avec CamScanner

ومكانًا. وتُشبه هذه الأسماء الضّمائر في كونها عناصر مبهمة نسبيًا لا يكتمل فهمها إلا إذا رُبطت بما تشير إليه في السّياق. ولهذا يُعرّف ابن يعيش أسماء الإشارة بأنها «الأسماء التي يُشار بها إلى المسمّى»[1] ، وأنها تشتمل من أجل ذلك على معنى الفعل، فتعمل في الأحوال، وتُعدّ نوعًا من المبهم الذي لا يتعيّن معناه إلا من خلال ما يحيط به من قرائن. ويذهب النّحاة إلى أنّ اسم الإشارة لا يزول إبهامه إلا بما يصاحبه من إشارة حسيّة أو قرينة لفظيّة، ولذلك يكثر أن يليه النّعت أو البدل أو عطف البيان؛ لرفع الإبهام ومنع اللّبس عن المرجع المقصود.[2]

انطلاقًا من هذا التّصور، يتبيّن أنّ الإحالة الإشارية تؤدي في النّص دورًا مزدوجًا: فهي من جهة وسيلة لتحديد المرجع داخل الخطاب وربطه بسياقه، وهي من جهة أخرى أداة تنظيمية تسهم في تحقيق التماسك النّصي من خلال ربط الجمل والعبارات بعناصر سابقة أو لاحقة. فحين يقول المتكلم مثلًا: **هذا الرأي صائب.** بعد عرض فكرة معيّنة، فإن اسم الإشارة (**هذا**) يعيد المتلقي إلى تلك الفكرة السابقة، فيخلق علاقة إحالية تجعل النص وحدة مترابطة لا مجرد جمل متجاورة. وبذلك تغدو الإشارة آلية تواصلية تضبط حركة المعنى داخل النّص، وتوجّه القارئ في تتبّع مسار الخطاب وتأويله .

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إنّ الإحالة الإشارية، إلى جانب الإحالة الضّميرية، تشكّل ركنًا أساسًا في نحو النّص، لأنّها تحمل طاقة دلاليّة وتنظيميّة تتيح للنّص أن يبني فضاءه المرجعي الخاص، ويُحكم علاقات التّناسق بين أجزائه، ويُقرّب المسافة بين اللغة والمقام الذي تتحقّق فيه عملية التّواصل.

وتُؤدّي أسماء الإشارة، على اختلاف أنواعها، دورًا محوريًا في الرّبط القبلي والبعدي داخل النّص، إذ تصل بين جزء لاحق وآخر سابق، فتُنشئ علاقة إحالية تسهم بوضوح في تحقيق الاتساق النّصي. فهي قادرة على الإحالة إلى مفردة، أو جملة تامة، أو سلسلة من الجمل، وربط عناصر متباعدة من حيث التّركيب النّحوي، لكنّها متساندة ومتّصلة أشدّ الاتصال من حيث البنية الدّلالية والمعنى المقصود.[3] ومن ثمّ تغدو أسماء الإشارة أداة فاعلة في تنظيم مسار القراءة، وتوجيه المتلقي إلى ما ينبغي الالتفات إليه في سياق الخطاب.

وتُعَدّ الإحالة الإشارية بذلك الوسيلة الثّانية من وسائل الاتساق الإحالية بعد الإحالة الضّميرية، ويمكن تصنيفها بحسب طبيعة الظرفية التي تعبّر عنها: إحالة زمانية مثل: *غدًا، يومًا*، وإحالة مكانية مثل: *هنا، هناك*، وإحالة مبنية على البعد(*ذلك، تلك*)، أو على القرب (*هذا، هذه*).

---

[1]– ابن يعيش موفق الدين، **شرح المفصّل**، دط. بيروت: دت، عالم الكتب، ج 3، ص 126.

[2]– عباس حسن، **النّحو الوافي**، ط 3. مصر: دت، دار المعارف، ج 1، ص 339.

[3]– نادية رمضان محمد النجار، **عناصر السّبك بين القدماء والمحدثين**، بحث في كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية، بعنوان: **العربيّة بين نحو الجملة ونحو النّص**، ج 2، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، فبراير 2005، ص 577.

Scanné avec CamScanner

ويتأسس فعل الإشارة على أركان متكاملة :

- *المشير وهو المتكلم؛*
- *المشار إليه وهو الشيء الخارجي الذي قد يُسمّى صراحة؛*
- *والمشار له وهو المخاطب الذي يُوجّه إليه الخطاب؛*
- *والمشار به وهو عبارة الإشارة ذاتها؛*
- *ثم عمل الإشارة الذي يتحقق معنى وخارجًا في الواقع التداولي.*[1]

انطلاقًا من ذلك، تبرز الإحالة الإشارية بوصفها عنصرًا بنائيًا يندمج مع العاملين التركيبي والزّمني في إحكام ترابط النّص وتماسكه؛ إذ تقوم بوظيفة وصل بين أجزاء المقطع الواحد، وبين المقاطع المختلفة داخل النّص، فتُظهر النّسيج الدّاخلي للخطاب وتُبرز وحدته الموضوعية. ومن خلال هذا الرّبط، تغدو الإشارة آلية تنظّم توالي المقاطع وتدرّج المعاني، وتُسهم في بناء شبكة من العلاقات الإحالية تجعل النّص وحدة دلاليّة متكاملة لا مجرد تراكم من الجمل المتجاورة.

ت. أدوات المقارنة Comparative :

تُعدّ **أدوات المقارنة** من الوسائل الإحالية التي تُسهم في تحقيق الاتساق النّصي، إذ تقوم على حضور عنصرين أو أكثر يعقد النّص بينهما علاقة مقارنة، مثل: أفضل، أكثر، أقل، أشدّ، مثل، نظير، على نحوِ أكبر.... وتُقسم هذه الأدوات، من حيث طبيعة العلاقة التي تُنشئها، إلى نوعين رئيسين: أدوات **مقارنة عامّة** ترتبط بمفاهيم **المطابقة، والتشابه، والاختلاف**؛ وأدوات **مقارنة خاصّة** تتصل إمّا **بالكيفية** (الصفة والهيئة) أو **بالكمية** (العدد والمقدار). بهذه الآليات لا تظل الجمل وحدات منفصلة، بل يغدو بعضها مقياسًا لبعض، فينشأ بين عناصر النّص نسيج من العلاقات التّقويمية والدّلالية المتبادلة. من خلال«وجوب تطابق الخصائص الدّلاليّة بين العنصر المحيل و العنصر المحال».[2] بمعنى تقوم الإحالة المقارِنة بوظيفة ربط دقيقة بين الكلمات والتّراكيب، خاصة في الخطاب الأدبي والشّعري؛ إذ لا يكفي فيها مجرد الرّبط الشّكلي، بل ينبغي أن تخضع لقيود دلاليّة صارمة، من قبيل ضرورة تطابق الخصائص الدّلالية بين العنصر المُحيل والعنصر المُحال عليه، حتى تستقيم العلاقة المقارِنة وتغدو ذات معنى مقبول في السّياق. **فالتّشبيه** أو **التفضيل** أو **المماثلة** إنما يَصدُق إذا كان بين طرفين يشتركان في قدر من السّمات يتيح عقد المقارنة بينهما دون تنافر أو تعسّف.

---

[1]- محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة تأسيس نحو النّص**،مج 2، ص ص 1062/ 1063.

[2]- محمد خطابي، **لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب**، ص 17.

Scanné avec CamScanner

ومن هذا المنظور، تُسهم أدوات المقارنة في تعميق التماسك النصي على مستويين؛ فهي من جهة تُقيم جسورًا دلاليّة بين الوحدات اللغويّة، ومن جهة أخرى تُضفي على النص بعدًا تقويميًا وحجاجيًا؛ إذ تجعل القارئ يتلقّى المعاني في ضوء مفاضلات وتشبيهات وممائلات، تُوجّه تأويله وتضبط زاوية نظره إلى موضوع الخطاب. وبذلك تغدو المقارنة شكلاً من أشكال الإحالة التي لا تكتفي بالربط بين العناصر، بل تعيد تنظيمها في شبكة من العلاقات الدّلالية القائمة على المساواة أو المفاضلة أو المخالفة، وهو ما يُثري بنية النّص ويزيد من انسجامه.

2. الاستبدال Substitution

يُعدّ **الاستبدال** من أهم آليات التّماسك النّصي التي تُسهم في بناء التّرابط الدّاخلي للنّص، إذ تمثل عملية لغوية داخلية يُعوّض فيها عنصر لغوي بعنصر آخر يشترك معه في الخصائص الدّلالية أو النّحويّة. يُطلق على العنصر الأوّل **اسم المستبدَل منه**، بينما يُسمّى العنصر الثاني **المستبدَل به**. وتتحقّق هذه العملية على مستويين :**المستوى النّحوي** الذي يختص بعلاقات البنية التّركيبية، و**المستوى المعجمي** الذي يرتبط بالاختيارات اللفظية داخل النّسق النّصي.

ويتميّز الاستبدال عن الإحالة من حيث المجال الذي تعمل فيه كل منهما؛ فالإحالة تُعدّ علاقة دلالية، وقد تتجاوز حدود النص بالإشارة إلى عناصر أو مفاهيم خارجه، في حين يظلّ الاستبدال ظاهرة نصية داخلية، لا تتجاوز إطار البنية اللغوية للنص ذاته.

ويرى كلٌّ من **هاليداي وحسن** أنّ معظم نماذج الاستبدال النّصي تقع في إطار العلاقة القبلية ***Anaphora***، أي العلاقة التي تربط عنصراً لغوياً متأخراً بآخر متقدماً عليه في السّياق النّصي، مما يُضفي على الخطاب طابعًا من **الاستمرارية والانسجام**، حيث يستدعي العنصر اللاحق سابقه ويُعيده ضمن بنية جديدة تسهم في ترابط المعنى.

وفي هذا الصّدد، يوضّح **إبراهيم خليل** الفارق بين الاستبدال والإحالة بقوله إنّ الإحالة قد تعود على مرجع غير لغوي في بعض السّياقات، بينما يقوم الاستبدال على وضع لفظ محل آخر داخل النّسق ذاته، بهدف تعزيز الصّلة بين الوحدات اللغوية المجاورة وخلق نوع من التّلاحم المعجمي والنّحوي بين أجزاء الخطاب.[1] ومن ثم يمكن القول إنّ الاستبدال لا يكتفي بتأمين الاتساق البنيوي، بل يُسهم في تشكيل شبكة المعاني التي تجعل من النّص وحدة دلالية متكاملة.

---

[1]- إبراهيم خليل، **الأسلوبية ونظرية النّص**، ص 138.

Scanné avec CamScanner

ومن نماذج الاستبدال قوله سبحانه وتعالى:

﴿ قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله
وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأي العين والله يؤيد بنصره
من يشاء إن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار ﴾

آل عمران



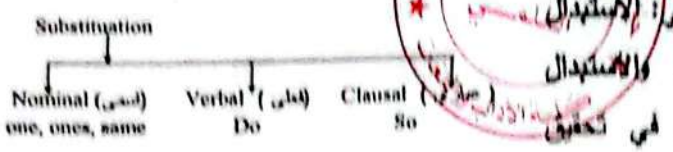
ما يُلاحظ استبدال كلمة "**أخرى**" بـ"**فئة**" في سياق الاستدلال القرآني نفسه، فيصبح التّعبير "**وفئة كافرة**"، مما يعكس دقة التّركيب البلاغي. يُعدّ الاستبدال أداة بلاغية أساسية لإقامة الرّابط الدّلالي بين الجمل والآيات، وشرطه الأساسي أن يقوم استبدال وحدة لغوية (لفظية) بأخرى تشترك معها في الإشارة إلى الواقع غير اللغوي نفسه؛ فكلا الشّكلين اللغويين (**فئة وأخرى**) يدلّان هنا على جماعة بشرية محدّدة من الكفار، وهو كيان خارجي غير لفظي، مما يحقّق الشّرط الكامل ويبرز الرّبط النّسيجي بين العناصر النّصية.

يعدّ الاستبدال وسيلة هامّة لإنشاء الرّابطة بين الجمل، وشرطه أن يتم استبدال وحدة لغوية بشكل آخر يشترك معها في الدّلالة حيث ينبغي أن يدل كلا الشّكلين اللّغويين على الشّيء غير اللّغوي في نفسه فكلمة (فئة) في الآية الكريمة وكلمة (**أخرى**) الواقع بينهما الاستبدال دالتان على هذه المجموعة من النّاس وذلك شيء غير لغوي فتحقّق الشّرط وظهر الرّبط.

وفي هذا السّياق، يتجلى الاستبدال كوسيلة لتعزيز الإيجاز والتّكرار الدّلالي المنظم، حيث يمنع التّكرار الحرفي مع الحفاظ على الوحدة المعنوية، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ البقرة: 165 الذي يستبدل "**الناس**" بـ"**أنداد**" للدّلالة على الفئة المعنية نفسه، مما يعمق التّصوير النّفسي والعقائدي. كما يسهم هذا الإيقاع البلاغي في بناء التّماسك النّصي **cohesion**، مستندًا إلى نظرية هاليداي في التّلاحم الدّلالي، حيث يعمل الاستبدال كآلية مرجعية **anaphoric reference** تربط بين السّياقات السّابقة واللاحقة. وبهذا، لا يقتصر الاستبدال على الرّبط السّطحي، بل يرتقي إلى مستوى الإعجاز البلاغي بتعدّد الدّلالات في إيجاز لفظي، مما يدعو إلى دراسات مقارنة مع النّصوص الأدبية العربية الكلاسيكية لاستكشاف عمقه التاريخي والثّقافي.

Scanné avec CamScanner

لقد أفاض علماءُ النّص في بحث أقسام الاستبدال، ولا سيّما ما قرّره هاليداي ورقيّة حسن من أنّه ينقسم إلى ثلاثة أنواع أساسية هي: الاستبدال الاسمي، والاستبدال الفعلي، والاستبدال القولي[1]، وهي جميعها تُسهم في تحقيق التّلاحم النّصي وتوحيد المعنى عبر مستويات التّعبير المختلفة.



أ. استبدال اسمي: Substitution Nominal

يتمثل في تعويض عنصر اسمي بآخر، كأن يُستبدل الاسم بمثيله الذي يدلّ على الشّيء نفسه أو على ما يوازيه دلاليًا. وتُستخدم في هذا النّوع أدوات مثل: آخر، أخرى، نفس، غيره، وهي تؤدي دورًا مهمًا في الاقتصاد اللغوي وتجنّب التّكرار. مثال ذلك قولنا: **ثيابي قديمة جدًا، يجب أن أشتري أخرى جديدة**، حيث استُبدلت لفظة **أخرى** بدلًا من **ثياب** في الجملة الثّانية، مما يُبرز الرّابط النّصي بين الجملتين دون الوقوع في حشو لغوي.

ب. استبدال فعلي: Substitution Verbal

ويتحقّق حين يُعوض فعل بفعل آخر يقع في موقعه التركيبي، وغالبًا ما يُستخدم للتوكيد أو للتلخيص أو للاقتضاب الدلالي. ففي العربية نجد مادة (**فعل**) تؤدي الوظيفة نفسها التي تؤديها كلمة (do)في الإنجليزية. من ذلك قولنا :**هل تعتقد أن الطالب المجتهد ينجح في دراسته؟ نعم، أعتقد أنه يفعل.**

ومن ذلك قولنا: هل تظنّ أنّ الطّالب المكافح ينال حقّه؟ أظنّ أنّ كلّ طالب مكافح يفعل. فالجملة الفعلية (**ينال حقه**) استبدلت بكلمة (**يفعل**). وقد ورد هذا النّمط في الحديث النّبوي الشّريف في خطبة الوداع : «لكم عليهن ألا يوطئن فرشكم غيركم، ولا يدخلن أحدًا تكرهونه بيوتكم إلا بإذنكم، ولا يأتين **بفاحشة، فإن فعلن فإن الله قد أذن لكم أن تعضلوهن**».[2] حيث جاءت صيغة (فعلن) بديلًا عن مجموعة **من الأفعال السابقة(يوطئن – يدخلن – يأتين)، هذا فضلاً عن توفّر عناصر الإحالة من خلال المرجعية** الضّمير المخاطب في (فرشكم– غيركم– بيوتكم...) **محيلة إلى** الاسم الظاهر (النّاس). هذا بالإضافة إلى بلاغة الايجاز والقصر في استعمال النّفي والاستثناء وما أفاده من تخصيص. وبهذا تحقق التلخيص والترابط النصي من جهة، والإيجاز البلاغي من جهة أخرى.

1- Halliday and Hassan, **Cohesion in English**, p 91

2- جمهرة خطب العرب، ج1، ص 157.

Scanné avec CamScanner

ب. استبدال قولي: Substitution

وهو أرقى درجات الاستبدال، إذ يُستبدل عنصر لغوي بعبارة نصية كاملة شريطة أن يتضمّن هذا العنصر خلاصة المعنى المستبدَل منه، ويمثله في الإنجليزية كلمتا (so) و(not)، بينما نقابله في العربية أدوات مثل: (ذلك، لا) ومن أمثلته قوله تعالى:

﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ۚ فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾ ﴾ الكهف

فكلمة (ذلك) جاءت لتحيل إلى مضمون الآيات السابقة، لقوله تعالى:

﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ۚ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ﴿٦٣﴾ ﴾ الكهف

مؤكّدة الارتباط بين المقاطع القرآنية في سياق واحد متماسك. فكان هذا الاستبدال عاملاً على التماسك النصي بين الآيات الكريمة.

ومثال آخر من خطبة النبيّ ﷺ في المدينة قوله: «فمن استطاع أن يقي وجهه من النار ولو بشق تمرة فليفعل، ومن لم يجد فبكلمة طيبة»، حيث جاءت كلمة(**فليفعل**) مستبدلة بالجملة السابقة (**فليقِ وجهه من النار، ولو بشق تمرة**)، وأكّد تلك الجملة الواقعة بعدها (**من لم يجد فبكلمة طيبة**) أي: فليقِ وجهه بكلمة طيبة؛ لأنّ الكلمة الطيّبة صدقة، محافظةً على الدلالة ذاتها، ومحيلةً إليها بوساطة فعلٍ واحدٍ يجمع بين الاتساق والإيجاز.

ومن خلال هذه الأقسام الثلاثة يتضح أنّ الاستبدال يمثل أحد الأعمدة الأساس في بناء النصوص، إذ لا يقتصر دوره على تجنّب التكرار فحسب، بل يتعدّاه إلى تحقيق الانسجام الدلالي والاتصال السياقي، مما يجعل النص وحدة دلالية مترابطة تحفظ المعنى في تدرجه وتطوّره. ويُعدّ هذا من مظاهر النضج النصي في العربية، التي أتاح نظامها الصرفي والنحوي مجالًا واسعًا للاستبدال بوصفه أداة أسلوبية ومعيارًا لبلاغة الخطاب وتماسكه.

تطبيقات قرآنية للاستبدال والاتساق الدلالي:

يكشف تحليل الخطاب القرآني عن حضور مكثّف لآلية الاستبدال بأنواعه، بما يضمن اتصال الآيات وتدرّج المعاني في نسق دلالي واحد.

- في سياق القصص القرآني مثل سورة يوسف وسورة الكهف، تتجلّى صور الاستبدال الاسمي والفعلي والجملي في ربط المقاطع الحكائية، بحيث تُستأنف الحلقات السردية باستبدال ضمائر أو

1- Halliday and Hassan, **Cohesion in English**, p 130.

Scanné avec CamScanner

أسماء عامة (مثل: ذلك، هؤلاء، هم) محل أسماء سابقة، فيتولّد نوع من الاستمرارية في التلقي دون حاجة إلى إعادة التصريح بكل التفاصيل.

- كما يظهر الاستبدال القولي في استعمال اسم الإشارة أو الجملة الموجزة الجامعة تلخيصًا لمشهد أو حوار سابق، الأمر الذي يُضفي على النص طابعًا إحكامياً، ويُبرز أنّ المقاطع المتعددة إنما تتآزر لخدمة وحدة موضوعية عليا.

بهذا المعنى، يغدو الاستبدال في النّص القرآني أداة مزدوجة الوظيفة: فهو من جهة وسيلة لتجنّب التكرار والإطالة، ومن جهة أخرى آلية لإحكام الربط بين الأجزاء السّابقة واللاحقة، بما يجعل الاتساق صفة بنيوية في النّص لا مجرد تتابع آيات متجاورة.

ثانيًا: تطبيقات شعرية للاستبدال في تحقيق تماسك النص

أمّا في الشّعر العربي، فقد أظهرت دراسات تداولية ونصيّة معاصرة أنّ الشّعراء يوظّفون الاستبدال لإحكام البناء الشّعري، خاصة في الغزل والقصائد ذات البنية الموضوعيّة الممتدة.

- في غزليات الشّريف المرتضى مثلًا، يتكرّر تعويض ألفاظ الحبّ والشّكوى والفراق بألفاظ أخرى مرادفة أو قريبة دلاليًا، فتترابط الأبيات لا عن طريق التّكرار المباشر، بل عبر شبكة من الألفاظ المستبدلة التي تحيل إلى محور عاطفي واحد، فتتشكّل وحدة شعورية متماسكة في القصيدة.
- كما يُستعاض أحيانًا عن جملة وصفية تامّة بفعل واحد أو ضمير أو اسم إشارة، فيُكثّف المعنى ويُشدّ بناء البيت أو المقطع، مما يبيّن أن الاستبدال لا يخدم الاقتصاد اللغوي فحسب، بل يشارك في تشييد الإيقاع الدّلالي للنّص الشّعري.

وبناءً على هذه النّماذج، يمكن القول إنّ الاستبدال بوصفه آلية نصيّة يتجاوز حدود الوظيفة النّحويّة إلى وظيفة بنيوية تشكّل أحد مقوّمات الاتساق في الخطاب القرآني والشّعري على السّواء، إذ يجعل المتلقي يتحرّك داخل نص ذي شبكة علاقات داخلية محكمة تتوزع فيها المعاني ولا تتبعثر.

تتجلّى أهمية هذه الظّاهرة اللغوية في قدرتها على تمكين الكاتب من التّعبير عن مقاصده بأسلوب متنوّع ومتوازن، بحيث يتجنّب التّكرار اللفظي واستخدام الضّمائر بصورة مفرطة، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام النصّي ويحافظ على جمالية الخطاب وسلاسته. كما أنّ توظيفها يكشف عن كفاءة الكاتب في إدارة اللغة وتوظيف مواردها التّعبيرية بذكاء، بما يضمن تواصلاً فعالًا بينه وبين القارئ. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إنّ هذه الظّاهرة ليست مجرد أداة شكليّة، بل هي مظهر من مظاهر الوعي الأسلوبي الذي يقوم عليه بناء النّص المتكامل.

Scanné avec CamScanner

3. الحذف Ellipsis

يُعدّ الحذف من الظواهر النصيّة التي تعكس مدى ترابط مكوّنات الخطاب وتماسكه الداخلي، إذ يرتكز على علاقة داخلية في بنية النص تربط بين عناصره الظاهرة والمضمرة. وغالبًا ما يُستدلّ على العنصر المحذوف من سياقات سابقة في النص[1]، مما يجعل الحذف ظاهرة قائمة على العلاقة القبلية في التكوين النّصي. وإذا كان الحذف في مستوى الجملة يعتمد على القرائن المعنوية والمقامية لتحديد المحذوف، فإنّ نحو النّص يتجاوز ذلك إلى الأخذ بعين الاعتبار البنية السياقية الشاملة والمقام التداولي، حيث يُصبح الحذف وظيفة دلالية تُبرز التكامل بين وحدات الخطاب.

وقد أشار روبرت دي بوجراند إلى أنّ الحذف ليس مجرّد إسقاط شكلي، بل هو عملية ذهنيّة تتمثّل في إقصاء العبارات السّطحية لتعويضها بمعانٍ يُعيد الذّهن إنتاجها أو توسيعها وفق مقتضى السّياق.[2] وعليه، فإنّ البنية السّطحية في أي نصّ نادرًا ما تكون مكتملة، لأنّ المتلقي يُسهم في استكمالها من خلال استحضاره للمحتوى الكامن خلف المحذوف.

ومن هذا المنظور، يُعدّ الحذف أداة من أدوات الاتساق النصي، يقترب في وظيفته من الاستبدال، غير أنّه يُعدّ استبدالًا صفريًا، أي استبدال غياب بعنصر دلالي يُفهم ضمناً. وتُبرز العربية هذه الظاهرة على نحوٍ متميّز، إذ يكثر الحذف فيها في مواضع عدّة، منها جمل الصلة عند الإطالة، وأسلوب الشرط، وأسلوب القسم، فضلاً عن تراكيب العطف وغيرها من السياقات التي تقتضيها البلاغة النصّية.[3] ومن ثمّ، فإنّ دراسة الحذف في ضوء نحو النص تمثّل مدخلًا أساسًا للكشف عن دينامية الخطاب العربي وآليات انسجامه البنيوية والدلالية.

قسّم هاليداي ورقية حسن ظاهرة الحذف إلى ثلاثة أنماط رئيسة، تمثّل مستويات مختلفة من البنية النحوية التي يمكن أن يقع فيها الحذف ضمن النص.

أوّل هذه الأنماط الحذف الاسمي، ويُقصد به حذف أحد مكوّنات المركّب الاسمي حين يكون السّياق كافيًا لاستدعاء العنصر المحذوف ذهنيًا. فقولنا: **أيّ قميص ستشتري؟ هذا هو الأفضل**، يتضمّن حذفًا للعنصر الاسمي (**القميص**)، إذ يمكن تقديره في السّياق على النّحو التالي: **هذا القميص هو الأفضل.**

---

[1]– محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب، ص 21.

[2]– روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 301..

[3]– طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللّغوي، الدار الجامعية، الاسكندرية: 1999، ص43.

Scanné avec CamScanner

أما الحذف النصي، فيقع حين يُستغنى عن فعل متوقع سياقيًا، بحيث يبقى أثره الدلالي قائمًا رغم غياب علامته اللفظية. ففي المثال: **إذا كنت تنوي السفر، فهم أنّ التكبير هو: كنت أنوي السفر**، إذ يملأ الذهن الفراغ الفعلي بالاستعانة بالقرينة السابقة.

في حين يشير الحذف داخل ما يشبه الجملة إلى المواضع التي يُختزل فيها التركيب إلى عناصر محدودة، دون أن يؤثر ذلك في وضوح المعنى العام. نحو قولنا: **كم ثمن هذا القميص؟ خمسة جنيهات.** حيث يُستغنى عن الفعل والمسند في الجواب، مع بقاء المعنى مكتملاً في ذهن المتلقي.[1]

ويرى هاليداي وحسن أنّ الحذف بخلاف الاستبدال لا يترك أثرًا ماديًا في البنية السطحية للنص؛ إذ لا يُعوّض المحذوف بعنصر لغوي آخر، بل يُقدَّر دلاليًا فحسب. ومن هنا فإنّ وظيفته الأساس تتمثل في خلق فراغ دلالي مؤقت يملؤه القارئ أو المستمع عبر الاستدلال بالسّياق السّابق أو بالنّص الكلّي.

ومن هذا المنطلق، تتجلى أهميّة الحذف في كونه آلية من آليات الاقتصاد اللغوي التي تسهم في تحقيق الاتساق النصّي، إذ يُسند إلى المتلقي دورًا فاعلًا في إعادة بناء المعنى من خلال التفاعل بين ما يُصرّح به وما يُضمر. وبذلك يصبح الحذف مكوّنًا أساسيًا في دينامية الخطاب، يعزّز الوظيفة التأويلية للنّص ويعمّق علاقته بالبنية الإدراكية للمتلقي.

4. الوصل

يُعدّ الوصل في تصوّر هاليداي ورقية حسن من أهم الوسائل التي تسهم في تحقيق السّبك النّصي، إذ يعبّر عن الطريقة التي تتصل بها الجمل أو المقاطع النّصيّة بعضها ببعض اتصالًا منظّمًا يضمن للنصّ انسجامه الدّاخلي. ويعرّفه هاليداي وحسن بأنّه«تحديد للطريقة التي يترابط بها اللاحق مع السّابق، بشكل منظم».[2] في بنية النص وفق علاقات دلاليّة ونحويّة متناسقة.

ويوضّح محمد خطابي هذا المفهوم شارحًا أنّ النصّ لا يتكوّن من جمل متتابعة فحسب، بل من وحدات مترابطة تُدرك على أنّها كيان دلالي واحد[3]، وهو ما لا يتحقّق إلّا بوجود عناصر وصل أو أدوات ربط تؤدّي وظيفة الجمع بين تلك الوحدات في شبكة تآزر معنوي. من هنا تتجلّى أهمية أدوات العطف والربط التي تمنح النص بعده النسقي وتجعله أكثر تماسكًا على مستوى الخطاب.

---

[1] Halliday and Hassan, **Cohesion in English**, p 167-196.

[2] – محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 23.

[3] – المرجع نفسه، ص 23.

Scanné avec CamScanner

وقد صنّف دي بوجراند الوصْل إلى أربعة أنماط أساسية تتنوّع تبعًا للعلاقة التي تربط بين المعلومات داخل النص:

1. **مطلق الجمع:** حيث تُربط وحدتان أو أكثر من المعلومات لتحقيق الجمع بينها، وتُستعمل في ذلك أداة العطف (الواو)؛

2. **التخيير:** ويقوم على الربط بين صورتين متماثلتين في المحتوى مع ترك المجال لاختيار إحداهما، وتُستعمل الأداة (أو)؛

3. **الاستدراك:** ويعبّر عن علاقة تعارض بين وحدتين من الخطاب، وتُستعمل فيه أدوات مثل:(لكن) و(بل)؛

4. **التفريع:** ويربط بين صورتين تكون إحداهما نتيجة للأخرى أو مشروطة بها، وتُستخدم له أدوات سببيّة وزمنيّة مثل: (لأنّ)، (ما دام) و(لهذا).[1]

ويتبيّن من هذا التصنيف أنّ أدوات الوصل، رغم تشابهها في الوظيفة العامة المتمثّلة في تحقيق الترابط النصي، تُكسب الخطاب معاني متنوّعة باختلاف طبيعة العلاقة التي تعبّر عنها. فقد تدلّ تارة على الإضافة والتوسعة، وتارة أخرى على التّعارض، أو على السّببيّة والنتيجة.[2] ومن ثمّ فإنّ وظيفة الوصل تتجاوز الجانب الشّكلي إلى بُعد تنظيمي ودلالي يضبط حركة المعنى داخل النّص ويُسهم في تماسكه الكلّي.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إنّ الوصل يشكّل آلية من آليات تحقيق الاتساق النّصي (cohesion) التي تضمن للنّص انتظامه الخطّي، وتُعدّ في الوقت ذاته مدخلًا أساسيًا إلى تحقيق الانسجام النصّي (coherence)، لأنّ الرّبط بين الجمل والمقاطع لا يقتصر على الخدمة التّركيبية بل يعبّر عن شبكة من العلاقات المفهومية التي تمنح النّص معناه الشّامل.

القسم الثّاني: ***الاتساق المعجمي Lexical Cohésion***

يُعدّ الاتساق المعجمي ثاني مظاهر الاتساق النصّي في تصوّر هاليداي ورقية حسن، وهو الجانب الذي يتّصل بعلاقات الترابط الدلالي بين المفردات داخل النص. ويرى الباحثان أن هذا النوع من الاتساق

---

[1] – ينظر:روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 30.

[2]– محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 24.

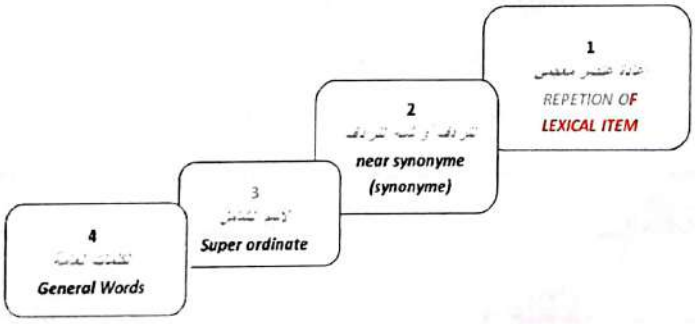
Scanné avec CamScanner

يقوم على صورتين أساسيتين: التكرار (Reiteration) والتّضام(Collocation) [1]، إذ يضطلع كلّ منهما بوظيفة خاصّة في تحقيق الترابط الموضوعي والمعجمي بين أجزاء الخطاب.

1. التكرار: يُعدّ من أكثر وسائل الاتساق شيوعًا، وهو في جوهره شكل من أشكال الإحالة القبلية (Anaphora)، لأنّ العنصر الثاني يُحيل إلى السّابق Anaphora ويستمد منه معناه. ويُورد هاليداي ورقيّة حسن مثالاً توضيحيًا لذلك في قولنا: **اغسل وانزع نوى ست تفاحات، ضعها في صحن مقاوم للنار.** فالضمير(ها) في الجملة الثانية يحيل إلى (ست تفاحات) في الجملة الأولى، ولا يمكن تفسيره إلا من خلال العودة إلى مرجعه السابق. ومن ثمّ، تنشأ بين الجملتين علاقة سبك تربط اللاحق بالسابق في وحدة دلالية متماسكة.

وإذا استُبدل الضّمير بتكرار اللفظ نفسه كما في: **اغسل وانزع نوى ست تفاحات، ضع التّفاحات في صحن مقاوم للنار**، فإنّ التّكرار يؤدي الوظيفة نفسها التي أدّاها الضّمير في المثال الأوّل، أي تحقيق الاتساق بين الجملتين. ومن هنا يتّضح أنّ التّكرار المعجمي يؤدي وظيفة إحالية دلاليّة، تسهم في ربط أجزاء النّص بعضها ببعض ضمن نسق من العلاقات اللفظيّة والمعنويّة.

وقد صنّف هاليداي ورقية حسن أنماط التّكرار في سلّم يتدرّج في أربع درجات تبعًا لمقدار التّطابق أو التّقارب بين الألفاظ والمعاني، صورها المخطط الآتي:



أ. إعادة العنصر المعجمي: وتُقصد بها إعادة اللفظ نفسه تكرارًا تامًا دون أيّ تغيير يطرأ عليه داخل النص.

ب.بتكرار المعنى باختلاف اللفظ: ويشمل الترادف وشبه الترادف، كقولنا: السعادة والبهجة أو الغضب والسخط.

[1]– المرجع نفسه، ص 24.

Scanné avec CamScanner

ب. تكرار الاسم الشامل: وهو استعمال اسم عام يندرج تحته عدد من الألفاظ المحددة، مثل: الإنسان الذي يشمل الرجل والمرأة والطفل.

ت. تكرار الكلمات العامة: وهي مفردات تتسم بعموم المعنى واتساعه أكثر من الاسم الشامل، مثل لفظة الفكرة في المثال: رأى هاري أن يستثمر أمواله في مزرعة البان، أنا لا أدري ما الذي أوحى إليه بالفكرة. فكلمة الفكرة هنا تحيل إلى مضمون الجملة الأولى بأكملها، مما يرسّخ علاقة اتساق معنوية بين الجملتين. [1]

ومن خلال هذه الأنماط، يتبيّن أنّ التكرار ليس مجرّد إعادة لفظية، بل هو آلية نصّية تُسهم في توجيه الدّلالة وتأكيد المحاور المفهومية الكبرى في النّص. كما يُعدّ في جوهره وسيلة لبناء الثّبات الدّلالي عبر إعادة العناصر المعجمية أو معادلها بصور مختلفة، مما ينعكس إيجابًا على وضوح الخطاب واسترسال المعنى فيه.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إنّ التكرار المعجمي بوصفه أحد مظاهر الاتساق لا يعمل بمعزل عن غيره من مقوّمات السّبك كالإحالة أو الوصل، بل يتكامل معها ليُنتج شبكة من العلاقات الدّلاليّة التي تمنح النّص وحدة موضوعيّة وانسجامًا دلاليًا متواصلاً.

2. التّضام:

يُمثّل التّضام المعجمي المظهر الثّاني من مظاهر الاتساق المعجمي في نظر **هاليداي ورقية حسن**، وهو يختلف عن التّضام النّحوي من حيث طبيعته ومجاله التداولي. ويُعدّ تقييده بالصفة المعجمية أمرًا ذا فائدة كبيرة في علم لغة النص، إذ إنّه يركّز على العلاقات الدّلاليّة بين المفردات داخل الخطاب، لا على الرّوابط التّركيبية. وقد تُرجم المصطلح الإنجليزي Collocation في الدّراسات العربية بـ"التضام" عند محمد خطابي، وبـ"المصاحبة المعجمية" عند جميل عبد المجيد حسين، وكلاهما يعكسان الجوهر نفسه: أي العلاقة التّرابطية المنتظمة التي تنشأ بين الكلمات في الاستعمال اللغوي.

وعلى أيّة حال، فهو مصطلح أورده هاليداي ورقية حسن في كتابهم **Cohesion in English**،ونقل عنهما **محمد خطابي في تحديده، بأنه توارد زوج من الكلمات في نص ما، بالفعل أو بالقوة، نتيجةً لعلاقة اعتيادية أو دلالية تربط بينهما.**[2] لتوضيح ذلك، يقدّمان المثال الآتي: **لماذا يتلوّى هذا الولد طوال الوقت؟ البنات لا تتلوّى.** فرغم أنّ لفظة **"البنات"** لا تحيل مباشرة إلى **"الولد"** بوصفها مرجعًا نحويًا أو إحالةً سابقة، فإنّ الجملتين تبدوان متماسكتين دلاليًا. والسّبب، كما يؤكد الباحثان، هو وجود

---

[1]- ينظر :جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية.

[2]- محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 25.

Scanné avec CamScanner

علاقة تضاد بين الكلمتين (الولد / البنت)، وهي علاقة معجمية تكون أساس التماسك بين الجملتين في غياب أي تكرار لفظي أو إحالي مباشر.[1]

ومن هذا المنطلق، يُفهم التضام على أنه قيام علاقة ذهنية بين مفردتين أو أكثر، بحيث يستدعي ذكر إحداها الأخرى في الوعي اللغوي المتلقي، وهو ما يُعرف في بعض الدراسات بالمصاحبة المعجمية التي يعرفها أولمان بأنها «الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في بكلمات أخرى معينة».[2] ويعبّر عنها أيضًا بأنها استعمال وحدتين معجميتين مستقلتين يُلاحظ أنهما غالبًا ما تردان معًا، مثل: الليل والنهار، الشمس والقمر، القوس والسهم، الشعر والشاعر.

وتتسع هذه المصاحبة لتشمل مجموعات متقاربة من الألفاظ ترتبط بمجال دلالي واحد، كما في قولنا: شعر – أدب – كاتب – قارئ – أسلوب، إذ يشكّل اجتماعها في نصّ واحد شبكة دلالية متجانسة تُسهم في تحقيق الاتساق الموضوعي. ومن هنا، يؤكد هاليداي ورقية حسن أن التضام المعجمي لا يقلّ أهميّة عن التكرار، لأنه يُبرز الترابط الخفي بين المفردات ويعكس البنية المفهومية للنصّ، فيجعل الجمل المتجاورة تشترك في نسيج دلالي واحد يضمن للنص ترابطه وانسجامه.[3]

وعليه، فإنّ التّضام المعجمي يُعدّ آلية دقيقة من آليات السّبك، تكشف عن عمق العلاقات الدّلاليّة بين الكلمات، وتثبّت وحدة الموضوع النصّي من خلال ما تنشئه من روابط بين مفردات الحقل المعجمي الواحد. وبهذا يلتقي مع التّكرار في الهدف، ويفترق عنه في الوسيلة، إذ يسعى إلى تحقيق الاتساق لا عبر التّكرار اللفظي، بل عبر الارتباط الذّهني والمعنوي بين الألفاظ.

في ضوء ما تقدّم، يمكن تصنيف التّضام المعجمي إلى عدّة أنماط رئيسة، تختلف بحسب طبيعة العلاقة الدّلاليّة التي تربط بين الوحدات المعجميّة داخل النّص. وهذه الأنماط تعكس تنوّع الرّوابط التي تسهم في تحقيق الاتساق الدّلالي بين عناصر الخطاب:

1. **علاقات التّضاد بأنواعه:** وتشمل جميع درجات المقابلة المعجميّة بين كلمتين أو أكثر، سواء أكان التّضاد تامًا كالعلاقة بين **ولد/بنت**، أم كان اختلافًا أو تناقضًا في الدّلالة مثل: **أحب/أكره**، أو تعاكسًا وظيفيًا كالعلاقة بين **أمر/أطاع**. وتعمل هذه العلاقات على إبراز التّوازن المفهومي داخل النّص من خلال توالي المعاني المتقابلة.

---

[1]- ينظر: جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص 107.

[2]- تمام حسان، الأصول، ص 385.

[3]- جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص 108.

Scanné avec CamScanner

2. **علاقات السلسلة المرتبة:** وهي قيام المفردات بتتابع منظم في سياق معيّن، بحيث يرتبط كل عنصر بالعناصر المجاورة له ضمن تسلسل منطقي أو زمني، مثل: السبت، الأحد، الاثنين، الثلاثاء.... ويُسهم هذا النمط في بناء انتظام نصّي يعزّز من وضوح البنية الموضوعية.

3. **علاقة الكلّ والجزء:** وهي من أكثر أنماط التضام انتشارًا، وتُعبّر عن ارتباط بين مفردتين تمثّلان بنية شمولية وتفصيلية في آن واحد، كالعلاقة بين **بيت/نافذة/باب**. ويُكرّس هذا النّوع من العلاقات الانتماء إلى كيان واحد يجمع المفردات دلاليًا في وحدة متكاملة.

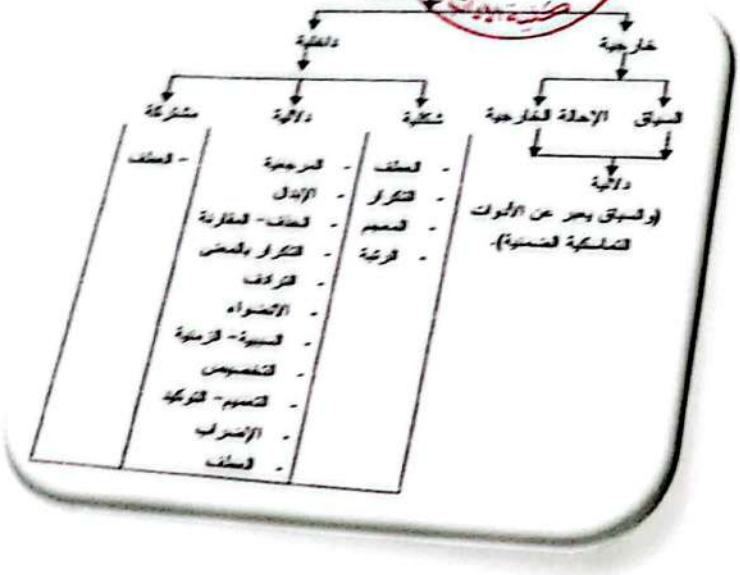
4. **علاقة الاندراج في قسم عام:** ويُقصد بها أن تندرج مجموعة من المفردات تحت فئة دلاليّة واحدة أو حقل معجمي مشترك، مثل: **كرسي، طاولة، خزانة**، وكلّها تنتمي إلى حقل "**الأثاث**". وقد يتّسع هذا الاندراج ليتحوّل إلى شبكة معجميّة أوسع تضمّ ألفاظًا متقاربة في المجال والمضمون مثل: **شعر، أدب، كاتب قارئ، أسلوب**.

وتكشف هذه العلاقات بمختلف أنواعها عن أن التضام المعجمي لا يقوم فقط على المجاورة اللفظية، بل على البنية الإدراكية المشتركة التي تؤسس للارتباط بين المفردات في الوعي اللغوي للمتلقي. ومن ثمّ، فإن التضام بوصفه وسيلة من وسائل الاتساق ليس علاقة لغوية سطحية، بل هو منظومة دلالية تسهم في بناء الانسجام المفهومي للنص، وتُبرز وحدة الموضوع التي ينتظم حولها الخطاب.

وبذلك يتكامل التّضام مع التّكرار في بناء الاتساق المعجمي: فالأوّل يُعنى بالتّرابط السّياقي بين المفردات عبر العلاقات الذّهنية والدّلالية، بينما الثّاني يعتمد على الإعادة اللفظية أو المعنوية للعناصر ذاتها. وكلاهما يشكّلان الركيزة الأساس لما يُعرف بـ"**النسيج المعجمي**"، الذي يُعدّ عنصرًا مركزيًا في انسجام النّص ضمن المنظور اللساني الحديث.

Scanné avec CamScanner

يمكننا تلخيص أدوات التماسك النّصي في الشكل الآتي:



غير أنّ جانبًا آخر من جوانب التماسك لا يقلّ أهمية عنها يكمن في البنية الصّوتية للنّص، وهي بُنية لم تحظَ بنفس الاهتمام في دراسات علماء لغة النّص الغربيين، إذ لم يتوقفوا عند العناصر الصّوتية بوصفها من مكوّنات التّماسك النّصي. ويُرجّح أنّ ذلك راجع إلى طبيعة اللغات التي اشتغلوا عليها، إذ تفتقر نسبيًا إلى الظّواهر الصّوتية ذات الوظيفة التّركيبية والدّلالية التي تعرفها اللغة العربية.

أمّا في العربية، فإنّ الظّاهرة الصّوتية تمثّل أحد الأبعاد الجمالية والوظيفية في بناء النّص، وقد أولت البلاغة العربية هذا الجانب اهتمامًا بالغًا، فجعلت **السّجع والجناس** وغيرهما من المحسّنات البديعية أبوابًا قائمة بذاتها ضمن علم البديع.[1] وهذه العناصر لا تأتي لتزيين النّص فحسب، بل تؤدّي وظيفة نصيّة دلاليّة تسهم في تماسك البنيّة الخطابية عبر ما تولّده من إيقاع صوتي منتظم يعزّز التّرابط بين المقاطع والجمل، فيخلق وحدة نغمية تنسجم مع وحدة المعنى.

ولا يخفى أنّ هذا البعد الموسيقي الذي يميّز النّص العربي يسهم في تحقيق نوع خاص من الاتساق يُمكن وصفه بـ"**الاتساق الإيقاعي**"، حيث تتآزر الأصوات والصّيغ الصّرفية مع البنيّة النّحوية والدّلالية لتشكّل نسيجًا لغويًا واحدًا متماسكًا. وقد وعى النّقاد والبلاغيون العرب هذا الدّور منذ القديم، حين ربطوا بين حُسن التّأليف الصّوتي وجمال المعنى وقوّة التّأثير في المتلقّي.

---

[1]- حسام أحمد فرج، نظرية علم النّص، رؤية منهجية في بناء النّص النّثري، ص 117.

Scanné avec CamScanner

ومن ثمّ يمكن القول إنّ عناصر البديع الصّوتي تمثّل في العربية بُعدًا تكميليًا في نظريّة التّماسك النّصي، يُضاف إلى الأبعاد النّحويّة والمعجميّة والدّلاليّة، ليجعل من النّص العربي نظامًا متكاملاً تتضافر فيه المستويات المختلفة لإنتاج وحدة جماليّة ودلاليّة.

Scanné avec CamScanner



1. مفهوم الانسجام النّصي: Cohérence

إذا كان الاتساق النصي يقوم على المظاهر اللغوية السطحية التي يمكن إدراكها من خلال التراكيب النحوية والوسائل اللغوية الرابطة بين الجمل، فإنّ الانسجام يتجاوز هذا المستوى الظاهري إلى بنيةٍ أعمق، هي البنية المفهومية والمعرفية للنص. فالأتساق يتجلّى على مستوى الخطّية النصية Linéarité du texte، أي في تسلسل الوحدات اللغوية وكيفية ترابطها نحويًا ومعجميًا، بينما يعتمد الانسجام على عمليات ذهنية غير خطّية يوظّفها المتلقي لبناء المعنى وتأويل العلاقات غير المصرّح بها في النص.

ويُعدّ الانسجام في نظر روبرت دي بوجراند أحد المعايير النصية الرئيسة التي تحدّد "نصّية النص"، أي ما يجعله نصًا متكاملاً لا مجرّد تجاور جملٍ لغوية.

وقد بيّن دي بوجراند أنّ الانسجام يقتضي تفعيل آليات معرفية لدى المتلقي تمكّنه من إيجاد الترابط المفهومي بين عناصر النص، واسترجاع العلاقات الدلالية الكامنة فيه. وتشمل هذه العلاقات المنطقية عناصر مثل السببية، والعموم والخصوص، وتعاقب الأحداث، وترابط الأفعال والموضوعات والمواقف، وهي ما يُكوّن البنية العميقة للنص التي تُمكّن القارئ من فهم التجربة الإنسانية أو الموقف الاتصالي الذي يحمله النص في طيّاته.[1]

وبذلك يصبح الانسجام نتاجًا لتفاعل معقّد بين المعطيات النصية الظاهرة والمخزون المعرفي للقارئ. فهو لا يقوم على النص وحده، بل على العلاقة التأويلية بين النص والمتلقي، بالنظر إلى ما يمتلكه هذا الأخير من معرفة سابقة بالعالم والمقام ووظائف اللغة. ومن هنا، فالحكم على نص ما بأنّه منسجم يرتبط ارتباطا وثيقا «بالمعرفة المشتركة بالعالم الموجودة لدى كلّ من مرسل النّص ومتلقيه، وبمعرفتهما بالمقام وكذلك بالقدرات المعرفية للمستقبل التي ستمكّنه أو من تأويل النّص الذي يواجهه».[2] فالحكم على نصٍّ ما بأنه منسجم لا يُبنى بالاستناد إلى اتساقه اللغوي فحسب، بل بما يتيحه من إمكانات للفهم المشترك، وبمقدار ما يُحدثه من تطابق بين بنية النص وبنية العالم في ذهن المتلقي.

ومن هذا المنظور، يُمثّل الانسجام البعد الدينامي في بناء النص، إذ يُعنى بالمعنى المتولّد من التفاعل بين البنية اللغوية (التي تنتج الاتساق) والبنية الإدراكية (التي تفعّل الانسجام). فاللغة توفّر

---

[1]– روبرت دي بو جراند، النص والخطاب والإجراء،ص103 .

[2]– رشيد برقان، آليات ترابط النّص القرآني، ص 55.

Scanné avec CamScanner

الإشارات، لكن الوحي التأويلي هو الذي يجمعها في وحدة دلالية متكاملة، وبذلك يتحقق للنص انسجامه وتماسكه العميق.

ويذهب جون ماري شايفر Jean Marie Schaeffer إلى أن الانسجام النصي «يضمن الانسجام التتابع والاندماج التدريجي للمعاني حول موضوع الكلام، وهذا يفترض قبولا متبادلا للمتصورات التي تحدد صورة عالم النص المنسجم بوصفه بناء عقليا».[1] هو العملية التي تكفل للنص تتابع المعاني وتدرجها في سياق متكامل، بحيث تتصهر هذه المعاني تدريجيا حول محور دلالي واحد هو موضوع الخطاب، ويؤكد في هذا السياق أن الانسجام يفترض وجود قبول متبادل بين المتصورات الذهنية المشتركة بين الكاتب والمتلقي، إذ يقوم النص المنسجم على صورة ذهنية لعالم مفترض تبنى بوصفه تمثيلا عقليا منطقيا الواقع أو الفكرة التي يعالجها الخطاب.

ومن هذا المنطلق، يُفهم الانسجام بوصفه فعلاً معرفيا تشاركيا، لا يتحقق من خلال النص بوصفه مادة لغوية فحسب، بل من خلال نشاط عقلي متبادل بين منتج النص ومستقبله. فالمتلقي لا يكتفي بتلقي المعلومات، بل يُعيد تنظيمها وربطها بما يمتلكه من تصوّرات ومعارف سابقة حول العالم، فيبني من خلالها نموذجًا ذهنيا متسقًا لما يقرؤه.

وبهذا يمكن القول إنّ الانسجام يشكّل الوجه الإدراكي للتماسك النصي، لأنه يُعنى بتجميع الدلالات الجزئية ضمن نسق مفهومي واحد ذي بنية منطقية وموضوعية. فكلما كان النص قادرًا على توجيه المتلقي نحو بناء هذا النسق، ازداد انسجامه وقدرته على الإقناع وإحداث التأثير المعرفي المرجوّ.

ويُبرز هذا التصور البُعد التفاعلي في نظرية النص الحديثة، حيث تُحدد وحدة النص بمدى انفتاحه على المتلقي واستجابته لقدرات القارئ التأويلية. فالانسجام لا يتحقق في النص وحده، بل في اللقاء بين النص والعقل المؤوّل، أي في المجال التداولي الذي يختبر فيه المعنى ويُعاد إنتاجه وفق سياق التواصل وطبيعة الخطاب.

يرتبط الانسجام النصي عند دبوجراند وفولفغانغ هاينه مان ارتباطًا وثيقًا بقدرة المتلقي على فهم النص وتأويله، إذ يقول: «إنه عند فهم النّص تستخدم المعارف على نحو استراتيجي».[2] يُعدّ الفهم نتاجًا لتفاعل ديناميّ بين ما يقدّمه النص من معطيات لغوية ظاهرة، وما يوظّفه القارئ من خبرات ومعارف سابقة للتفسير ما قد يكون غامضًا أو مضمرًا في الخطاب. ومن هذا المنطلق يؤكد الباحثان أنّ

1- جون ماري شايفر، العلامانية ونظم النص، ص133

2- فولفجانج هاينه مان وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص118 .

Scanné avec CamScanner

"فهم النص يتطلب استخدام المعارف على نحو استراتيجي"، أي وفق عمليات عقلية موجّهة تهدف إلى ملء الفجوات التأويلية واستكمال المعنى.

ويضيفان أن مفسّر النص لا يكتفي بقراءة سطحية لوحداته اللغوية، بل يقوم من خلال نشاطه الذهني بتطبيق استراتيجيات مختلفة التنظيم على المعلومات المستقاة من النص، فيدمجها ضمن شبكته المعرفية القائمة مسبقًا.[1] وبهذه العملية يتكوّن المعنى وتُبنى الوحدة الدلالية للنص، ليس فقط بفضل تماسكه الداخلي، بل بفضل قدرة المتلقي على إعادة بنائه معرفيًا في ضوء تجربته السابقة ومخزونه الثقافي.

ويؤدي هذا التفاعل التأويلي إلى تحويل النص من بنية لغوية إلى بنية معرفية تحمل معنى في ذهن القارئ، مما يجعل الانسجام فعلًا إدراكيًا خالصًا قوامه التكامل بين ما هو لغوي وما هو معرفي. ومن هنا، يتبيّن أنّ الانسجام لا يُقاس بما يتوافر في النص وحده، بل بما ينجزه القارئ من عمليات تفسير وتأويل تسهم في خلق ترابط مفهومي يُعيد للنص كينونته الكاملة.

ويتّضح من هذا الاتجاه أن الانسجام يُعدّ في جوهره عملية تفاعلية واستراتيجية تُستثار أثناء القراءة والفهم، فكل نصّ يحتمل درجات من الإبهام أو الاختصار لا تُكتمل إلا بملاءمتها مع شبكة المعارف التي يمتلكها المتلقي. وبذلك يصبح الفهم نوعًا من "المحادثة المعرفية" بين النصّ والعقل، تُسهم في بناء وحدة الخطاب وتحقيق انسجامه الكلي.

ويرى الدكتور محمد خطابي أن الانسجام يمتدّ أعمق من الاتساق، إذ لا يقتصر على علاقات الربط الشكلية الظاهرة بين مكوّنات النص، بل ينفذ إلى البنية الخفية التي تنظّم أجزاؤه وتمنحه معناه الكلي. فالانسجام، في تصوّره، ليس مجرّد رصد للعلاقات اللغوية المتحقّقة على سطح النص، بل يتجاوز ذلك إلى استكشاف الروابط الكامنة التي تولّد المعنى وتوجّه التأويل.[2] ومن ثمّ، يتطلّب من القارئ انتقالاً من الملاحظة الشكلية إلى الفهم العميق الذي يتعقّب القواعد الضمنية المنتجة للدلالة.

ويؤكّد خطابي أن عملية إدراك الانسجام تقوم على افتراضين معرفيين أساسيين يوجّهان المتلقي أثناء قراءته وتحليله للنص:

---

[1]- المرجع نفسه، ص 118.

[2]- محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص ص 6/5.

Scanné avec CamScanner

1. النصّ لا يمتلك في ذاته مقوّمات انسجامه، بل إنّ القارئ هو الذي يُسند إليه هذه المقوّمات من خلال تفاعله مع معطياته اللغوية والسياقية. فالفعل التأويلي هنا هو الذي يُنشئ الانسجام، لا البنية اللفظية بمفردها.

2. كلّ نصّ يمكن فهمه وتأويله يُعدّ نصًّا منسجمًا، ما دام القارئ قادرًا على استدعاء شبكة من المعارف والخبرات التي تربط بين عناصره في بناء دلالي متكامل. والعكس صحيح، فالنصّ الذي يعجز عن استثارة هذه العملية التأويلية يفقد شرط انسجامه.[1]

ومن هذا المنظور، يتّضح أن الانسجام عند محمد خطابي يُعدّ فعلًا إدراكيًا تأويليًا يقوم على جهد المتلقي في إعادة بناء العلاقات الكامنة داخل النصّ. فهو لا يتعلّق بالاتساق اللساني وحده، بل بالقدرة على قراءة البنى غير المرئية التي تحكم تنظيم الخطاب وتوجّه معناه في ذهن المتلقي.

وبذلك يُمكن القول إنّ الاتساق يظلّ خطوة ضرورية نحو الفهم، لكنه لا يرقى إلى مستوى الانسجام إلا حين يتدخّل العقل القارئ لتحويل النظام اللغوي إلى نظام معرفي، أي حين ينتقل النص من الوجود اللغوي إلى الفاعلية الدلالية التي تُحقّق نصيّته الكاملة.

يمكن عقدُ هذه المقارنة بإبراز نقاط الالتقاء والتميّز في تصوّر كلٍّ من محمد خطابي وروبرت دي بوجراند لمفهوم الانسجام النصي على النحو الآتي:

أولا: أوجه الاتفاق بين خطابي ودي بوجراند.

- كلاهما ينظر إلى **الانسجام** باعتباره أعمق من الاتساق الشكلي، ويتعلّق بالبنية المفهومية والمعرفية للنص لا بالبنية التركيبية فقط.
- يتّفقان على أنّ الانسجام **لا يتحقق في مستوى الجمل منفردة**، بل في مستوى النص بوصفه كلًا دلاليًا يتكوّن من شبكة من العلاقات بين المفاهيم والأحداث والموضوعات.
- كلا التصورين يجعل **المتلقي شريكًا أساسيا** في بناء الانسجام؛ فالنص لا يكون منسجمًا إلا إذا استطاع القارئ أن يعيد تنظيم معطياته في صورة نموذج دلالي أو «عالم نصّي» متكامل.

رؤية دي بوجراند للانسجام

- **يعرّف دي بوجراند الانسجام بأنه طريقة ترابط مكوّنات العالم النصّي (المفاهيم والعلاقات)** بحيث تكون متاحة ومتبادلة الصلة في ذهن المتلقي، أي «استمرارية المعاني» ضمن كون مفهومي يبنيه النص.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 52.

Scanné avec CamScanner

• يربط الانسجام بمجموعة من **العلاقات المنطقية** مثل السببية، والتتابع الزمني، والعموم والخصوص، والتنظيم الحدثي، ويرى أنها هي التي تمنح النص تماسكه العميق على مستوى البنية الدلالية.

• يضع الانسجام ضمن **معايير النصية السبعة** (الاتساق، الانسجام، القصدية، المقبولية، الإعلامية، الموقفية، التناص)، بوصفه معيارًا يختبر مدى قدرة النص على نقل معلومات متصلة ذات معنى داخل «عالم نصّي» منظم.

رؤية محمد خطابي للانسجام

•يصرّح خطابي بأن الانسجام **أعمّ وأشمل من الاتساق**؛ لأنه يتطلّب من المتلقي الالتفات إلى «العلاقات الخفيّة التي تنظّم النص وتُولّده»، لا الاكتفاء برصد العلامات اللغوية الظاهرة.

•ينطلق من افتراضين تأويليين مهمّين:

•النص لا يحمل في ذاته كلّ مقوّمات انسجامه، بل إنّ القارئ هو الذي يُسند إليه هذه المقومات عبر نشاطه التأويلي.

•كلّ نصّ قابل للفهم والتأويل يُعدّ نصًّا منسجمًا، والعجز عن تأويله علامة على اختلال الانسجام.

•يربط الانسجام صراحةً بـ **الخطاب** لا بالجملة، ويقدّمه بوصفه مفهوماً يتأسّس على تفاعل النص مع «المعرفة المشتركة بالعالم»، ومع المقام، ومع القدرات المعرفية للمتلقي، وهو بذلك يوسّع أفق الانسجام ليشمل البعد التداولي والثقافي معًا.

ثانيا: نقاط التمايز بين خطابي ودي بوجراند

• ينطلق دي بوجراند من إطار **نظري عام للنصية** يوزّع الأدوار بين مستويات مختلفة (سطحية وعميقة، لغوية ومعرفية)، في حين يركّز خطابي – وهو يقرأ هذا الإطار في السياق العربي – على إبراز **الشقّ التأويلي**، أي عمل القارئ في «إسناد» الانسجام للنص، كأن الانسجام صفة تُكتسب عبر القراءة لا معطى ثابتًا في النص نفسه.

• يميل دي بوجراند إلى صوغ الانسجام في صورة **آليات وعمليات** (علاقات سببية، تنظيم الأحداث، استثمار المعرفة بالعالم...) تعمل داخل «العالم النصّي»، بينما يميل خطابي إلى إبراز الانسجام بوصفه **نتيجة قرائية** مرتبطة بسؤال: **هل أمكن للقارئ** أن يبني من النص وحدةً ذات معنى أم لا؟

Scanné avec CamScanner



• في القراءة العربية لخطابي، يظهر بعدٌ نقدي/تطبيقي واضح، إذ يُسقط مفهوم الانسجام على النصوص الأدبية العربية الحديثة، محاولًا رصد استمرارية الدلالة فيها، بينما يظلّ طرح دي بوجراند أقرب إلى الإطار الإجرائي العام الذي يقدّم نماذج نظرية لمختلف أنواع الخطاب.

بهذا يمكن القول إنّ دي بوجراند قدّم الأساس النظري العام لمفهوم الانسجام في إطار معايير النصية، في حين أعاد محمد خطابي توطين هذا المفهوم في البيئة العربية، مبرزًا دوره التأويلي والتداولي، وموضحًا أنّ انسجام النّص ليس خاصية لغوية محضة، بل هو أيضًا ثمرة تفاعل القارئ مع النص في ضوء معرفته بالعالم وسياق الخطاب.

2. مظاهر الانسجام

تتجلّى مظاهر الانسجام في الدراسات اللسانية من خلال جملة من الآليات التي تمكّن من فهم الخطاب واستيعاب بنيته العميقة، مهما اختلف نوعه أو جنسه. وقد اقترحت هذه الدراسات أدوات إجرائية تُعين المتلقي على تتبّع خيوط المعنى وبناء صورة متكاملة عن عالم النص.

من بين أهم هذه الآليات نذكر ما يأتي:

• توجيه الأسئلة الأساسية من قبيل: من الفاعل؟ ماذا فعل؟ أين وقع الفعل؟ متى وقع؟ كيف حدث؟ ولماذا حدث؟ وهي أسئلة تشكّل إطارًا عامًا لبناء السيناريو الدلالي للأحداث داخل النص.

• الارتباط المعجمي بنوعيه التراكمي (القائم على تجمّع المفردات ضمن حقل واحد أو موضوع واحد) والتقابلي (القائم على التضاد أو المقابلة بين الألفاظ)، بما يضمن وحدة الحقل الدلالي واستمرارية الموضوع.

• الارتباط التركيبي الذي يتحقق عبر الضمائر، وأداة التعريف، وأسماء الأعلام، وأسماء الإشارة، وبعض أدوات العطف، إضافة إلى ظواهر مثل التوازي، والتعادل التركيبي، وتحويل البنية، وهي كلّها وسائل تنظّم العلاقات بين الجمل وتُشعر المتلقي بوحدة البناء النحوي والدلالي معًا.

• الاستعانة ببعض الأطر النظرية الحديثة مثل نظرية الإطار (Frame Theory)، وتحليل الحوار، ودراسة المدونات النصية، وهي مقاربات تسعى إلى ضبط العلاقات بين النص وسياقه، وبين الملفوظات ومقام الإنتاج والتلقّي، بما يعمّق فهم الانسجام في بعده التداولي والمعرفي.[1]

---

[1]- محمد مفتاح، دينامية النّص، تنظير وإنجاز، ط 2. الدار البيضاء: 1990، المركز الثقافي العربي، ص ص 52-53.

Scanné avec CamScanner

ومن خلال هذه الآليات يتّضح أنّ الانسجام النّصي لا يُختزل في علامة لغوية بعينها، بل هو حصيلة تداخل مستويات متعدّدة: معجميّة، وتركيبيّة، ودلاليّة، وتداوليّة، تعمل في ترابط مستمر لتنتج نصًا يُدرَك بوصفه وحدةً متماسكة لا مجرد تجاورٍ لجملٍ معزولة.

ويرى الأستاذ محمد مفتاح أنّ الآليات السابقة، على أهميتها، قد تعجز أحيانًا عن مساعدة المحلّل في الربط بين معاني النصوص المتشظّية والمتمرّدة على الأعراف اللغوية المألوفة، بحيث تبدو مبعثرة خارقة لقواعد الانتظام المعتادة. في هذه الحالات لا يقف المحلّل مكتوف اليدين، بل يلجأ إلى تقنية الاستنباط بوصفها آلية مهيمنة لملء الثغرات والفجوات التي تعترض مسار الفهم داخل النص. غير أنّ هذا الاستنباط لا ينبغي أن يتحوّل إلى هذيان تأويلي منفلت، بل يجب أن يظل مقيدًا بجملة من الضوابط المنهجية في القراءة والتأويل.

ومن أهم هذه الضوابط التي يشير إليها مفتاح ما يأتي:

1. مراعاة الانسجام القولي القائم على مبدأ المشابهة، وهو مبدأ يستقيه المحلّل من خبرته اللغوية السابقة وأنماط الخطاب التي تمرّس بها.
2. مراعاة الانسجام العرفي النابع من التجربة الحياتية والتقاليد الاجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها القارئ، إذ تشكّل هذه الخلفية إطارًا مرجعيًا لتأويل كثير من الإيحاءات النصية.
3. احترام مبدأ التأويل المحلي، أي الانطلاق في الفهم من معطيات النص القريبة وسياقاته المباشرة قبل تعميم النتائج أو إسقاط قراءات بعيدة عنه.
4. مراعاة المجاورة الزمانية والمكانية، من حيث كونها عنصرًا مفسّرًا للعلاقات بين المقاطع والأحداث داخل النص، فلا يُنتزع القول من سياقه الزماني والمكاني الذي يضيء دلالته.[1]

وبذلك يبيّن مفتاح أنّ ملء الفجوات واستثمار الاستنباط ليس عمليّة حرّة تمامًا، بل هو نشاط تأويلي منضبط بضوابط لغوية وعرفية وسياقية، يهدف إلى استعادة انسجام النّص حتى عندما يتعمّد هذا النّص كسر الأعراف والتقنيات المألوفة في البناء الخطابي.

ومن أهم مظاهر الانسجام كما حددها فان دايك من خلال كتابه ***النّص والسياق*** Text and context، التي تقف لسانيات الجملة عاجزة أمامها،ويهدف بهذا التّجاوز«تفسير العلاقات النّسقية بين النّص وبين السّياق التّداولي»[2]، أي الانتقال من الاقتصار على ما تتيحه البنية اللغوية الظاهرة من

---

[1]- محمد مفتاح، دينامية النّص، تنظير وإنجاز، ص 53.

[2]- محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب، ص 30.

Scanné avec CamScanner

معطيات إلى استحضار شبكة الظروف المقامية التي يُنتَج فيها النص ويُتلقّى في إطارها. فالنص لا يُفهم في معزل عن سياق الاستعمال، بل تُحدّد ظروف المخاطِب والمخاطَب، وغرض القول، ومقام التخاطب، كثيرًا من العلاقات الدلالية التي تظلّ كامنة في البنية العميقة للخطاب.

ومن ثَمّ يصبح تحليل الانسجام ضربًا من الكشف عن النسق الكلي الذي يربط بين البنية النصية والسياق التداولي، بحيث يُنظَر إلى النص بوصفه ممارسة لغوية اجتماعية لا مجرّد بناء لغوي مغلق. ويتطلّب ذلك من المحلّل أن يزاوج بين أدوات الوصف اللساني وآليات التأويل التداولي، ليبيّن كيف تتكوّن وحدة المعنى عبر التفاعل المستمر بين ما يقوله النص صراحة وما ينهض به السياق من تكملة وإضاءة وإضمار.

من أهم مظاهر الانسجام كما حددها يمكن حصرها على النّحو الآتي:

1. **التّرابط**

يُعَدّ الترابط من أهمّ مظاهر الانسجام النصي في التصوّر التداولي الحديث، وقد أولى له فان دايك عناية خاصة في إطار تحليله لبنية الخطاب. فهو يستعمل مفهوم الترابط للإشارة إلى نوع من العلاقة الدلالية التي لا تُختزَل في مستوى الجملة بوصفها وحدة تركيبية، بل تتعلّق بـ العلاقة بين القضايا التي تعبّر عنها الجمل؛ أي بين ما تحمله من مضامين خبرية وتمثيلات للوقائع لا بين أشكالها النحوية فحسب.

ويحدد فان دايك جملةً من الشروط التي تحكم قيام الترابط بين هذه القضايا، من أبرزها:

أ. العلاقة بين معاني الكلمات الواردة في الجمل، من حيث انتماؤها إلى حقول معجمية مشتركة أو تضافرها في بناء موضوع واحد.

ب. التطابق الإحالي، أي اشتراك الجمل في الإشارة إلى الكيانات أو الأشخاص أو الأشياء نفسها، بما يضمن استمرار الموضوع وحضور المرجع الواحد عبر مقاطع النص المختلفة.

ت. تعالق الوقائع المشار إليها بالقضايا، من حيث خضوعها لشروط تنظيمية مثل الترتيب الزمني، وعلاقة السبب والنتيجة، وتمثيل العوالم الممكنة داخل عالم النص. فتعاقب الأحداث وفق منطق زمني وسببي واضح، وارتباطها بسلسلة من الإمكانات والاحتمالات، كلها عناصر تُسهم في توليد شبكة من العلاقات تجعل الخطاب وحدة دلالية منسجمة لا مجرّد تتابع عشوائي للجمل.[1]

---

[1]- ينظر: فان دايك، **النّص والسّياق، استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتّداولي**، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشّرق، المغرب: 2000.

Scanné avec CamScanner



وبذلك يتّضح أنّ التّرابط عند فان دايك ليس مجرّد اتصال شكلي بين الجمل، بل هو بنية مفهومية تُنظَّم فيها المعاني عبر علاقات إحالية وزمانية وسببية ومعجمية، تُسهم مجتمعة في تحقيق الانسجام النصي على مستوى أعمق من سطح التركيب.

2. الانسجام

يُعرِّف فان دايك الانسجام بأنه الأبنية الدلالية المحورية الكبرى في النص، وهي أبنية عميقة وتجريدية تتعلّق بالمستوى الدلالي، أي بالعلاقات القائمة بين المدلولات داخل النص، تلك العلاقات التي تمنح النص هويته كنص متكامل لا كمجرد تعاقب جمل منفصلة. [1] ومن هنا يَعدّ الانسجام أوسع نطاقًا من التّرابط؛ إذ إنّ هذا الأخير لا يشكّل سوى أحد مظاهر الانسجام وجانبًا من جوانبه الجزئية.

وفي هذا الإطار يؤكد فان دايك أن تحليل الانسجام يتطلّب تحديد نوع خاص من الدلالة يُسمّيها الدلالة النسبية؛ لأننا لا نؤول الجملة أو القضية في عزلة عن الجمل أو القضايا السابقة واللاحقة، بل نفهمها في ضوء موقعها داخل السلسلة الخطابية. فالعلاقات بين الجمل – في نظره – تُحدَّد بالاستناد إلى تأويلات نسبية[2] أي إلى طريقة إدراج كل جملة في شبكة من العلاقات السياقية والمعرفية التي تربطها بما قبلها وما بعدها في النّص.

وبذلك يصبح الانسجام عند فان دايك مرتبطًا بقدرتنا على تتبّع هذه الأبنية الدّلالية الكبرى، واستجلاء كيفية انتظامها داخل الخطاب بما يضمن له وحدة موضوعية ومفهومية تتجاوز حدود التّماسك الشّكلي، وتفتح المجال لتحليل النّص باعتباره منظومة من العلاقات التّأويلية المتشابكة.

ويمكن استجلاء درجة الانسجام في النص عبر مجموعة من الوسائل الدلالية والترابطية، وقد لخص الأستاذ محمد خطابي ما أورده فان دايك في هذا المجال في عدد من الآليات الأساسية، من أبرزها:

✓ تطابق الذوات، ويقصد به انسجام الإحالة على مستوى الضمائر مع الأسماء التي تعود عليها من حيث التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، الأمر الذي يمنع الغموض في تعيين المرجع داخل النص.

---

[1]– سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص المفاهيم والاتجاهات، ص 132.

[2]– محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب، ص 34.

Scanné avec CamScanner

✓ *علاقات التضمن والجزء والكل والملكية*، كما في علاقة المنضدة بغرفة المكتب، أو الوجه بالشخص؛ إذ تفضي هذه العلاقات وانتماء العناصر إلى بؤرة واحدة الوقائع، مما يعزز وحدة العالم النصي.

✓ *مبدأ الحالة العادية للعوالم*، أي انسجام تسلسل الأحداث وفق ما يفترضه القارئ من منطق واقعي أو عرفي؛ فكلما جاء ترتيب الوقائع موافقًا لما ينتظر عادةً ازداد الشعور بالانسجام، إلا إذا اقتضى المقام خرق هذا المنطق لغاية فنية أو دلالية.

✓ *مفهوم الإطار*، ونقصد به عدم إخراج الأحداث والخطاب عن السياق الذي أنشئ فيه، بحيث تظلّ *الدلالات منسجمة مع الأفق الإطاري* العام للنص، زمنًا ومكانًا ومقامًا.

✓ *التطابق الإحالي*، أي اتساق العلاقة بين المحيل والمحال عليه، بحيث يظلّ المرجع واحدًا واضحًا في ذهن القارئ رغم اختلاف طرق الإحالة إليه.

✓ *تعالق المحمولات*، أي وجود علاقة دلالية منتظمة بين المحمولات (الصفات، الأفعال، النعوت...) وبين الألفاظ التي تتعلّق بها، بما يخلق شبكة من الارتباطات المفهومية بين أجزاء الخطاب.

✓ *العلاقات الرابطة بين المواضيع الجديدة*، وذلك من خلال إدخال ذوات أو عناصر جديدة في النص في ضوء آليات التذكّر والاسترجاع[1]، بحيث تُربَط المعطيات المستجدّة بما سبقها ولا ترد دخيلة معزولة عن السياق.

يتبيّن من هذه الوسائل أن الانسجام النصي ليس عنصرًا واحدًا محدّدًا، بل هو حصيلة تضافر مجموعة من العلاقات العقلية والدلالية والإحالية، يتفاوت حضورها من نص إلى آخر، وتختلف كثافتها بحسب طبيعة الخطاب، وجنسه، ودرجة تعقيده، وبحسب كفاءة المتلقي في التقاط خيوطها وتفعيلها في عملية التأويل.

3. *ترتيب الخطاب*

يُعَدّ ترتيب الخطاب من المظاهر المهمّة في تحقيق الانسجام عند فان دايك؛ إذ يرتبط بطريقة تنظيم الوقائع داخل النص وبالآثار الدلالية والتداولية المترتّبة على هذا التنظيم. ويُميّز فان دايك بين نوعين رئيسين من الترتيب:

أوّلًا: الترتيب الحرّ، وهو الذي لا يترتّب عن تغييره أيّ أثر دلالي أو تداولي يُذكَر، بحيث يظلّ الخطاب منسجمًا رغم إعادة ترتيب عناصره. من ذلك مثلًا قولنا: جلست إلى منضدتها، كانت منشفتها ناصعة البياض، ومحبرتها مليئة بالمداد، وبريدها مشتتًا؛ فلو غُيّر ترتيب هذه الأخبار الجزئية لم يختلّ انسجام المتتالية، لأن العلاقة بينها علاقة وصف لحالة واحدة في إطار مكاني وزماني مشترك.

---

[1]– محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل لانسجام الخطاب، ص ص 36-37.

Scanné avec CamScanner

ثانيًا: الترتيب المقيَّد، وهو الذي يؤدي تغييره إلى المساس بدلالة الخطاب أو بإيقاعه التداولي، وربما إلى إضعاف انسجامه. فقولنا: جلست إلى منضدتها، نزعت قبعتها وذهبت مباشرة إلى غرفة عملها متسلسل زمنيًا ومنطقيًا، لأن علاقة الاحتواء تقتضي أن تذكر غرفة العمل قبل الجلوس إلى المنضدة داخلها؛ فإذا قُدِّم الجلوس على دخول الغرفة اختلّ منطق الأحداث واهتزّ انسجام الخطاب.[1]

ومن ثَمّ يتّضح أن ترتيب الوقائع ليس مجرّد خيار شكلي، بل هو مكوّن دلالي وتداولي يؤثّر في بناء العالم النصي وفي طريقة تلقّي القارئ للأحداث؛ فاحترام مقتضيات الزمن والعلاقات المكانية والسببية يُسهم في ترسيخ الانسجام، بينما يؤدّي الإخلال غير المقصود بها إلى توتّر تسلسُل المعنى واضطراب البنية الخطابية.

يُفهَم من طرح فان دايك أنّ توالي الوقائع في الخطاب لا يتمّ اعتباطًا، بل يخضع لما يسمّيه الترتيب العادي الذي تحكمه مبادئ معرفية عامة، ترتبط بطريقة إدراك الإنسان للعالم وبما يوليه من اهتمام للأشياء والعلاقات فيما بينها. فالمتلقي لا يستقبل الأحداث كمعطيات منفصلة، بل ككيانات منظَّمة داخل نسق من العلاقات المفهومية التي ترسِّخ في ذهنه صورةً متماسكة عن العالم النصي.

وقد حصر فان دايك بعض هذه العلاقات التي تضبط ترتيب الوقائع على النحو الآتي:

- ✓ علاقة العام / الخاص؛ حيث يُقدَّم العام إطارًا لمعنى الخاص ويُدرج الخاص تحته.
- ✓ علاقة الكُل / الجزء؛ إذ يُفهَم الجزء في ضوء الكل الذي ينتمي إليه.
- ✓ علاقة المجموعة / المجموعة الفرعية / العنصر؛ حيث يُنظر إلى العناصر في إطار مجموعاتٍ متدرجة في الشمول.
- ✓ علاقة المتضمَّن / المتضمِّن؛ أي ما يحتوي وغيره مما يُحتوَى فيه.
- ✓ علاقة الكبير / الصغير؛ من حيث الحجم أو الأهميّة أو الامتداد.
- ✓ علاقة الخارج / الداخل؛ بما تحمله من تنظيم مكاني وإطاري للوقائع.

علاقة المالك / المملوك؛ التي تُظهر شبكات التملّك والانتماء بين الذوات والأشياء.[2]

وتدلّ هذه العلاقات على أنّ ترتيب الخطاب ليس مجرّد تنظيم لغوي، بل هو ترجمة لطرائقنا في إدراك الواقع وتصنيفه؛ فكلّما احترم النص هذه البنى المعرفية الكامنة، سَهُل على المتلقي بناء عالمه النصي، وتعزّز بالتالي انسجام الخطاب في مستوى عميق يتجاوز سطح التراكيب والترابطات النحوية الظاهرة.

---

[1]- المرجع نفسه، 38.

[2]- فان دايك، علم النّص مدخل متداخل الاختصاصات، ص 75.

Scanné avec CamScanner

ويتبيّن من هذا الطرح أنّ الترتيب يؤدّي دورًا محوريًا في تحقيق انسجام الخطاب، لأنّه يجسّد احترام النص لسلسلة العلاقات المعرفية من قبيل: العام/الخاص، والكل/الجزء، والداخل/الخارج، وغيرها. فكلّ تغيير في ترتيب الوقائع أو المكوّنات الخطابية لا يستند إلى غاية دلالية أو تداولية محدّدة سلفًا من شأنه أن يخلّ بهذا النسق، ويُضعف انسجام النص من حيث إغفاله لتلك العلاقات الناظمة التي تُوجّه إدراك القارئ لمسار الأحداث وبنية العالم النصي.[1]

ومن ثَمّ يمكن القول إنّ ضبط ترتيب الخطاب ليس مجرّد اختيار أسلوبي، بل هو آلية نصّيّة معرفيّة يُبنى من خلالها المعنى في بعده الكلي؛ إذ يُسهم في تيسير عملية التّأويل، وفي تمكين المتلقي من تتبّع التطوّر المنطقي والزّماني والسّببي للوقائع، بما يجعل الانسجام أفقًا مشتركًا بين بنية النّص وأفق انتظار القارئ.

✍ الخطاب التّام والخطاب النّاقص

يُعدّ التمييز بين الخطاب التام والخطاب الناقص من المؤشرات الدالة على درجة انسجام الخطاب أو تعثّره في نظر فان دايك؛ إذ يرتبط هذا المظهر بطبيعة المعلومات المعروضة وكيفية توزيعها داخل النص. فالوقائع القادرة على وصف مقام ما غير محدودة نظريًا، ولذلك يستحيل – من الناحية العملية – أن يستوعب خطاب واحد جميع تفاصيل هذا المقام؛ كما أنّ التواصل لا يقتضي أصلاً هذا الاستيعاب الكلي، لأن الخطاب يخضع دائمًا لعملية انتقاء دلالي لا يُذكر فيه إلا ما يعدّه طرفا التخاطب ضروريًا لإنجاز الفهم وتحقيق الغرض التواصلي.

انطلاقًا من هذا المعطى، يرى فان دايك أن خطاب اللغة الطبيعية يقوم في جوهره على قدر كبير من الإضمار والضمنية؛ فالمتلقي يُطالَب باستثمار آليات الاستدلال والاستنباط لملء الفراغات وتأويل ما لم يُصرَّح به نصيًا، وبخاصة في السياقات التي يُعوَّل فيها على المعرفة المشتركة والعرف اللغوي والسياقي. وبهذا المعنى يتّخذ الخطاب التام صورة الخطاب الأكثر صراحةً ووضوحًا، حيث تُقدَّم المعطيات الأساسية في صيغة مباشرة تحدّ من الحاجة إلى الاستدلال، بينما يمثّل الخطاب الناقص أو غير التام نمطًا من الخطاب الضمني الذي يترك حيّزًا أوسع لعمل القارئ التأويلي.

ومن ثَمّ يقيم فان دايك توازيًا اصطلاحيًا بين:

- الخطاب التام /الخطاب الصريح؛
- الخطاب الناقص /الخطاب الضمني.[2]

---

[1]– محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب، ص 40.

[2]– المرجع نفسه، ص 40.

Scanné avec CamScanner

غير أنّ هذا "النقص" لا يُفهم على أنه خلل بالضرورة، بل قد يكون آلية بنائية مقصودة لإشراك المتلقي في إنتاج المعنى، وتعميق مستوى الانسجام عبر تفعيل قدراته الاستدلالية والمعرفية. فكلما كان القارئ قادرًا على سدّ هذه الثغرات بما ينسجم مع سياق الخطاب وأفقه الدلالي، أمكن للخطاب الناقص أن يحقّق انسجامًا لا يقلّ قيمةً عن انسجام الخطاب التام، بل قد يتفوّق عليه من حيث فاعليته الجمالية والتأويلية.

موضوع الخطاب/ البنية الكليّة

يُعَدّ موضوع الخطاب أو البنية الكليّة من أهمّ مظاهر الانسجام في نظرية علم النص، إذ يتعلّق بالطريقة التي تنتظم بها الأجزاء المكوّنة للنص في إطار دلالي موحّد يُكسبه هويته كخطاب متكامل لا كمجموعة من قضايا متفرّقة. وتُسمّى هذه الأجزاء في الدرس النصّي الحديث بـ«الأبنية النصية»، حيث ينصرف اهتمام محلّلي الخطاب إلى دراسة العلاقات الدلالية بين هذه الأبنية، وكيف تسهم في تحديد الفكرة الأساسية التي يتمحور حولها النص، أي موضوع الخطاب في مستواه الشامل. ولا يُستخلص هذا الموضوع من القضايا المفردة منعزلة، بل من تتابعات كاملة من الجمل والقضايا، تتضافر لتشكّل ما يسمّيه الدارسون البنية الكبرى في مقابل الأبنية الصغرى[1] المتعلّقة بمستوى الجملة أو الفقرة.

وقد ذكر علماء النّص أنّ النّص يتكوّن من أبنية نصيّة ثلاث، وهي:

أوّلا: البنية العليا Superstructure:

وتُسمّى أيضًا البنية الكليّة أو التيمة أو القضية أو الموضوع، وهي في تصور فان دايك ذلك الجامع الدلالي الذي يضبط الخطاب ويوحّد مكوّناته حول قضية موضوعية مركزية. فلكي يُعدّ النص منسجمًا، ينبغي أن يُدرك القارئ أنّ له فكرة أساس أو رسالة محورية يحاول الخطاب تقديمها عبر وسائل تعبيرية متعدّدة، وأن ما يَرِد فيه من تفصيلات وحجج وأمثلة إنما يعود في النهاية إلى هذه النواة الدلالية الجامعة.

وتتضمّن البنية العليا بذلك المعلومة الجوهرية التي تحدّد اتجاه المحتوى وتوجّه بناء النص بأكمله في صورة مركّزة ومجرّدة[2]، بحيث يمكن – في كثير من الأحيان – تلخيصها في جملة أو عبارة موجزة تختصر «عمّ يتحدّث النص؟». ومن هذا الوجه ترتبط البنية العليا أيضًا بـ«شكل» الخطاب أو جنسه؛ إذ إنّ لكل نوع نصّي (سردي، حجاجي، وصفي، تفسيري...) قالبًا بنائيًا عامًا يميّزه عن غيره، ويُعين المتلقي على توقّع ترتيب معيّن للمكوّنات (مقدّمة، عرض، خاتمة، عقدة، حلّ، إلخ).

---

[1]– ينظر: فان دايك، علم النّص مدخل متداخل الاختصاصات، ص73–84.

[2]– فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النّصي، ص 43.

Scanné avec CamScanner

وهكذا تغدو البنية العليا إطارًا منظمًا لقراءة الخطاب وتأويله؛ فهي التي تتيح للقارئ أن يربط بين الأبنية الكبرى والصغرى، وأن يدرك العلاقات بين الجزئيات في ضوء الكلّ، وبذلك يتحقّق الانسجام في أعلى مستوياته عبر تلاقي وحدة الموضوع مع انتظام البنية الدلالية والشكليّة للنص.

عمد فان دايك إلى تحديد مجموعة من المؤشرات البنيوية التي تُعين على التعرّف إلى البنية العليا في النص، فرأى أنّ هذه البنية لا تُستدلّ فقط من المضمون، بل أيضًا من أنظمة شكليّة دالّة تتكرّر داخل الأنواع الخطابية المختلفة. ومن بين هذه الأنظمة ما يتّصل بالشكل الشعري، مثل نظام الوزن العروضي الذي يُسهم في تمييز النص الشعري عن غيره، ويُعدّ جزءًا من بنيته العليا بوصفه قالبًا شكليًا يطبع الخطاب بطابع خاص، وكذلك نظام القافية الذي يضبط الإيقاع، ويمنح القصيدة وحدة صوتية تُسهم في إدراك نوعها وبنيتها الكلية أكثر مما تتصل بمستوى المضمون المباشر.

ويضيف فان دايك إلى هذه المؤشرات الشكلية بُعدًا آخر أكثر عمقًا حين يربط البنية العليا بالبنية التداولية (البراغماتية) للنص بأنّ جعل «البنية العليا ترتكز على البنية البراجماتية للنّص أو المحادثة مثلا على تتابع الأفعال الكلامية على نحو ما يمكن أن يكون عليه الحال في المناقشة الجدلية الحجاجية».[1] فالنصوص الحجاجية أو المناقشات الجدلية مثلًا يمكن التعرّف إلى بنيتها العليا من خلال تتابع الأفعال الكلامية التي تتكوّن منها: عرض أطروحة، اعتراض، ردّ، تعليل، استنتاج، إلخ. وبهذا يصبح نمط تنظيم الأفعال الكلامية، لا الوزن أو القافية فحسب، دالًّا على نوع الخطاب وهيكله الكلي.

ومن ثَمّ يتضح أن البنية العليا تُدرَك عبر تضافر علامات شكلية (كالوزن والقافية في الشعر، وبنية الفصول والأبواب في النثر)، وعلامات تداولية (كأنماط التفاعل الحجاجي أو الإقناعي)، وهو ما يجعلها إطارًا حاكمًا لقراءة النص وفهم انسجامه؛ إذ تملي على القارئ توقّعات معينة بشأن ترتيب أجزائه ووظيفتها داخل البناء الكلّي للخطاب.

فضلاً عن ذلك، تُسهم جملة من الإشارات النصيّة الظاهرة في الكشف عن نمط النص وبنيته العليا، وفي توجيه المتلقي إلى موضوع الخطاب وإطاره العام. ومن أبرز هذه الإشارات العناوين التي تَرِدُ في مطالع الروايات والقصائد، أو في صدر الكتب الإدارية والخطابات المؤسسية، سواء تعلّق الأمر بنصوص قانونية أو شهادات أو أخبار إعلامية. فالعنوان الرئيس، والعناوين الفرعية، والعناوين البينية أو الجانبية، بل حتى العناوين الضمنية المستنبطة من سياق القول، جميعها تشكّل مفاتيح دلالية تعود على النص برمّته[2]، وتُعين على إدراك بنيته الكلية ووظيفة خطابه.

---

[1]- المرجع السّابق، ص 219.

[2]- فان دايك، علم النّص مدخل متداخل الاختصاصات ، 254.

Scanné avec CamScanner

ومن العناصر الأخرى الدالة على البنية العليا ما نجده في النصوص المصاحبة، مثل التمهيد، والمقدمة، والخاتمة، والإهداء، والتذييل، والهوامش، إذ تقوم هذه العناصر بدور توجيهي وتفسيري، فهي لا تضيف مضمونًا فحسب، بل تملك أيضًا القدرة على التأثير في طريقة القراءة والتلقي.[1] وتكمن وظيفة هذا النمط من العناصر أو العناوين والنصوص المصاحبة - في أنها تلفت انتباه المتلقي إلى الموضوع المركزي، وتُبرز نوع النص وجنسه، وتُعينه على تنظيم توقعاته حول بنائه الداخلي، وبذلك تُسهم على نحو فعّال في إدراك انسجامه العام وقراءة تفاصيله في ضوء هيكله الكلي.

تتلخص وظيفة البنية العليا في مقاربة فان دايك احتمالًا ودليلًا بشكل النص ونمطه؛ إذ إن التعرف إلى هذه البنية وتبني - في الغالب - إلى تعيين جنس الخطاب ونموذجه البنائي، سواء أكان النص حكاية مرسومة، أم مقالة تفسيرية أو حجاجية، أم تقريرًا خبريًا عن حادثة معينة، أم رسالة، أم غير ذلك من الأشكال الخطابية المتعارف عليها. فهذه الأنماط النصية تقوم على أعراف تركيبية ودلالية مستقرة نسبيًا، وتحتكم في ضبط مسارها التلقي والإدراكي إلى قوانين متكاملين.

أولهما: ينطلق به جنود السلوك اللغوي الذي يقصده منشئ النص في عملية الإنتاج؛ أي الكيفية التي يعبّر بها الكاتب أو المتكلم النوع الخطابي، ويُنسق بمقتضاها تركيب المعلومات، وبناء الفقرات، وتوزيع الأدوار المتضمّنة بما ينسجم مع غايته التواصلية.

ثانيهما: يتصل به الوعي اللغوي التحويلي الذي يعينه المتلقي لاستيعاب النص وإدراك نمطه، اعتمادًا على خبرته السابقة بالأنواع الخطابية، وما ارتسم في ذهنه من قوالب وصيغ متكررة تمكّنه من توقع بنية النص ومساره.[2]

ويمكن ردّ هذا التصور - في بعده النظري - إلى ما يشبه ما قرّره روبرت دي بوجراند من معيار القصدية من جهة المنشئ، في مقابل المقبولية من جهة المتلقي؛ إذ لا يكتمل تحقق النصية ولا انسجام الخطاب إلا حين يتقاطع قصد المنتج مع استعداد المتلقي لقبول النص بوصفه مندرجًا في نمط معهود، وقادرًا على إشباع توقعاته التأويلية، ولا سيما في نصوص الحوار والمحادثة التي تتجلى فيها هذه العلاقة التفاعلية على نحو أوضح.

ويشير فان دايك في هذا السياق أنّه لا توجد نظرية عامة شاملة للأبنية العليا في جميع النصوص، لأنّ هذه الأبنية ترتبط أساسًا بطبيعة التفاعل بين طرفي الخطاب داخل وحدة نصية واحدة، تتداخل فيها في الوقت نفسه عمليات البناء والتفكيك وإعادة البناء على مستوى الفهم والتأويل. ومع ذلك فإنّ غياب نمط نظري واحد لا يعني انعدام هذه الأبنية، بل يفيد نسبيتها وارتباطها بالأنواع الخطابية

---

[1]- ينظر: عزة شبل، علم لغة النص، ص 244.

[2]- ينظر: روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 495.

Scanné avec CamScanner

المختلفة؛ إذ يمكن ضبط نماذج لبنى عليا مخصوصة تصدق - على سبيل المثال - على النصوص الحكائية بمختلف أصنافها، أو على النصوص الحجاجية ذات الطابع الإقناعي أو الجدلي،[1] حيث تتكرر فيها أنماط بنائية معيّنة يمكن دراستها واستثمارها في تحليل الانسجام النصي.

وبهذا المعنى يغدو الحديث عن البنية العليا حديثاً عن قوالب إجرائية مرنة أكثر منه عن قوانين صارمة؛ فهي تتشكّل وتتعيّن بحسب الجنس الخطابي، وبحسب شروط المقام والتلقي، وبحسب الطريقة التي يتفاعل بها القارئ مع الخطاب فيستخلص منه نمطاً كلياً ينظّم تفاصيله الجزئية في إطار دلالي موحّد.

ويذهب فان دايك في تحليله للنص الحكي إلى ضرورة وجود معيار دلالي تُقاس عليه درجة أهمية الحدث داخل النص بوصفه فعلاً أو واقعة مركزية تشكّل جوهر الحكاية. فإذا اعتُمد هذا المعيار في صورة قاعدة عرفية مشتركة بين المتكلمين والقرّاء، أمكن – في نظره – صياغة مقولة البنية العليا الأولى لنص الحكي، أي ما يُعرف بالعقدة Complication، بوصفها اللحظة البنائية التي يتكثّف فيها الحدث وتبنى حولها عناصر السرد الأساسية.

فالحدث الرئيس في النص الحكائي لا يُختزل في جملة واحدة غالبًا، بل يمتدّ على مساحة نصية أوسع، ويتوزّع على عدد من الجمل والمقاطع، بحيث يمكن النظر إليه باعتباره قضية كبرى تنتمي إلى مستوى البنية الدلالية الكبرى[2]، لا إلى مستوى الأبنية الصغرى المتفرّقة. ومن ثَمّ تُسهم البنية العليا في النص السردي في تحديد موضع العقدة، وطبيعة التحوّل الذي تُحدثه في مجرى الأحداث، وما ينتزع عنها من صراع أو توتّر أو انفراج.

وعليه، تتمثّل الوظيفة الرئيسة للبنية العليا في تعيين النمط النصي الذي ينتمي إليه الخطاب، وذلك بالاستناد إلى الكيفية التي يدرك بها منتج النص طبيعة ما يقدّمه من أحداث أو أفكار، وإلى الطريقة التي يتلقّى بها القارئ هذه الأحداث ويصنّفها ضمن نموذج حكائي معروف لديه. وبهذا تتقاطع البنية العليا مع عمليات الإدراك والتأويل، فتكون بمثابة الجسر الذي يربط بين تنظيم النص من الداخل وبين وعي المتلقي من الخارج، مؤكّدةً بذلك أن الانسجام في النص السردي لا ينفصل عن إدراك «عقدته» بوصفها محورًا دلاليًا يجمع أطراف الحكاية ويمنحها وحدتها الكلّية.

---

[1]– رويرت دي بوجراند، **النّص والخطاب والإجراء**، ص 209.

[2]– فان دايك، **علم النّص مدخل متداخل الاختصاصات**، ص 228.

Scanné avec CamScanner

ثانيا: البنية الكبرى Macrostructure:

تُطلَق البنية الكبرى في تحليل الخطاب النصي على ما يوازي الفقرة أو الوحدة الدلالية الرئيسة، وهي تمثّل الخطوط العريضة للنص أو أفكاره العامة التي ينتظم حولها القول. فهي بمنزلة بؤرة مركزية ينطلق منها المتلقي لرسم حدود البناء الدلالي الكلي؛ إذ تكثّف مضمون مجموعة من الجمل والقضايا في صيغة فكرة عامة أو قضية عليا. وتُعدّ البنية الكبرى بنية تجريدية كامنة لا تُرى مباشرة في سطح النص، بل يُستدلّ عليها من خلال مستوى الوعي وديناميّة الإدراك لدى المتلقي؛ فهي تجسّد منطق النص الداخلي، وما سماه غريماس Greimas بالبنية العميقة الدلالية والمنطقية.[1]

وعرّف فان دايك البنية الكبرى انطلاقًا من مفهوم «القضية النصية» بوصفها البنى الدلالية ذات المستوى الأعلى التي تَنتج عن قضية كبرى واحدة أو عن سلسلة من القضايا، وفق عدد من القواعد الكبرى التي تختزل التفاصيل وتعمّمها في صورة وحدات دلالية أشمل. ولا يشترط فان دايك أن تكون هذه البنية ذات امتداد واسع دائمًا، يمتد أفقيا عبر سلاسل طويلة من الجمل المتجاورة، أو عموديًا عبر فقرات متعاقبة؛ إذ يمكن – في بعض الحالات – أن يتطابق أصغر مستوى نصي مع أكبر مستوى دلالي، كما لو كان النص نفسه لا يعدو أن يكون جملة واحدة تحمل في طيّاتها قضية كبرى مكتملة، مثل الشعارات المكثّفة أو العناوين المحكمة التركيب.[2]

ومن ثمّ تُعَدّ البنية الكبرى حلقة وصل بين البنية العليا التي تعيّن موضوع النص الكلي، وبين البنى الصغرى التي تمثّل تفاصيل هذا الموضوع في مستوى الجمل والعبارات؛ فهي الأفق الذي تُلخَّص فيه التفاصيل وتتّخذ صورة قضايا عامة، وبقدر ما يحسن المتلقي بناء هذه البنية في ذهنه، يزداد تمكّنه من إدراك انسجام النص واستيعاب منطقه الداخلي ومسار تطوّر معناه.

وتتسم الأبنية الكبرى بمجموعة من السّمات التي تبرز دورها في تنظيم الدّلالة وبناء الانسجام النّصي، من أهمّها ما يأتي:

1. أنها دلالية خالصة، متميزة عن البنية العليا؛ إذ تعبّر عن أفكار عامة أو قضايا كبرى داخل النص، وقد يشتمل النص الواحد على بنية كبرى واحدة أو على عدّة بنيات كبرى بحسب امتداده وتعدّد موضوعاته الجزئية.

2. أنّ التتابعات الجملية التي تندرج ضمن كل بنية كبرى مطالَبة بالالتزام بقواعد الترابط الرأسي (الدلالي)؛ أي أن تُحيل جميعها إلى دلالة مركزية موحّدة، بحيث يمكن ردّها إلى محور معنوي واحد يضبط حدود تلك البنية.

---

[1]– سعيد حسن بحيري، **علم لغة النّص المفاهيم والاتجاهات**، ص 122.

[2]– فان دايك، **علم النّص مدخل متداخل الاختصاصات**، ص 76.

Scanné avec CamScanner

3. أنّ تحديد البنية الكبرى مشروط دومًا بصلتها بـ الموضوع الأساس والكلي للنص؛ فهي لا تُستخلص من أي تجاور اعتباطي للجمل، بل من المقاطع التي تخدم بصورة مباشرة بناء موضوع الخطاب أو تطويره.

4. ضرورة قيام علاقات بين الأبنية الكبرى نفسها، سواء كانت علاقات دلالية (سببية، تعليلية، تقابلية، تعاقبية...) أو تركيبية (ترتيب فقرات، وصل، إحالة...) بما يضمن أن تتآزر هذه الأبنية في تشكيل شبكة واحدة لا وحدات معزولة.

5. أنها تمثّل أداة إجرائية مهمّة للقارئ، ولا سيما عند مواجهة النصوص الطويلة، إذ تساعده على الإجابة عن السؤال المحوري: ما موضوع النص؟ أو: ما المحاور الرئيسة التي ينتظم حولها هذا الخطاب؟

6. أنها تُيسّر إنتاج نصوص أخرى ذات صلة بالنص الأصلي، مثل التفسير، والترجمة، والتحليل، والتلخيص؛ لأن إدراك البنى الكبرى يمكّن الكاتب أو الباحث من إعادة صياغة المحتوى في صور مختلفة مع الحفاظ على الهيكل الدلالي الأساس.[1]

وبناءً على ذلك تُعَدّ البنية الكبرى حلقة تنظيميّة حاسمة بين البنية العليا (موضوع النص الكلي) والبنى الصغرى (تفاصيل الجمل والقضايا الجزئية)، وهي التي تُمكّن من الانتقال من تراكم المعطيات اللغوية إلى بناء صورة دلالية واضحة، تُجسّد منطق النص وتُعين على تقويم درجة انسجامه.

تمثّل البنية الكبرى في النصوص بنى دلالية تُجسّد الترابط الكلّي ومعنى النص في مستوى أعلى من مستوى القضايا المفردة أو الجمل المنعزلة. فهي تعبّر عن خلاصة ما ينتظم فيه عدد من القضايا الجزئية في صورة وحدة دلالية أكثر عمومية[2]، بحيث يشكّل تتابع كلي أو جزئي من هذه القضايا محورًا معنويًا مستقلًا داخل النّص.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إنّ للنّص عادة عدّة مستويات من البنية الكبرى؛ إذ يمكن لكلّ مستوى أعلى من تجمّع القضايا أن يُنتج بنية كبرى خاصة به (في فقرة، أو مجموعة فقرات، أو فصل كامل) فتتكوّن لدينا بنية متدرّجة للبنى الكبرى، تتراكب من المستوى المحلي إلى المستوى الشامل الذي يمثّل الصّورة الدّلالية الكليّة للنّص. بهذه الطريقة يغدو الانسجام نتيجة تنظيم هرمي للمعنى، لا مجرّد تتابع خطي للجمل.

---

[1]– البطاشي، **الترابط النّصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب**، ص 123.

[2]– ينظر: فان دايك، **علم النّص مدخل متداخل الاختصاصات**، ص 75.

Scanné avec CamScanner

يُجري فان دايك على الأبنية الكبرى مجموعة من القواعد الإجرائية التي تمكّن القارئ من اختصار النصوص الطويلة، والتركيز على ما هو أولى بالاهتمام في بناء البنية الكلية أو موضوع الخطاب. ويمكن إجمال أهم هذه القواعد على النحو الآتي:

أ. عملية الحذف:

تقوم على مبدأ استبعاد القضايا التي لا يؤدّي حذفها إلى خلل في البنية الكلية للنص، مع الالتزام بقاعدة أساسية هي: عدم جواز حذف قضية تُفترض قبليًا في قضية لاحقة؛ إذ يُعدّ هذا الشرط ضمانًا لـ«الإنشاء الدلالي الجيّد» للبنية الكلية. أما المعلومات العرضية الهامشية، فيمكن حذفها دون أن يخلّ ذلك بالمعنى العام، وإنْ كانت غير قابلة للاسترجاع بعد الإقصاء.

ب. حذف المعلومات المكوّنة للإطار أو للمفهوم:

ويقصد بها حذف المعطيات التي لا تمثّل جوهر الحدث، بل تندرج في إطار الأسباب والنتائج والتفاصيل العادية أو المتوقعة، كالإشارات الروتينية إلى ظروف معلومة بالعرف والسياق. فهذه المعلومات تؤطّر الحدث، لكنها ليست هي محور البنية الكلية، ومن ثم يمكن الاستغناء عنها في عملية التلخيص مع بقاء الفهم العام سليمًا.

ت. عملية التعميم البسيط:

وهي أيضًا قائمة على الحذف، لكن في مستوى أعلى؛ إذ تُدمج المعلومات الأساسية المتقاربة في صيغة أكثر عمومية، فتُستبدل التفاصيل المتعددة بقضية جامعة تعبّر عنها جميعًا. وبهذه الطريقة ينتقل القارئ من كثرة الجزئيات إلى قِلّة من العبارات المكثّفة التي تحفظ الخطوط العريضة لمضمون النص.[1] بعد تطبيق هذه العمليات تصير لدى القارئ صيغة موجزة وواضحة للنص، تحتفظ ببنيته الكلية وتُقصي ما زاد عنها من تفصيلات لا ضرورة لها في بناء الانسجام العام. وهكذا يتّضح أن البنية العليا تعنى أساسًا بـ«شكل النص» ونمطه (كونه حكاية، أو خطابًا حجاجيًّا، أو تقريرًا، إلخ)، في حين تتعلّق البنية الكبرى بمضمونه وأفكاره العامة. فعندما نقرأ نصًّا يعرض سلسلة من الأحداث والشخصيات في سياق سردي، وندرك أنه يحكي واقعة اقتحام مثلًا، فإننا نعي أننا بإزاء حكاية لا إعلانٍ تجاري أو محاضرة؛ وعليه يكون «الحكي» هنا هو البنية العليا، بينما تمثّل الأحداث الرئيسة وما يترابط معها من قضايا عامة البنية الكبرى التي تبلور مضمون النص وتحدّد معالم انسجامه الدلالي.

---

[1]– محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب، ص ص 44– 45.

Scanné avec CamScanner

ثالثا: البنية الصغرى

تُطلق البنية الصغرى على الأبنية النصية الجزئية في مقابل الأبنية الكبرى، وهي ما يوازي في الغالب الجملة أو العبارة أو المتتالية المتصورة من الجمل، أي الوحدات الدنيا في بناء النسيج النصي.[1] ولا تُفهم هذه البنية في ذاتها منعزلة، بل بتوقف استيعابها على ما يحيط بها من جمل أخرى داخل السياق، مما يدل على أنّ الجملة ليست تركيبًا مكتفيًا بنفسه، وإنما يصبح لها وزنها التركيبي والدلالي من خلال التآزر والتضام الذي ينشأ عن اجتماعها مع أخواتها ضمن شبكة نصية متكاملة.

وتتميّز البنية الصغرى بعدد من السمات الأساسية، من أبرزها:

1) أنها تمثل أصغر الوحدات النصية التي يُبنى منها الخطاب، وإن بدت للوهلة الأولى وحدات تركيبية مستقلة.

2) أنّه يُشترط لفاعليتها أن تدخل في علاقات نحوية وتركيبية متبادلة، مثل علاقات العطف والوصل، وعلامات الترقيم، وأسماء الإشارة، وأدوات التعريف، والأسماء الموصولة، وغيرها من الوسائل التي تربط الجمل بعضها ببعض.

3) أنّ وجودها الفعلي لا يتحقق إلا في ظل شبكة نصية متكاملة؛ فالجملة المفصولة عن سياقها تفقد جزءًا كبيرًا من قيمتها الدلالية والترابطية.

4) أنها لا تُدرَك دائمًا في النص بصورة مباشرة، بل تُستدلّ عليها عبر قرائن نحوية ودلالية تشير إلى مواضع التقطيع وإعادة التركيب داخل الخطاب.[2]

وتضطلع هذه الأبنية الصغرى بدور مهم في بيان أنماط التتابع الجُملي المتاحة في أي نص، وفي الكشف عن العلاقات التي تربط هذه التتابعات وأهميتها في تشكيل المعنى، كما تمكّن من تتبّع الكيفية التي تُسهم بها البنية النحوية والدلالية لجملة ما في تحديد البنية النحوية والدلالية لجمل أخرى متجاورة معها داخل النص.[3] وبذلك يمكن القول إنّ البنية الصغرى تمثّل مستوى العمل «الميكروسكوبي» في تحليل الانسجام النصي؛ إذ تكشف كيف تتضافر الجمل في وحدات صغيرة لتُغذّي البنى الكبرى، التي تصبّ بدورها في خدمة البنية العليا للنص، فيتحقق التكامل بين مستويات الشكل والمعنى في الخطاب.

---

[1]- صلاح فضل، **بلاغة الخطاب وعلم النّص**، ص 237.

[2]- البطاشي، **التّرابط النّصي في ضوء التّحليل اللساني للخطاب**، ص ص 133- 134.

[3]- فان دايك، **علم النص مدخل متداخل الاختصاصات**، تر: سعيد حسن بحيري، ص 46.

Scanné avec CamScanner

1. مبدأ السياق:

يُعَدّ مبدأ السياق أحد المبادئ المركزية لفهم الانسجام النصي، إذ يُقصد به مجموع العناصر الخارجية المحيطة بالخطاب، التي تُسهم في نقل المعلومات وتنشيط التفاعل بين المرسِل والمتلقّي. فالجملة – مهما بدت كاملة من حيث البناء النحوي – تظلّ في حاجة دائمة إلى سياق يُسنِد معناها، ويحدّد مقصودها، ويرفع ما قد يعتريها من التباس أو غموض. ولهذا تُلحَق الجمل التي تُورَد في كتب النحو والدراسات اللسانية عادةً بسياقات تأويلية افتراضية،[1] أي تُدرَج في قوالب لغوية وخطابية معيّنة تُعين على استنباط دلالتها، وتسهم في بناء تأويل متماسك لها في ذهن القارئ.

ومن ثَمّ يتّضح أن السياق – بمستوياته المختلفة: اللغوي، والمقامي، والثقافي – لا يُعَدّ عنصرًا مساعدًا فحسب، بل هو شرط أساس في تحقّق الانسجام؛ إذ يوفّر الإطار الذي تُفهَم في نطاقه العلاقات بين الجمل، وتُستحضَر في ضوئه المعرفة المشتركة بين أطراف التواصل، فتغدو القراءة عملية تفاعل بين النص وعالمه الخارجي، لا بين جمل معزولة تُدرَس في فراغ.

ويُستعمل مصطلح السياق في الدرس اللساني الحديث للدلالة على أكثر من مستوى واحد، ويمكن – في إطار مباحث الانسجام – التمييز بين ثلاثة أوجه أساسية له:

1. السياق اللغوي (أو سياق النص): وهو ما يحيط بالجملة من جمل وعبارات داخل النسيج النصي نفسه، بحيث لا تُفهَم الوحدة اللغوية إلا في ضوء ما قبلها وما بعدها من تراكيب.
2. السياق الخارجي (سياق الحال أو الموقف): ويشمل ظروف الخطاب المكانية والزمانية، ووضعية التخاطب، ونوع العلاقة بين المتكلم/الكاتب والمستمع/القارئ، وكل ما يتصل بـ«حال المتكلم والمقام» عند التراث البلاغي.
3. سياق المعارف العامة المشتركة: وهو رصيد الخبرات والمعارف والثقافة المشتركة بين طرفي التخاطب، مما يُفترض أنهم يتقاسمونه سلفًا، فيُبنى الخطاب على أساسه ويُختصر كثير من التفاصيل اعتمادًا عليه.

وينبّه براون ويول إلى أن محلّل الخطاب ملزَم بأخذ هذا السياق بمستوياته المختلفة بعين الاعتبار؛ إذ يتكوّن – في تصوّرهما – من عناصر أساسية هي: المتكلم/الكاتب، المستمع/القارئ، الزمان، والمكان، وكلّها تؤدّي دورًا حاسمًا في توجيه تأويل الخطاب. فكثيرًا ما يؤدّي صدور القول نفسه في

---

[1] – J.M. Adam, op.cit, p 123.

Scanné avec CamScanner

سياقين مختلفين إلى تأويلين متباينين تمامًا، تبعًا لاختلاف المتكلم أو المخاطب أو ظروف المقام.[1] ومن ثَمّ يغدو السياق عنصرًا بنيويًا في بناء الانسجام لا عنصرًا إطار خارجي؛ لأنه يحدد المعنى الممكن، ويضبط أفق الفهم، ويبين للقارئ كيف ينبغي أن تُفهم العلاقات بين الجمل والقضايا في ضوء الموقف التواصلي العام.

ويرى هايمس (1964) أن السياق دورًا مزدوجًا؛ فهو من جهة يضيق مجال التأويلات الممكنة بحيث يمنع القراءات الشاذة أو البعيدة، ومن جهة أخرى يعزز التأويل المقصود ويقوي فرص الوصول إلى قصد الرسالة التي يحملها الخطاب.[2] وبذلك يغدو السياق إطارًا موجّهًا لعملية الفهم، لا يكتفي بإحاطة النص من الخارج، بل يتدخل في توجيه مسار التأويل ورسم حدوده، مستندًا أيضًا إلى ما تراكم لدى المتلقي من تجارب وخبرات سابقة في مواجهة أنماط مشابهة من الخطاب.

ويذهب هايمس إلى أن خصائص السياق قابلة للتصنيف في مجموعة من العناصر المتكاملة، من أهمّها:

- ✓ المرسل: وهو المتكلم أو الكاتب المنتج للقول.
- ✓ المتلقي: وهو المستمع أو القارئ الذي يتلقى الرسالة.
- ✓ الحضور: مستمعون أو أطراف آخرون يساهم وجودهم في تخصيص الحدث الكلامي وتلوينه.
- ✓ الموضوع: مدار الحدث الكلامي وما يدور حوله النص من قضايا.
- ✓ المقام: زمان ومكان الحدث التواصلي، إضافة إلى العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين، من حركات وإيماءات وتعابير وجه وغيرها من العلامات غير اللفظية.
- ✓ القناة: الوسيط الذي يتم عبره التواصل، كالكلام الشفهي، أو الكتابة، أو الإشارة، أو الوسائط الإلكترونية.
- ✓ النظام: اللغة أو اللهجة أو النمط الأسلوبي المعتمد في الخطاب.
- ✓ شكل الرسالة: الصيغة المقصودة للخطاب؛ أهي دردشة أم جدال، أم عظة، أم خرافة، أم رسالة غرامية، أم غير ذلك من الأشكال.
- ✓ المفتاح: ويشمل التقييم أو النبرة الانفعالية للخطاب؛ هل هو وعظي، أم تهكمي، أم مثير للعواطف، إلخ.

---

[1]- ع/ محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب، ص 52.

[2]- ج.ب.براون، ج. يول، تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، دط. المملكة العربية السعودية: النشر العلمي والمطابع ، ص 37.

Scanné avec CamScanner

✓ الغرض: أي الهدف الذي يسعى المشاركون إلى تحقيقه من الحدث التواصلي، وما ينبغي أن يترتّب عليه من نتائج في الواقع أو في أفق التلقي.[1]

انطلاقًا من هذه العناصر يتضح أن السياق – في منظور هايمس – مكوّن بنيوي في إنتاج المعنى؛ فهو الذي يحدّد أفق ما يمكن قوله، وطرائق فهمه، وما إذا كان الخطاب يحقّق انسجامه في وعي المتلقي، تبعًا لمدى انسجام الرسالة مع هذه الأبعاد المقامية والتداولية.

ويؤكّد هايمس أنّ هذه الخصائص السياقية التي سبقت الإشارة إليها ليست جميعًا شرطًا لازمًا في كلّ حدث تواصلي؛ فقد يحضر بعضها ويغيب بعضها الآخر دون أن يُفضي ذلك بالضرورة إلى تعطّل التواصل أو انهيار الخطاب. غير أنّ القيمة التحليلية لهذه الخصائص تزداد كلّما اتّسعت معرفة الباحث أو المحلّل بها؛ إذ «بقدر ما يعرف المحلّل أكثر ما يمكن من خصائص السياق، بقدر ما يُحتمل أن يكون قادرًا على التنبؤ بما يُحتمل أن يُقال».[2] فالإحاطة بأكبر قدر من المعطيات السياقية تمكّن المحلّل من استشراف نوع الخطاب، وتوقّع مساره الحجاجي أو السردي، وفهم مقاصده الضمنية، وهو ما يعزّز قدرته على تقويم مستوى الانسجام في النص، وكيفية تلاؤمه مع شروط المقام وانتظارات المتلقّي.

وبالإضافة إلى تصنيف هايمس هناك محاولة لويسLewis (1972) يقدّم بدوره تصنيفًا لخصائص السياق، غير أنّ غايته تختلف عن غاية هايمس؛ إذ ينصرف اهتمامه إلى توظيف هذه الخصائص في تحديد صدق أو كذب الجملة، أي إنّ مقصده منطقي قبل أن يكون تواصليًا أو تداوليًا. ويمكن إجمال أهمّ هذه الخصائص لديه فيما يأتي:

- العالَم الممكن: أي مراعاة الوقائع التي يمكن أن تكون، أو يُفترض إمكان وجودها، ضمن أفق من العوالم الممكنة التي يُقيَّم في ضوئها صدق الجملة أو كذبها.
- الزمن: اعتبار الجمل المقيَّدة زمنًا، وما يرتبط بها من ظروف زمانية مثل: اليوم، الأسبوع المقبل...، لأن صدق الخبر يتغيّر بتغيّر الإطار الزمني.
- المكان: مراعاة الجمل التي تتضمن إحالة مكانية مباشرة، كقولنا: إنّه هنا، حيث يتوقّف معناها على موضع التلفّظ.
- المتكلم: اعتبار الجمل التي تتضمن ضمير المتكلم (أنا، نحن...)، لما لذلك من أثر في تحديد الجهة التي تُسنَد إليها الأفعال والصفات.

---

[1]– ع/ محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب، ص 53.

[2]– المرجع نفسه، ص 53.

Scanné avec CamScanner

• الحضور: مراعاة الجمل التي تحتوي على ضمائر المخاطب (أنت، أنتم...)، مما يضبط علاقة القول بمن يوجّه إليه.

• الشيء المشار إليه: الاعتداد بالجمل التي تتضمن أسماء الإشارة (هذا، هؤلاء...)، حيث يتوقف تفسيرها على تعيين المشار إليه في الموقف.

• الخطاب السابق: أخذ الجمل التي تحيل إلى ما سبق من القول، عبر عناصر إحالية مثل: هذا الأخير، المشار إليه سابقًا...، بما يؤكد ترابط الملفوظات.

• التخصيص: الانتباه إلى ما يتعلّق بسلاسل الأشياء أو المجموعات أو المتتاليات غير المتناهية، من حيث ضبط مراجعها وحدودها.[1]

ويُلاحظ أن هذه الخصائص متقاربة، بل تكاد تكون متماثلة، مع ما عرضه هايمس وإن اختلفت زاوية النظر؛ فما سماه هايمس "مقامًا" فصّله لويس إلى "زمان ومكان"، وما سمّاه هايمس "موضوعًا" قسّمه لويس إلى "شيء مشار إليه" و"خطاب سابق" وهذا التقاطع يدلّ على أنّ المقاربات المختلفة للسياق – تداولية كانت أم منطقية – تلتقي في الإقرار بأنّ فهم الجملة، والحكم على صدقها أو انسجامها، يظلّ رهينًا بإدراجها في شبكة من المعطيات السياقية التي تضبط معناها وتحدّد إمكان تأويلها داخل الخطاب.

2. مبدأ التأويل المحلي:

يتعلّق هذا المبدأ بما يمكن اعتباره تقييدًا للطاقة التأويلية لدى المتلقي، وذلك من خلال اعتماده على خصائص السياق في تضييق دارة المعاني الممكنة وضبطها في اتجاه معيّن، بدل تركها مفتوحة على جميع الاحتمالات. فهو مبدأ يمسّ، على وجه الخصوص، كيفية تحديد الإطار الزمني الملائم لتأويل مؤشّر زمني مثل «الآن»، أو استحضار الصفات المناسبة لشخص معيّن يُحال إليه بالاسم، كأن يَرِد في النص اسم «محمد» فيقتضي السياق استحضار ملامح مخصوصة له دون غيرها.[2]

ويستلزم ذلك توفّر جملة من المبادئ التأويلية المشتركة التي تكون في متناول المتلقي، وتمكّنه – مثلًا – من اختيار تأويل ملائم ومعقول لتعبير يصدر عن «جون» في مناسبة قولية معينة، بعيدًا عن التأويلات الاعتباطية أو الشاذة.[3] ويرتبط هذا كله بقرائن النص الداخلية التي يفسّر بعضها بعضًا؛ إذ من خلال هذه القرائن يتبيّن للمتلقي موضوع النص، والعلاقات التي تربط بين عناصره، وكيفية تساند المؤشرات السياقية واللغوية في توجيه الفهم نحو معنى منسجم مع البنية الكلية للخطاب.

---

[1]– المرجع نفسه، ص 54.

[2]– محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب، ص 56.

[3]– المرجع نفسه، ص 56.

Scanné avec CamScanner

3. مبدأ التشابه (القياس):

يقوم مبدأ التشابه (القياس) على اعتبار أن فهم الخطاب لا يتمّ في عزلة عن رصيد القارئ من الخبرة النصية، بل يتحقّق عبر مقارنة النص الحالي بنصوص أخرى تشترك معه في القضية أو النمط أو البنية. فالقارئ يستخلص من الخطابات التي سبق أن واجهها خصائص نوعية ومميزات شكلية ودلالية[1]، ثمّ يستعين بها في تفسير النص الجديد، فيقرأه في ضوء تلك النماذج السابقة، ويقيس الحاضر على الماضي.

وبهذا المعنى، يُبنى الفهم والتأويل على معطيين متكاملين:

- ✓ المعطى النصي المباشر، أي ما يقدّمه النص القائم من إشارات لغوية وبنيوية صريحة.
- ✓ والمعطى الخبراتي، أي التجربة السابقة في التعامل مع خطابات مشابهة من حيث الجنس (كالحكاية أو الخطبة أو المقالة) أو من حيث الموضوع أو من حيث الأسلوب.

ومن ثمّ ينظر المتلقي إلى الخطاب الحالي في علاقته بسلسلة من الخطابات التي تشبهه، فيفعّل آليّة القياس النصّي: متى واجه بنية سردية معيّنة، أو نمطًا حجاجيًا معروفًا، أو قالبًا تعبيريا مألوفًا، استحضر تلقائيًا ما ترسّخ في ذاكرته من قراءات سابقة، فيُسقطه على النص الجديد ويستكمل به ما قد يكون من فجوات أو إضمار في الدلالة. وهكذا يسهم مبدأ التشابه في ترسيخ الاتساق؛ لأنّه يربط النص الفردي بشبكة أوسع من النصوص، ويجعل فهمه امتدادًا لتجربة تأويلية متراكمة لا فعلا معزولًا عن سياق القراءة العام.

يرى الأستاذ محمد الشاوش أنّ مبدأ التشابه يسهم إسهامًا مباشرًا في إنجاز التأويل، غير أنّه يميّز بين هذا المبدأ وبين مبدأ التأويل نفسه؛ فالأوّل يرتكز أساسًا على المعارف النصية التي اكتسبها المتلقي من خبرته السابقة في التعامل مع نصوص مشابهة، في حين يقوم مبدأ التأويل على ما يتوافر للقارئ من روابط نصية داخلية وتجارب ذاتية سابقة يفعّلها أثناء القراءة. وبناءً على ذلك فإنّ دراسة التشابه والتأويل معًا تقتضي النظر في ثلاثة مستويات متداخلة:

أوّلًا: مستوى النص المراد تأويله، مع بيان الدور الذي تؤدّيه النصوص السابقة في توجيه فهمه، من خلال ما تخلّفه في ذهن القارئ من أنماط وصور وأبنية يُقاس عليها النص الجديد.

ثانيًا: مستوى التجارب الخاصّة بالمتلقي ومعارفه المكتسَبة، وهي التي يعبّئها في عملية التأويل، فيُسقطها على النص لتفسير مجمل إشاراته وملء فجواته.

---

[1]– المرجع نفسه، ص 58.

Scanné avec CamScanner

ثالثًا: مستوى المعارف النصية المتولّدة من النص نفسه، والتي تصبح بدورها رصيدًا يُستند إليه في تأويل نصوص لاحقة، في إطار سلسلة متواصلة من القراءة والتلقّي.

ويُمكن اختزال هذه المستويات في مجموعتين رئيستين من العوامل:

- الروابط النحوية والمعجمية المتحققة في النص، بما تتيحه من دلائل داخلية على علاقات المعنى والترابط بين الجمل.
- تجارب المتلقي ومعارفه السابقة، التي تشكّل الخلفية التأويلية التي ينطلق منها لفهم الخطاب، وتفعيل مبدأ التشابه بين النصوص، وبذلك يتكوّن الانسجام في نقطة التقاء النسيج اللغوي بالنسيج المعرفي عند القارئ.[1]

4. مبدأ التّغريض (الموضوع):

يُعَدّ التغريض إجراءً خطابيا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنواة الرئيسة للخطاب وبعنوان النص، إذ ينهض بوظيفة تحديد نقطة الانطلاق التي تتجمّع حولها باقي مكوّنات القول. وقد عرّفه براون ويول بأنه «نقطة بداية قول ما»[2]، أي ذلك العنصر الذي يُتَّخذ منطلقًا لتنظيم الخطاب وبناء بقية أجزائه حوله في صورة متتاليات من الجمل المتدرجة ذات بداية ونهاية واضحة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على كيفية تأويل الخطاب وفهم مقاصده.

ولكن بروان ويول لا يعتبر العنوان موضوعًا للخطاب وإنّما هو «أحد التّعبيرات الممكنة عن موضوع الخكاب(...) ووظيفة العنوان هي أنّه وسيلة خاصة قويّة للتغريض».فالعنوان يثير لدى متلقي النّص توقعات قويّة حول ما يمكن أن يكونه موضوع الخطاب.

وفي هذا الأفق يقوم العنوان بدور جوهري؛ فهو لا يُعَدّ – في نظر براون ويول – موضوع الخطاب ذاته، بل يُعدّ أحد التعبيرات الممكنة عن موضوع الخطاب، ووظيفته الأساس كونه وسيلة قويّة للتغريض[3] ؛ إذ يثير في ذهن المتلقي سلسلة من التوقّعات المسبقة عمّا يمكن أن يكون عليه موضوع النص واتجاهه الدلالي. فبمجرّد الاطلاع على العنوان يبدأ القارئ في بناء فرضيات أوّلية حول مضمون الخطاب ونمطه، ثمّ يعود خلال القراءة إلى اختبار هذه الفرضيات في ضوء ما يقدّمه النص من معطيات.

ويقتضي التحليل الدقيق التمييز بين التغريض بوصفه واقعًا قائمًا في الخطاب (أي وجود عنصر مركزي فعلي يدور حوله القول)، وبين التغريض بوصفه إجراءً خطابيا يُستثمر لتطوير عنصر معيّن

---

[1]- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية العربية "تأسيس نحو النّص"، ص ص 170- 171.

[2]- ع/ محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب، ص 59.

[3]- ع/ محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب، ص 60.

Scanné avec CamScanner

وتتمثله داخل النص، كأن يكون هذا العنصر اسم شخص، أو قضية فكرية، أو حادثة تاريخية. وتتعدد الوسائل التي يتم عبرها هذا التغريض، من بينها:

- ✓ تكرار اسم الشخص أو الموضوع المحوري.
- ✓ استعمال ضمير يحيل إليه باستمرار لترسيخه في بؤرة الوعي القرائي.
- ✓ تكرار جزء من اسمه أو وصف ملازم له.
- ✓ توظيف ظروف زمان أو مكان تخدم خاصية من خصائصه أو تحدد دورا من أدواره في فترة معيّنة.[1] ونسوق كمثال على ذلك الخطاب الآتي:

حازم القرطاجني

ولد حازم سنة 608هـ، وقد اشتهر هذا الأخير بنسبته إلى مسقط رأسه حتى عرف بالقرطاجني. وقد نشأ أبو الحسن حازم في وسط محتاز ذي يسار. وقضى طفولته وشبابه في عيش رغيد، متنقلاً بين قرطاجنة ومرسية (...) ووجد من والده خير معلم يوجهه لمعرفة العربية وتعلم قواعدها، والإلمام بمطالعة من قضايا الفقه والعلوم الحديثة. وما ينفع أقبل على دراسة العلوم الشرعية واللغوية وكان ذلك يدعوه إلى التردد باستمرار على مدينة مرسية الشرقية منه للأخذ عن أشياخها أمثال البطروجي والعروضي. وهناك درس كثيراً من أمهات الكتب حتى فاق نظراءه. واكتملت عناصر ثقافته فكان فقيها مالكي المذهب كوالده، نحوياً بصرياً كعامة علماء الأندلس، حافظاً للحديث، راوية للأخبار الأدب، شاعراً.

وعلى ضوء ذلك، حين نقرأ خطابًا يتكرر فيه اسم حازم القرطاجني في العنوان وفي الجملة الأولى، ثم تتعاقب الإحالات إليه بضمائر وأوصاف متصلة، ندرك أن حازم القرطاجني هو تيمة الخطاب، أي نقطة بدايته ومحوره الدلالي الذي تنتظم حوله بقية العناصر. وبذلك يصبح التغريض أداة مهمّة في توجيه الانتباه وتأطير التأويل، لأنه يعيّن للقارئ ما ينبغي أن يظلّ في مركز الرؤية أثناء تتبّعه لتفاصيل النص وانعطافاته الأسلوبية والمعرفية.

ويُضاف إلى مبادئ الانسجام مبدأ ذو حضور خاص في الدراسات القرآنية، هو مبدأ المناسبة، الذي يكشف عن أوجه الارتباط بين أجزاء الخطاب القرآني في مستوييه الجزئي والكلي. وقد درج العلماء على تقسيم هذا المبدأ إلى قسمين رئيسين:

1. **التناسب الداخلي:** ويُقصد به وجوه الارتباط داخل الوحدة القرآنية نفسها، كالسورة أو المقطع، من حيث علاقة الآيات بعضها ببعض، وترتيب الموضوعات، وانتقال الخطاب من معنى إلى آخر في نسق واحد متماسك. فيندرج فيه التناسب بين صدر السورة وخاتمتها، وبين افتتاح المقطع وذروته ونتيجته، بما يبرز وحدة الغرض واطراد المسار الدلالي في السياق الواحد.

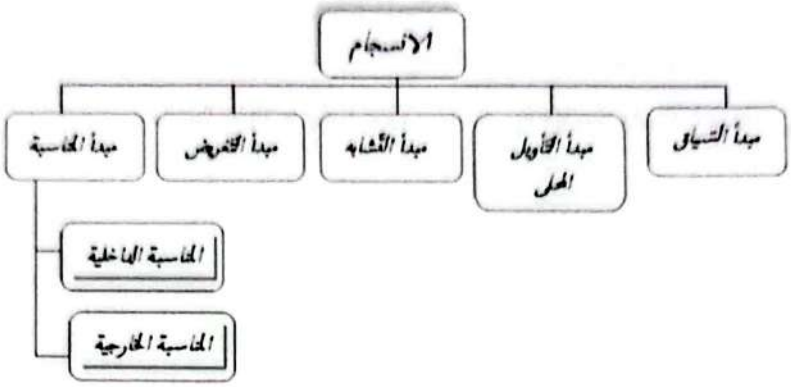
---

[1]- المرجع نفسه ، ص 59.

Scanné avec CamScanner

2. **التناسب الخارجي:** ويتعلّق بوجوه الارتباط بين الوحدات القرآنية المختلفة، كالعلاقة بين سورة وأخرى، أو بين مقاطع متباعدة في الظاهر متقاربة في الغرض أو الموضوع؛ فيبحث في الحكمة من ترتيب السور، وفي تقابل الموضوعات، وفي كيفيات التعالق بين المقاطع بما يجعل المصحف كلًا متناسقًا لا مجرّد تجاور لسور وآيات منفصلة.

ويمكن أن نجمل مبادئ الانسجام في المخطط الآتي:



ومن ثَمّ يمكن إدراج مبدأ المناسبة ضمن مبادئ الانسجام الكبرى، إلى جانب مبدأ السياق، والتشابه/القياس، ومبادئ البنية (العليا والكبرى والصغرى)، إذ يجتمع كلّها في خدمة غاية واحدة هي الكشف عن النّسق الخفي الذي يُوحّد أجزاء الخطاب، ويبيّن كيف ينتقل من تفصيلات متفرقة إلى بناء دلالي وجمالي متكامل.

يتجلّى التناسب الداخلي في القرآن الكريم في أرقى صوره؛ إذ يبرز من خلال الانسجام الدقيق بين الآيات داخل السورة الواحدة، وبين المقاطع داخل السياق الواحد، بحيث يمكن تتبّع خيط دلالي ناظم يربط بين الموضوعات وإن تنوّعت، ويكشف عن وحدة الغرض وإن تعدّدت الأساليب والأنماط التعبيرية. فالعلماء يتأمّلون علاقة كل آية بما قبلها وما بعدها، وعلاقة افتتاح السورة بخاتمتها، وكيفية عود بعض الآيات لتوكيد قضايا تقدّمت أو لبيان نتائجها، فينكشف لهم نسق متين يقطع مع التصوّر القائل بالتفكك أو التبعثر في ترتيب الآيات.

أما التناسب الخارجي فيتجلّى في العلاقات بين السور والأنساق الكبرى للمصحف؛ إذ لا يُنظر إلى السور بوصفها وحدات معزولة، بل باعتبارها حلقات في سياق شامل، تتجاوب موضوعاتها، وتتآزر مقاصدها التشريعية والعقدية والتربوية. لذلك اعتنى المفسّرون ببيان وجه الارتباط بين خواتيم سورة وبدايات سورة تليها، أو بين سور تشترك في موضوعات مركزية كقضايا الإيمان، أو قصص الأنبياء، أو

Scanné avec CamScanner

مجادلات أهل الكتاب، فظهر أن تراتبية المصحف ليست اعتباطية بل يخضع لرؤية مقصودة في بناء عالم قرآني منسجم.

وإذا جمعنا هذه المبادئ – مبدأ السياق، ومبدأ الخطاب والقياس، ومبادئ البنية (الجزئية والكبرى والصغرى)، ثم مبدأ المناسبة بنوعيه – أمكن القول إن الانسجام النصي يُفهم اليوم في إطار شبكة متكاملة من الآليات: آليات لغوية (نحوية ومعجمية)، وآليات دلالية (تراتبط القضايا والبنى الكبرى)، وآليات تداولية ومعرفية (السياق، والخبرة السابقة، والعرف النوعي)، وآليات مخصوصة بالنص القرآني (التناسب الداخلي والخارجي). كلّها تتضافر للكشف عن أن النص – ولا سيما النص القرآني – ليس مجرد تتابع جُمل، بل هو بناء كلّيّ مقصود تتساند أجزاؤه في خدمة دلالته العليا وغايته الهدائية.

Scanné avec CamScanner



تتعدد عمليات الانسجام وآلياته بتعدّد تصوّرات علماء النص، غير أنّه يمكن التركيز على بعض الآليات الكبرى التي تحظى بإجماع نسبي في الدرس النصي، ومن أهمّها:

1. ***الخلفية المعرفية:*** يُطلق بعض الباحثين على هذه الآلية اسم الإطارات المعرفية، ويقصدون بها مجموع المعلومات والخبرات والتصوّرات التي يحملها المتلقي، وتمكّنه من التأويل والتفسير والتحليل. فمعالجة النص لا تبدأ من فراغ، بل تعتمد – في جزء أساسي منها – على ما تراكم لدى القارئ من معارف سابقة، كوْنها رصيدًا يُستدعى لحظة قراءة النص الجديد.

فالقارئ المتمرّس يحتفظ في ذاكرته بـ الخطوط العريضة للنصوص والتجارب التي سبق أن تعامل معها، فيستحضرها لا شعوريًا كلما واجه نصًا جديدًا، فيقيس هذا على ذاك، ويقارن، ويعيد ترتيب المعنى في ضوء ما سبق له قراءته. [1] ولتقريب الصورة، إذا واجه القارئ نصًا جاهليًا منسوبًا إلى شاعر من شعراء الجاهلية، فإنّ فهمه العميق لهذا النص يقتضي إلمامه – ولو إجمالًا – بالشعر العربي القديم، وبخاصة الشعر الجاهلي، إضافة إلى معرفته بتصنيفات النقد القديم، وخصائص المعلقات، وموضوعات الفخر والحماسة والمدح والهجاء وغيرها.

كلّ هذا يشكّل الإطار الذهني والمعرفي الذي يقرأ به القارئ نصّه؛ فما يستحضره من تمثّلات حول مجال النص، وجنسه، ونمطه، وخلفيته النظرية، إنما يعمل كمنظومة منظمة في الذاكرة. ولهذا يذهب الباحثون إلى أنّ تمثيلات المعرفة تتميّز بأنّها منظمة تنظيمًا ثابتًا نسبيًا، كوحدةٍ متكاملة من المعرفة الجاهزة القابلة للاستدعاء عند الحاجة، وهو ما يسهم في تسريع الفهم، وتيسير إدراك الانسجام بين أجزاء النص ومعطياته. [2]

2 .الأطر(Frames)

تُعدّ نظرية الأطر من أكثر النماذج تأثيرًا في تمثيل الخلفية المعرفية، وقد وضع أسسها مارفن مينسكي في سياق أبحاث الذكاء الاصطناعي، قبل أن تُستثمر في تحليل الخطاب. والأطر، في جوهرها، تمثيلات نموذجية جاهزة لوضعية معيّنة؛ أي قوالب معرفية تُخزَّن في الذاكرة، وتستدعى عند مواجهة مواقف مشابهة.

---

[1]– **محمد خطابي، لسانيات الخطاب، مدخل لانسجام الخطاب** ، ص 61.

[2]– **المرجع نفسه، ص 62.**

Scanné avec CamScanner

يقرّر مينسكي أنّ الشخص حين يواجه موقفاً جديداً، لا يعالجه كما لو كان تجربة معزولة تماماً، بل يبحث في ذاكرته عن بنية معرفية سابقة تُشبه هذا الموقف، وهي ما يُسمّى «الإطار المعرفي»، ثم يشرع في تكييف هذا الإطار مع الواقع الراهن بتعديل بعض التفاصيل بحسب الضرورة.[1] فالقارئ حين يقرأ مثلاً نصًا عن «زيارة مريض» أو «مجلس قضاء» أو «حفل زفاف»، يستدعي فورًا الإطار النموذجي لكلّ واحد من هذه المواقف: الشخصيات المعتادة، تسلسل الأحداث، الأفعال المتوقعة، والعبارات الشائعة... ثم يقارن بين ما يقرأه وبين ما يتوقّعه.

من هنا يتّضح أن الأطر ليست مجرّد معلومات متفرّقة، بل هي بنى منظّمة تُوجّه الفهم، وتساعد على ملء الفجوات، واستباق ما يمكن أن يجيء في النص، ومن ثَمّ فهي أداة أساسية في تحقيق الانسجام؛ لأنّ النص ينسجم – في وعي المتلقي – بقدر ما يتلاءم مع الأطر المعرفية المخزونة في ذاكرته، أو بقدر ما ينجح في تعديل تلك الأطر وتطويرها ضمن مسار قراءة فعّال.

وبناءً على ما سبق، يمكن اعتبار الخلفية المعرفية والأطر وجهين لآلية واحدة كبرى: آلية توظيف المعرفة السابقة في بناء المعنى، وترسيخ الانسجام بين النص وعالم القارئ؛ فكلما كان هذا الرصيد أوسع وأكثر تنظيمًا، كان القارئ أقدر على فهم النصوص المعقّدة، واستيعاب ترابطها الداخلي والخارجي.

وتُعدّ الأطر من البنى المعرفية الجاهزة التي يستحضرها الذهن البشري عند مواجهة خطاب معين، إذ تمثل نماذج ذهنية معيارية لوضعيات مألوفة في الواقع الاجتماعي والثقافي. فالإنسان، حين يستقبل كلمة مثل المنزل، لا يحتاج إلى استرجاع تفاصيله المادية من سقفٍ وأبوابٍ ونوافذ، لأنّ هذه المكوّنات مدمجة سلفاً في بنيته المعرفية نتيجة التجربة السابقة والتفاعل الثقافي.[2] إنّ هذه المعرفة المخزّنة في الذاكرة طويلة الأمد تُستدعى تلقائياً عند معالجة الخطاب، مما يسهم في اقتصاد الجهد الإدراكي ويُسهّل عملية الفهم.

وعلى هذا الأساس، حين يُذكر في خطاب ما موقفٌ مثل الذهاب إلى مركز الاقتراع، لا يجد المتلقي ضرورة في استفسار عن الإطار المكاني أو الإجرائي للحدث، لكون تلك العناصر متضمّنة ضمن إطار عملية التصويت. فالمتكلم يفترض مسبقاً أنّ للمتلقي خبرة معرفية واجتماعية كافية تُمكّنه من ملء الفراغات التأويلية دون تصريح صريح بكل التفاصيل.

---

[1]- ج.ب.براون، ج. يول، **تحليل الخطاب**، تر: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، دط. المملكة العربية السعودية: 1994، النشر العلمي والمطابع، ص 285.

[2]- محمد خطابي، **لسانيات الخطاب، مدخل لانسجام الخطاب**، ص 63.

Scanné avec CamScanner

تتضح أهمية الأطر هنا في كونها جسوراً بين اللغة والمعرفة، إذ تمكّن الخطاب من تحقيق الانسجام رغم الإيجاز أو الحذف. فهي تمثل خلفية ثقافية ومعرفية مشتركة تُوجّه التأويل وتحدد مقاصد المتكلم، ما يجعل عملية التواصل أكثر سلاسة وفعالية. ويمكن القول إنّ دراسة الأطر تُمكّن الباحث من الوقوف على الكيفية التي يُبنى بها المعنى في الخطاب، ليس فقط من خلال البنية اللغوية، بل من خلال المعرفة المشتركة التي تشكّل الشرط المسبق لكل فعل تواصلي ناجح.

يربط خطاب لسانيات النص بين مفهوم الانسجام وما يُسمّيه المعرفة الخلفية، ومن ضمنها الأطر، بوصفها شرطًا لتماسك البنية الدلالية العميقة للنص، في مقابل الاتساق الذي يُعنى بالوسائل اللسانية الظاهرة كالضمائر وأدوات الربط وغيرها. فالانسجام لا يتحقق فقط بانتظام العلامات اللغوية، بل كذلك بقدرة القارئ على وصل عناصر النص بأطره المعرفية السابقة، وتكوين صورة كلية متماسكة عن موضوع الخطاب.

وعليه، فإن الأطر تمثل إحدى الآليات الخفية التي تفسّر كيف يمكن لنصٍّ ما أن يبدو «منسجمًا» حتى مع كثرة الحذف والإضمار، لأن القارئ الكفء يملأ تلك الفراغات استنادًا إلى أطر راسخة لديه عن المواقف، والأدوار، والعلاقات الاجتماعية، والفضاءات التي يحيل إليها النص.

مثال تطبيقي:

لو أخذنا خطابًا بسيطًا من قبيل: «توجّه المواطنون صباح اليوم إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم»، فإنّ النص لا يصرّح بتفاصيل كوجود صناديق، وأوراق تصويت، وهيئة إشراف، وإجراءات قانونية، لكنه يثير في ذهن المتلقي إطار «العملية الانتخابية» بكل ما يتضمنه من أدوار وإجراءات. وبفضل هذا الإطار يستطيع المتلقي أن يفهم الخطاب فهما كاملا رغم غياب هذه التفاصيل عن سطح النص، لأن البنية المعرفية المرتبطة بالانتخابات مُخزّنة سلفًا في ذاكرته نتيجة الخبرة الاجتماعية والإعلامية.

وبصورة مماثلة، عندما يرد في نص أدبي تعبير مثل «عاد متأخرًا إلى البيت»، يُستدعى إطار «المنزل» بما فيه من علاقات أسرية، وقواعد ضمنية للضيافة أو الانضباط، وضغوط اجتماعية، فيُفسَّر التأخر لا بوصفه معلومة زمنية فحسب، بل بوصفه حدثًا ذا دلالات نفسية واجتماعية وثقافية.

إذا رغبت، يمكن الانتقال في خطوة لاحقة إلى تطبيق أوسع على نص سردي (قصة قصيرة أو مقطع روائي) وتحليل الأطر التي يستدعيها، أو إلى ربط مفهوم الأطر بنظرية «الدلالة الإطارية» عند فيلمور وكيف تلقّتها اللسانيات العربية الحديثة.

Scanné avec CamScanner



ب- المدارات:

إن مفهوم المدارات، الذي نرجع به الأستاذ محمد خطابي المصطلح الأصلي Schank، يشير إلى بنية ذهنية أو معرفية تعنى بتنظيم تسلسل الأحداث حسب أنماط مخصوص. وقد ربط خطابي هذا المفهوم بما يسميه "المعرفة الخلفية"، غير أنه حصر "المدار" بالدور الذي تمثل أسئلة الخطاب الحجاجي[1]، أي البنى التي تتحكم في ترتيب الوقائع واستدعاء العلاقات بينها داخل النص.

وقد طور روجي شانك (Roger Schank) هذا التصور حين طبقه على فهم النصوص، مقترحا منهجا تحليليا سماه النحو المفهومية (Conceptual Dependency). يقوم هذا المنهج على تمثيل المعنى داخل الجملة عبر بناء شبكة من العلاقات المفهومية يطلق عليها "الجدول من". تضم هذه الشبكة مفاهيم مترابطة بعلاقات دلالية يصفها شانك بأنها "كيميائية"[2]، أي صلات تتيح تأويل الجمل ضمن إطار إدراكي كلي ويطها ببعضها بعضا داخل النظام المفهومي العام.

مثال ذلك:

(أ) أكل جون الآيس كريم بملعقة.

(ب) ؟ تناول جون الآيس كريم بملعقة مملوءة إلى حد.

ويشير براون ويول (Brown & Yule) إلى أن إحدى مزايا هذا المنهج هي قدرته على تمثيل ما يتجاوز المعطى اللغوي الظاهر على الصفحة، إذ يُظهر كيف تتأسس عملية الفهم على الروابط المعرفية غير المصرح بها لغويا. فالفهم جملة بسيطة منطقة مثلا بأكل جون الآيس كريم، لا يتحقق إلا من خلال استحضار العلاقة بين "الآيس كريم" و"ثم جون"، وهو ما يدخل ضمن "معرفة العالم" التي تتجلى في الترجمات المفهومية للمعنى(التصورات الذهنية).

وقد أعطى شانك وراسيك (Schank & Rassick) تحليل المدارات بإضافة ما يُعرف بـ الفهم المؤسس على التوقع .(Expectation–Based Understanding) فحين يواجه المتلقي جملة تتحدث عن مريض في طريقه إلى... فإن الذهن البشري يحشد سلسلة من التوقعات مثل "مستشفى"، "مركز صحي"، "عيادة الطبيب"، وهذه التوقعات ذات طبيعة تصورية أكثر منها معجمية، لأنها تبنى على البنى الذهنية التي تنظم تجاربنا السابقة لا على مفردات اللغة فقط.

من هنا، يتبين أن مفهوم المدونة أو المدار يمثل الأساس النظري لفهم تسلسل الأحداث في الخطاب السردي، إذ يُسهم في بناء تمثيلات معرفية تمكن القارئ أو المستمع من توقع ما سيأتي استنادا إلى خبرة سابقة منظمة في شكل نصوص ذهنية. وقد وجد هذا المفهوم تطبيقا واسعا في مجالات تحليل

---

[1]- ج.ب.براون، ج. يول، **تحليل الخطاب**، تر: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، ص288.

[2]- المرجع السابق، ص 64.

Scanné avec CamScanner

القصص والحكايات، خاصة تلك المتعلقة بحوادث السيارات وغيرها من المواقف الحدثية المتكررة، كما امتد إلى مجال الذكاء الاصطناعي حيث استثمر في نمذجة طريقة الإنسان في فهم الخطاب وتفسير المعنى غير المصرّح به مباشرة.[1]

[1]– محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب، ص 65.

Scanné avec CamScanner



تاريخ النص في الدراسات العربية القديمة

تمثل الدرس النحوي العربي القديم حقلاً من المعارف اللغوية، ما يعني أنه في المقابل لحقول معارفية أخرى، فالمصطلح يعني مفهوم قائم في ذاته، يتعلق بمقابلات النص المعروفة من أمثال: فقه اللغة، وتاريخ النص، وعلم النص، وبقية مركبات المجال المعرفي، فقد اشتغل علماء العربية في إطار مقارباتهم اللغوية والنصية، وبعد المكونات المضمونية والدلالية التي تخص النص لمعالجته وبحثه الداخلي، دون أن يتعدوا المستوى نحو المتمثل في الدراسات المعاصرة.

نجد في هذا السياق عدد من المفاهيم التراثية كانت لصيقة المشتغل بتاريخ النص من أهمها:

- التطور عند عبد القاهر الجرجاني الذي يعني لديه البلاغة في ترتيب العلاقات بين الكلمات والجمل داخل السياق.
- مفهوم الجهوية عند الجاحظ الذي يعني ملاءمة الكلام لمقتضى الحال بحسب المتلقي.
- فصل المقال عند ابن هشام، الخاص بمهارة الانتقال بين مقاطع الخطاب مع المحافظة على انسجامه.
- الانسجام الفصيل عند حازم القرطاجني، حيث يعمل الكلام وفق أجزاء يخدمها بعض لتحقيق الجودة البناء النصي فضلاً عن ما يمثل تحققه أيضاً بالانسجام النصي في جهود علماء النص الذين اهتموا بمثل وجود الارتباط بين الآيات والنص في القرآن الكريم، وكذا لمفاهيم مجتمعة عند مقاربات صبيحة أو قريبة في التنظير العربي لحديث تاريخ النص وانسجامه.

وبهذا فإن النص من تطوير الذي أنجع مقاربة أن تاريخ النص في الدرس العربي القديم كان مجزأة على مقال حاله لم يصبح في نظرية واحدة لسببة كما هو الحال في لسانيات النص الحديثة، كأنه حضر في صورة مبادئ عمل وإنجاز فحسبة حافلت لتحليل العلماء مع الخطاب.

في البلاغة يجد عبد القاهر الجرجاني بل التنظيم بحسن ترتيب المعاني في سياقها، بحيث لا تبدو الصياغة الجيدة على مطابقة مقتضيات الحديث أي على مواقعها من جودة وعلاقاتها بما قبلها وبعدها، وهذا جوهر الذي الاشتغال النصي من حيث العلاقات النحوية والدلالية بين الجمل، وفي الحد الأدنى هذا الجاحظ معتبرين الجودة قائمة على ملاءمة أجزاء الكلام بعضها لبعض وبين المخاطب والمقام، وهو ما

Scanné avec CamScanner

يقتضي وعيًا بوحدة النص لا باعتباره تجميعًا لجمل متجاورة، بل بناءً متناميًا يحقّق غرضًا تواصليًا محدّدًا.

أما حازم القرطاجني، فقد نظر إلى «تماسك الفصول» في القصيدة والخطبة على أنه شرط في تمام الفنّ، إذ لا تُحمد عنده القطع المتنافرة، بل يُشترط أن يتولّد بعض الكلام من بعض في مسار تنظيمي واضح، بما يقارب ما يسمّيه الدارسون اليوم «البنية الكلّية للنص» و«تطوّر موضوعه». وكذلك فعل علماء التفسير حين بحثوا في وجوه الارتباط بين الآيات والسور، من خلال ما عُرف بمبحث «المناسبة»، فدرسوا علاقات التعليل والسببية والتفريع والاعتراض وغير ذلك، مُدركين أن فهم دلالة النص القرآني يقتضي النظر في شبكة العلاقات بين وحداته، لا في كل آية على حدة.

انطلاقًا من ذلك، يمكن القول إنّ ما تقدّمه لسانيات النص المعاصرة من مفاهيم مثل الاتساق (cohesion)والانسجام(coherence) ، والعلاقات الحجاجية والسببية، يجد جذورًا عميقة في التراث العربي، لكن ضمن مصطلحات ومقاصد مغايرة. وتكمن أهمية إعادة قراءة هذه الجهود اليوم قراءةً نصّية في أمرين:

1. استعادة الوعي بأن التراث العربي لم يكن غريبًا عن فكرة «النص» كوحدة للتحليل، وإن عبّر عنها بآليات ومفاهيم بلاغية ونحوية وتفسيرية.
2. إمكان بناء جسور حوار حقيقية بين مناهج لسانيات النص الحديثة وهذه الأسس التراثية، بما يثري النظرية ويمنح الدرس العربي المعاصر شرعيةً مزدوجة: الانفتاح على المناهج الجديدة، والاتكاء على رصيد أصيل في فهم طبيعة النص وترابطه.

ويمكن عدُّ كتاب «الكتاب» لسيبويه (ت 180هـ) من أقدم الشواهد على حضور حسّ نصي في الدرس النحوي العربي؛ إذ لا يكتفي فيه بوصف البنية الإعرابية المعزولة، بل يلتفت إلى معيار «الاستقامة» في الكلام من حيث معقوليته وانسجامه في السياق. فهو يميّز في باب «الاستقامة من الكلام والإحالة» بين أقسام متعدّدة: كلام مستقيم حسن، وكلام محال، وكلام مستقيم لكنه كاذب، وآخر مستقيم قبيح، إضافة إلى ما يجمع بين الإحالة والاستحالة. فيضرب مثالًا للاستقامة الحَسَنة بقول المتكلم: «أتيتك أمس وسآتيك غدًا»، حيث ينتظم الزمان والمعنى في نسق مقبول، ويقابل ذلك بالمستقيم الكاذب مثل: «حملتُ الجبل وشربتُ ماء البحر»، حيث البنية النحوية سليمة لكن مدلولها مخالف للواقع. أمّا «المستقيم

Scanné avec CamScanner

القبيح» فيمثّله بتراكيب يُخرَج فيها اللفظ عن موضعه الملائم نحو: «قد زيدًا رأيت» و«كي زيدٌ يأتيك»، في حين يجمع المثال: «سوف أشرب ماء البحر أمس» بين الكذب والاستحالة الزمنية في آن واحد. [1]

تدلّ هذه التصنيفات على أن سيبويه لا ينظر إلى الجملة بوصفها تركيبًا شكليًا فحسب، بل يربط سلامتها بمدى انسجامها الدلالي والزمني والمنطقي، وهو ما يمثّل نواة مبكّرة لما ستطوّره لسانيات النص لاحقًا تحت عناوين مثل الانسجام الدلالي، والاتساق الزمني، والمعقولية النصية. وبهذا يتبيّن أن ترابط النص في التراث العربي لم يكن غائبًا، بل تبلور في إطار مفاهيم بلاغية ونحوية ونقدية متفرّقة، يمكن اليوم إعادة قراءتها في ضوء مناهج لسانيات النص المعاصرة.

يُستفاد من نصّ سيبويه المتقدّم أنّه لا يكتفي بوصف البنية النحوية للجملة، بل يمارس – في جوهره – نوعًا من التحليل النصّي يبرز في جملة من الخصائص، من أهمّها ما يأتي:

أولًا: يتجاوز النظرَ في اللغة حدودَ الإعراب والتركيب إلى فحص **المستوى الدلالي**، من حيث معقولية الجملة واتّساق مدلولها مع الواقع الخارجي؛ فهو يفرّق بين الكلام المستقيم الحسن، والمستقيم الكاذب، والمحال، والمستقيم القبيح، على أساس تداخل البنية مع الدلالة، لا على أساس صحة الإعراب وحدها. وهذا التصنيف يوازي – في المنظور النصي الحديث – الاهتمام بالبعد الاتصالي للنص، أي بمناسبة الملفوظ لسياقه ولمقتضى الحال، لا بمجرد صحته النحوية الشكلية.

ثانيًا: يركّز سيبويه على **الرسالة** التي يحملها الكلام من حيث مطابقتها للواقع وإمكان قبولها من طرف المتلقي؛ فتمييزه بين «المستقيم الكذب» و«المستقيم الحسن» يقوم على معيار صدق الرسالة وقابليتها للتصديق، وهو ما يقارب ما يُعرف في لسانيات النص بعامل «المقبولية»، أي مدى استعداد المتلقّي لقبول الخطاب بوصفه ممكنًا ومعقولًا داخل العالم الذي يفترضه النص. وبهذا يربط النحوي القديم بين البنية اللغوية ووظيفة الخطاب التداولية، فيسبق – وإن بصورة جنينية – بعض ما تنظّر له اللسانيات النصية المعاصرة.

ويزداد هذا البعد النصي وضوحًا في حديث سيبويه عن **الضمير العائد** وأثره في حسن الكلام؛ إذ يقرّر أنّ حذف الضمير الذي يحيل إلى سابقةٍ ظاهرة يفضي إلى خلل في بنية الخطاب، لأنّه يقطع سلسلة الإحالة المرجعية التي يقوم عليها تماسك النص. فالأمثلة من قبيل: «يوم الجمعة ألقاك فيه»، و«أقلّ يومًا لا ألقاك فيه»، و«مكانكم قمتُ فيه»، و«يوم الجمعة صمته» مبنية على وجود ضمير (الهاء) يعود على

---

[1]– عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون،ط. القاهرة: 1977، مكتبة الخانجي، ج1 ص ص 25-26.

Scanné avec CamScanner

متقدّم هو «يوم الجمعة» أو «مكانكم»، بحيث يشكّل هذا الضمير حلقة وصل بين الجملة الحالية وعنصر سابق في السياق.

ينبّه سيبويه إلى أنّ حسن الكلام يتطلّب عدم بناء الفعل على الاسم السابق من غير أن تُذكر علاقة الإضمار التي تربطهما؛ لأن إسقاط هذه العلاقة يخرج التركيب من كونه كلامًا محكمًا إلى كلام يشوبه الاضطراب، فيُشبه ما يُعرف اليوم في لسانيات النص بانقطاع «سلسلة الإحالة» التي تتيح للقارئ أو السامع تتبّع مرجع الضمائر والروابط داخل النص. وعلى الرغم من أنّ سيبويه يقرّ بإمكان ذلك في الضرورة الشعرية، إلا أنّه يصفه بأنّه «ضعيف في الكلام»، أي غير مفضّل في الاستعمال الفصيح[1].

ويأتي تعليق السيرافي مكمّلًا لهذا المنظور حين يقرّر أنّ حذف الهاء لا يُستحسن إلا في مواقع مخصوصة هي الصلة والصفة والخبر، وأنّ حذفه في الخبر قبيح[2]؛ أي إنّ موضع الإحالة المرجعية ليس سواءً في جميع التراكيب، بل تتفاوت درجته قبولًا بحسب الموقع النحوي ووظيفة الجملة. وهذا التمييز يكشف وعيًا دقيقًا بالعلاقة بين الإحالة والبنية النحوية من جهة، وبين الإحالة ووظيفة الجملة في بناء المعنى العام للنص من جهة ثانية.

انطلاقًا من هذه الشواهد، يمكن القول إنّ تفكير سيبويه والسيرافي لا ينحصر في «الجملة» بمعناها الضيق، بل يتطلّب افتراض سياق أوسع يضمّ الجمل المتعاقبة، ويقيم بينها روابط إحالية وزمانية ومنطقية؛ أي إنهما يشتغلان ضمن ما نسمّيه اليوم «مستوى النص» وإن لم يُصرّحا بذلك مصطلحيًا. وعليه، فإنّ إعادة قراءة هذا التراث في ضوء لسانيات النص الحديثة لا تكشف عن توازيات عابرة فحسب، بل تتيح بناء حوار نظري حقيقي، يبيّن كيف أسهمت المفاهيم العربية القديمة – من قبيل الاستقامة، والإحالة، والنظم – في تأسيس وعي مبكّر بترابط النص وتماسكه، يمكن اليوم تطويره ضمن أطر معرفية أكثر شمولًا.

النّظم عند عبد القاهر الجرجاني

انشغل عبد القاهر الجرجاني بالنص القرآني انشغالًا تأسيسيًا، وجعل سرّ إعجازه في نظمه لا في مفرداته المعزولة؛ إذ بيّن في «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» و«الرسالة الشافية» أن ألفاظ القرآن من حيث هي ألفاظ عربية مشتركة بين العامّة والخاصّة من العرب، لكنّ موضع التفرّد إنما يكمن في طريقة ترتيبها وتعالقها داخل السياق، بحيث تتساند التراكيب لتشكّل نسيجًا دلاليًا وبلاغيًا لا يُضاهى.

---

[1]- ينظر: سيبويه، **الكتاب**، تح: عبد السلام عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة: 1988، ج1 ص 84...87.

[2]- المصدر نفسه، ص 87.

Scanné avec CamScanner

فليس الامتياز – في نظره – في الكلمة منفردة، بل في كونها جزءًا من بناء تركيبي مقصود، تنتظم فيه العلاقات بين أجزاء الجملة، ثم بين الجمل بعضها مع بعض، في توليد نصّ متماسك تُحكم فيه الروابط بين أطراف الكلام.[1]

على هذا الأساس شيّد الجرجاني نظريته في النظم بوصفه جوهر البلاغة ومفتاح الإعجاز؛ فهو يصرّح بأن النظم «ليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض».[2] ، أي إن القيمة الجمالية والدلالية تتولّد من شبكة العلاقات النحوية والدلالية التي تربط الألفاظ والجمل، لا من الصفات الذاتية للألفاظ منفردة. ومن ثمّ، يغدو النظم عنده فنًّا في اختيار الألفاظ الملائمة، وترتيبها وفق مقتضى المعنى والمقام، وربطها بعلائق الإضافة والبدل والعطف والشرط والسببية وغيرها، بحيث يصبح الكلام بنيةً متكاملة لا يمكن تفكيكها إلى عناصر مبعثرة دون أن يفقد خاصيّته البلاغية.

وتتّسع فكرة النظم عند الجرجاني لتلامس ما نسمّيه اليوم «ترابط النص»؛ فحين يؤكّد أن النظر ينبغي أن يتّجه إلى «معاني النحو» وإلى كيفيات إسناد الفعل إلى الفاعل، وتقديم ما حقّه التأخير وتأخير ما حقّه التقديم، وحذف ما يُفهم من السياق وذكر ما يحتاج إلى البيان، فإنه في الحقيقة يربط بين المستوى النحوي والمستوى النصّي والبلاغي في آن واحد. وبهذا المعنى، يمكن قراءة نظرية النظم بوصفها مقاربة مبكّرة لانسجام الخطاب، تُظهر أن العرب لم يقفوا عند حدود الجملة المفردة، بل درسوا العلاقات التي تجعل من مجموع الجمل نصًّا متماسكًا، يحمل رسالة واضحة، ويستجيب لمقتضيات المقام والذوق في آن واحد.

نال عبد القاهر الجرجاني اهتمامًا واسعًا من قِبل الباحثين والدارسين المحدثين، ولا سيّما عند تناولهم مؤلفه دلائل الإعجاز ونظريته في النظم، لما لهما من أثر بالغ في تطور الفكر البلاغي واللغوي العربي. غير أنّ كثيرًا من هذه الدراسات أغفلت الإشارة إلى ما تنطوي عليه آراؤه من تمهيد رائد ومبكر لما يُعرف في الدراسات اللسانية الحديثة بقواعد التماسك النحوي[3]، وهو أحد المحاور الرئيسة في علم النص أو اللسانيات النصية. ومن خلال تحليل نصوص الجرجاني، يتبيّن أنّه، عن وعيٍ علميٍّ أو بدونه، قد تناول عددًا من المفاهيم التي تشكّل الأساس النظري لما أصبح لاحقًا يمثل ما يُعرف اليوم بقواعد التماسك النحوي.

---

[1]– حسن عبد القادر، **شرح وتفسير الشّافية في الإعجاز مع دراسة وجوه الإعجاز**، ط1. القاهرة: 1998، دار الفكر العربي، ص 24.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، صحّح أصله: الشيخ محمد عبده ، محمد التركزي الشنقيطي، تع: الشيخ محمد رشيد رضا، ط2. بيروت: 1998، دار المعرفة، ص 15.

[3]– إبراهيم خليل، **في اللسانيات ونحو النص**، ط 1، عمان: 2007، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ص 213.

Scanné avec CamScanner

ومن الإشارات النّصية أيضا تحديده مفهوم النّظم؛ يقول: «اعلم أن ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرّسوم التي رُسمت لك فلا تخلُ بشيء منها...»[1]. يرى عبد القاهر الجرجاني في هذا النص أنّ النظم ليس سوى إحكام بناء الكلام وفق مقتضيات علم النحو، بحيث تُرتّب الألفاظ وتُنسّق في تراكيبها على أساس ما تفرضه القواعد النحوية وأصولها من علاقات بين الكلمات. فالنحو عنده ليس مجرد ضبط للأواخر، بل هو منظومة من القوانين والمناهج التي تضبط كيفية ارتباط الأسماء بالأفعال والحروف، وتتحكم في أساليب التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتعريف والتنكير، بما ينعكس مباشرة على دقة المعنى وبلاغة التعبير. ومن هنا يشدّد الجرجاني على ضرورة عدم الزيغ عن هذه المناهج، وحفظ «الرسوم» المرسومة من قِبل النحاة، لأن الإخلال بها يؤدي إلى فساد النظم واضطراب الدلالة، فتصبح الجملة منثلمة في معناها وإن بدت صحيحة في ظاهر ألفاظها. وبذلك يُؤسّس الجرجاني لرؤية تجعل من الالتزام الواعي بقواعد النحو شرطًا بنيويًا في إنتاج النص البليغ، وتمهّد من ثَمّ لما يُعرف في الدراسات الحديثة بمبدأ التماسك النحوي في بنية الخطاب.

وقال أيضا: «ليس النّظم شيئا غير توخي معاني النّحو وأحكامه فيما بين الكلم».[2] يذهب عبد القاهر الجرجاني في هذا النص إلى تقرير أنّ النظم، في جوهره، هو توخّي معاني النحو وأحكامه في العلاقات القائمة بين الكلمات، لا مجرد ترتيبٍ آليٍّ للألفاظ في السلسلة الكلامية. فهو يؤكّد أن ضمّ لفظة إلى أخرى، ما لم تُبنَ بينهما علاقة نحوية ودلالية منسجمة، لا يُنتج فصاحة ولا يحقّق بلاغة؛ إذ لو كان مجرّد التجاور اللفظي كافيًا، لكان تركيب مثل «ضحك خرج» مقبولًا في الفصاحة، مع أنّه تركيب شاذّ لا يستقيم معنى ولا تركيبًا. ومن ثَمّ يربط الجرجاني مفهوم النظم بكيفية ضمّ الألفاظ بعضها إلى بعض في ضوء ما تقتضيه الروابط النحوية من إسناد وتعلّق وتخصيص وتقييد[3]، بحيث يغدو النظم عملية واعية لاختيار مواقع الكلمات ووظائفها في البنية التركيبية بما يضمن انسجام الدلالة واتساقها. وبهذا يقدّم الجرجاني تصورًا نظريًا يجعل من النحو بعدًا دلاليًا إنشائيًا في بناء النص، لا مجرّد آلية لضبط الأواخر أو انتظام الأشكال.

يتناول عبد القاهر الجرجاني في هذا الموضع قضية الفصل والوصل بوصفها من أدقّ مظاهر النظم وأعمقها أثرًا في البيان؛ إذ يقرّر أنّ حسن سبك الكلام يتوقّف على معرفة ما ينبغي أن يُعطف من الجمل وما ينبغي أن يُفصل، أي التمييز الدقيق بين مواضع العطف ومواضع الاستئناف[4]. فصاحب

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تح: محمود محمد شاكر، ط 5، القاهرة: 2004، مكتبة الخانجي، ص 81.

[2]- المرجع نفسه، ص336.

[3]- المرجع نفسه، ص 254.

[4]- المرجع نفسه، ص 222.

Scanné avec CamScanner

البيان البليغ عنده هو من يُحسن النظر في الجمل المتتابعة، فيدرك موضع الفصل من موضع الوصل، ثم يختار في المواطن التي يقتضيها الوصل الأداة المناسبة؛ فيفرق بين موضع «الواو» و«الفاء» و«ثمّ» و«أو» و«أم» و«لكن» و«بل»، وفق ما يمليه ترتيب المعاني ودرجاتها وترابطها في السياق. كما يوسّع الجرجاني مجال النظم ليشمل ضروبًا أخرى من الصناعة الأسلوبية، مثل التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والحذف والذكر، والتكرار والإضمار والإظهار، ويرى أن البلاغة الحقة إنما تتحقق حين يُصيب المتكلّم بكلّ واحدة من هذه الوسائل موضعها الملائم في السياق، ويستعملها على الوجه الذي يقتضيه المقام.[1] ومن ثمّ يُفهم من هنا التصوّر أنّ الجرجاني يقرّب اقترابًا بيّنًا ممّا يُعرف اليوم في الدراسات النصّية بأدوات التماسك النصي، من روابط عطف وربط وإحالة وحذف وتقديم وتأخير، بوصفها آليات تنظّم علاقة الجمل بعضها ببعض، وتضمن للنص انسجامه وترابط دلالاته.

مقياس الجودة عند الجاحظ

يتبدّى «مقياس الجودة» عند الجاحظ من خلال عنايته بما يمكن تسميته بالترابط الصوتي في النسج الشعري، حيث يرفض التراكيب التي تتنافر فيها الأصوات وتتجاور الألفاظ على نحو يثقل اللسان ويُعسر النطق. ويتّضح ذلك في مثاله الشهير للبيت: «وقبرُ حربٍ قبرٌ ... وليس قربَ قبرِ حربٍ قبرُ»، إذ يرى أنّ مثل هذا التركيب لا يُنشَد إلا بتكلّفٍ ومشقّة؛ لما فيه من توالي الأصوات المتقاربة توالياً يُحدِث ثِقَلًا وقلقًا في الأداء. وعلى الضدّ من ذلك، يجعل الجاحظ معيار الجودة في الشعر أن يكون «متلاحم الأجزاء، سهل المخارج»، أي أن تتساند ألفاظه وتتآلف أصواته في نسق واحد متجانس، بحيث يُحسّ المتلقّي أنّ القصيدة قد «أفرغت إفراغًا واحدًا، وسبكت سبكًا واحدًا»، فتجري على اللسان جريانًا سلسًا متصلًا أشبه بانسياب الدهان، من غير تعثّر ولا توقف[2]. ومن هنا يتجاوز الجاحظ الحكم على النصّ من جهة المعنى وحده إلى النظر في طريقة تآزر الأصوات والألفاظ في البنية الإيقاعية والملفوظية للنص، فيربط بين حُسن الصوغ الصوتي وسلاسة الأداء من جهة، وبين جودة القول وقيمته البلاغية من جهة أخرى؛ وهو ما يمثّل إرهاصًا مبكرًا بفكرة التماسك الصوتي والإيقاعي التي تحتل مكانة مهمّة في الدراسات الأسلوبية واللسانية الحديثة.

حسن التّخلص عند ابن طباطبا

يقيم ابن طباطبا(ت 322هـ) مبدأ **حسن التخلّص** بوصفه معيارًا جوهريًا في جودة النسج الشعري **وتنظيم موضوعاته**، فيقرّر أن للشعر «فصولًا كفصول الرسائل»، أي أنّ القصيدة لا تُبنى على وتيرة

---

[1]– **عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز**، ص 81.

[2]– **عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين**، ح: عبد السلام محمد هارون، ط7، القاهرة: 1998، مكتبة الخانجي، ج1 ص 67.

Scanné avec CamScanner

موضوعية واحدة، بل تتوزّع إلى مقاطع موضوعية وفنية ينتقل فيها الشاعر من غرض إلى آخر. ويشترط لذلك أن يصل الشاعر كلامه «صلة لطيفة»، فيربط بين هذه الفصول بروابط معنوية وأسلوبية دقيقة، بحيث ينتقل من الغزل إلى المديح أو إلى الشكوى في «ألطف تخلّص» من غير فجاجة في الانقطاع أو قسر في الجمع بين المتباعدات. ومعنى هذا أن الفصل الثاني ينبغي ألاّ ينفصل عمّا قبله، بل يتولّد عنه أو يتكئ عليه [1]، فيبدو الانتقال امتدادًا طبيعيًا لسياق القصيدة لا اقتحامًا غريبًا عليه. وفي تشبيهه فصول الشعر بفصول الرسائل إشارة إلى استثمار النموذج البلاغي الذي استقرّ في فنّ الترسّل، حيث تطوّرت صيغ الافتتاح والانتقال والختم، مثل صيغ «أما بعد» وغيرها، لتؤدّي وظيفة الربط بين المقاطع وتحقيق الانسجام النصي[2].

ومن ثَمّ يمكن القول إن ابن طباطبا يعبّر، بلغة نقدية قديمة، عن وعي مبكر بمبدأ تماسك النصّ الشعري ووحدة بنائه، من خلال اشتراطه اتصال المعاني وتلاؤم الأغراض، وعدم شعور المتلقّي بأيّ انفصام بين أجزاء القصيدة، وهو ما يلتقي في الجوهر مع ما تناوله الدارسون المحدثون في إطار لسانيات النصّ وانسجام الخطاب.

ويرى الاستاذ محمد خطابي أنّ الطّريقة التي تتماثل بها فصول القصيدة مع فصول الرّسالة «لم تحظ باهتمام ابن طباطبا، وربّما عاد ذلك إلى أنّ السّياق المعرفي الذي كتب فيه ما كتبه لا يحتاج إلى هذا التّوضيح، باعتبار هذا التّماثل أمرًا مسلمًا به لكونه مكوّنًا من مكوّنات ثقافة الكتّاب والشّعراء والنقاد، وثمّ يعدّ عرفًا مثقفًا في شأنه لا يثير لبسًا ولا غموضًا».[3]يفهم من تعليق الأستاذ محمد خطابي أنّ ابن طباطبا لم يُفصّل في بيان أوجه التماثل بين فصول القصيدة وفصول الرسالة، لأنّ هذا التماثل كان في سياقه الثقافي أمرًا بديهيًا ومستقرًا في وعي الكُتّاب والشعراء والنقاد، بحيث لا يحتاج إلى شرح أو تعليل إضافي. ويكشف ذلك عن إدراك ضمني لدى ابن طباطبا بأهمية انتظام القول وترابط أجزائه، حتى يظلّ أوّل الكلام موصولًا بآخره في بناء نصّي واحد متماسك. وفي العنصر الثاني يظهر تأكيد واضح على ضرورة وصل الكلام بعضه ببعض، مع الإشارة بعبارة «على تصرّفه في فنونه» إلى الطابع التعدّدي للأغراض في القصيدة العربية القديمة، وهي الفكرة التي يصرّح بها العنصر الثالث حين يبرز حاجة هذه الفصول المتنوّعة إلى «صلات لطيفة» تمكّن الشاعر من حسن التخلّص والانتقال من غرض إلى آخر، بحيث تبدو القصيدة بناءً واحدًا لا مجرّد مقاطع متناثرة. أمّا العنصر الرابع فينطوي على تشديد صريح على علاقة التكامل بين أجزاء النص، إذ يُشترط ألّا ينفصل المعنى الثاني عمّا قبله، بل يتساند معه في

---

[1]- ابن طباطبا، عيار الشّعر، ص 12.

[2]- ع/ محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب، ص 144.

[3]- المرجع نفسه، ص 145.

Scanné avec CamScanner

نسيج دلالي واحد. وبهذا تتبيّن وحدة الرؤية في العناصر الأربعة، فهي جميعًا تتمحور حول مبدأ أساس هو ضرورة مراعاة الوصل بين الأغراض والفصول، بما يجعل القصيدة انتظامها الداخلي وتماسكها النصّي، في صورة تقترب ممّا تصطلح عليه الدراسات الحديثة بمفهوم الاتساق والانسجام في الخطاب.

ويمكن إدراج نص آخر، في نفس المنحى، يحدد فيه ابن طباطبا ما يعتبره شعرًا حسنًا يقول: «وأحسن الشّعر ما ينتظم القول فيه انتظامًا يتّسق به أو له مع آخره على ما يشتهيه قائله(...) يجب أن تكون القصيدة ككلمة واحدة في اشتباه، أو لها بآخرها نسجًا وحسنًا وفصاحة وجزالة ألفاظ(...) حتى تخرج القصيدة وكأنّها مفرغة إفراغًا(...) تقتضي كلّ كلمة ما بعدها، ويكون ما بعدها متعلقًا بها مفتقرًا إليها».[1] يرسم ابن طباطبا في هذا النصّ ملامح دقيقة لمعيار حسن الشعر عنده، قوامها مبدأ الانتظام والاتساق بين أجزاء القصيدة. فهو يذهب إلى أنّ «أحسن الشعر» هو ما انتظم قوله انتظامًا يجعل أوله مرتبطًا بآخره، وفق نسق واعٍ يُحكمه الشاعر في ترتيب المعاني والألفاظ، بحيث تبدو القصيدة في مجموعها كأنها «كلمة واحدة» من شدّة التحام أجزائها وتداخلها في نسيج واحد من البناء الفني. ويشترط لذلك أن يتوافر بين مطلع القصيدة وختامها قدرٌ عالٍ من وحدة النسج وحسن السبك والفصاحة وجزالة الألفاظ، حتى يظهر العمل الشعري وكأنه قد «أُفرغ إفراغًا واحدًا»، لا على صورة مقاطع مفككة. كما يؤكد على أن كلّ كلمة يجب أن تقتضي ما بعدها، وأن يكون ما بعدها متعلقًا بها مفتقرًا إليها، في إشارة واضحة إلى ترابط دلالي وتركيبي يجعل من توالي الألفاظ والجمل تواليًا منطقيًّا ضروريا، لا مجرّد تراصف شكلي. وبهذا يضع ابن طباطبا تصورًا مبكرًا لمفهوم وحدة القصيدة وتماسكها النصّي، حيث يُقاس حسن الشعر بقدر ما يتحقق فيه من ترابط داخلي بين كلماته وأجزائه ومعانيه.

ويميّز ابن طباطبا في هذا النصّ بين نمطين متباينين من القصائد، بما يعكس رؤية نقدية دقيقة لمعيار الجودة في الشعر. فالنوع الأول هو الأشعار «المحكمة المتقنة» التي تتسم بأناقة الألفاظ وحكمة المعاني وعجيب التأليف؛ إذ تبقى قيمتها الفنيّة والفكرية قائمة حتى لو نُثرت أبياتها وفُكّ وزنها، فلا يذهب عنها رصانة المعنى ولا جزالة اللفظ، بما يدلّ على رسوخ البنية الدلالية والأسلوبية فيها، واستقلال جمالها عن الزخرف الوزني وحده. أمّا النوع الثاني فهو الأشعار «المموهة المزحزقة العذبة» التي تُعجب السامع لأول وهلة، لما فيها من طلاوة ظاهرية وجِدّة في العبارة، غير أنّ هذه الحلاوة لا تصمد أمام الفحص النقدي الدقيق؛ فإذا انتُقدت معانيها وتُأمّلت تأليفاتها انكشفت هشاشتها وظهر تهافتها[2]. وبهذا يقرّر ابن طباطبا تمييزًا جوهريًا بين الشعر الذي يقوم على عمق المعنى وإحكام النظم وتماسك البنية، وبين شعر يعتمد على الإيهام الجمالي والسطح الزخرفي، فيؤسس لمعيار يقدّم القيمة المعنوية والإنشائية للنص على مجرّد الإطراب العابر أو الزينة اللفظية المؤقتة.

---

[1]- ابن طباطبا، **عيار الشّعر**، ص 131.

[2]- ابن طباطبا، **عيار الشّعر**، ص 13.

Scanné avec CamScanner



ينمّ هذا التفريق عند ابن طباطبا عن وعي نقدي يُعلي من شأن البنية العميقة للنص على حساب المظاهر الزخرفية العابرة؛ فهو يربط جودة القصيدة بقدرتها على الصمود أمام «التحصيل والانتقاد»، أي أمام القراءة المتأنية والفحص العقلي الدقيق، لا بمجرد وقعها العذب في السماع الأول. وبذلك يستبعد ما يمكن تسميته بـ«الشعر الاستعراضي» الذي يبرق في السمع لحظة، ثم يخبو أثره حين يُختبر بناؤه الدلالي وتركيبه الفني، لصالح شعرٍ محكمٍ يظل محتفظًا بقيمته في الوزن والنثر معًا، لأن عناصره من معنى ولغة وتأليف قائمة على نسق داخلي متماسك. ويترتب على هذا الموقف أن المعيار الحقيقي في نظره ليس الطرب العابر ولا الزخرفة اللفظية، بل قدرة النص على تحقيق توازن بين الجزالة والعمق والاتساق؛ وهو ما يضع ابن طباطبا في سياق إرهاصات مبكرة لفكرة نقدية قريبة من معيار «جودة النص» في الدراسات الحديثة، حيث تُقاس القيمة الأدبية بمدى تماسك البنية وثراء المعنى ورسوخ الأسلوب.

يُفهَم من قراءة موقف ابن طباطبا أنّ تمييزه بين نوعين من الشعر لا يستند فقط إلى إبراز صورة البناء الشعري ودرجة إحكامه، بل يتجاوزه إلى النظر في **قدرة النصّ على الاستمرار** والبقاء شاهدًا على موهبة شعريّة راسخة عبر العصور[1]؛ فالشعر الجيّد عنده هو ما يثبت قيمته الجمالية والدلالية أمام امتحان الزمن، فلا يبهت بريقه بتغيّر الأذواق ولا ينهار تحت ضغط القراءة المتأنية والنقد الدقيق. وانسجامًا مع هذا التصوّر، يقيّد ابن طباطبا الشاعر بشرط دقيق يتّصل بما يمكن تسميته «الإلحاق» أو حسن التأليف الداخلي، إذ يطالَب بأن يتأمّل تأليف شعره وتنسيق أبياته، وأن يقف على مدى حُسن تجاورها أو قُبحه، فيعمل على الملاءمة بين الأبيات حتى تنتظم المعاني وتتّصل خيوط القول في القصيدة كلّها. كما يدعو إلى تفقد كلّ مصراع في ضوء ما يسبقه وما يليه، والتنبه إلى إمكان أن تكون بعض الأشطر أصلح لمواضع غير التي وضعت فيها، وهو أمر لا يدركه إلا من رَقّ نظره ولَطُف فهمه[2]. وبهذا يلحّ ابن طباطبا على ضرورة الوصل بين أجزاء القصيدة بحيث تُشكّل نسيجًا متلاحمًا متساندًا، لا تجميعًا اعتباطيًا لأبيات متفرقة؛ وهو موقف يكشف عن وعي مبكر بطبيعة النص الشعري بوصفه بناءً متكاملًا يتحدّد فيه جمال الجزء بعلاقته بالكل، لا باستقلاله عنه.

ينبني هذا التصور على رؤية تجعل من القصيدة كيانًا بنيويًا متكاملًا، يخضع لرقابة واعية من الشاعر في مستوى الترتيب الداخلي للأبيات والمصاريع، بحيث لا يُترك توالي الأجزاء للصدفة أو

---

[1]- ع/ محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب، ص 146.

[2]- المرجع السّابق، ص 129.

Scanné avec CamScanner

للاندفاع اللحظي للإلهام، بل يتم وفق تخطيط دقيق يراعي منطق المعاني وتعاقبها. ومن ثمّ يتقدّم عند ابن طباطبا معيار «حسن التأليف» و«انتظام المعاني» على مجرّد الجزالة الموضعية أو الطرافة في البيت المفرد؛ لأن القيمة الفنية الحقيقية، في نظره، إنما تتجلّى في تماسك النص في مجموعه، لا في ومضات جمالية معزولة. وبهذا يقترب مشروعه النقدي من تصور حديث للنص بوصفه شبكة من العلاقات والترابطات، بحيث يُقاس نضج التجربة الشعرية بقدرة صاحبها على إحكام هذه الشبكة، وضبط علاقات الإلحاق والوصل بين وحداتها المختلفة، بما يضمن للقصيدة انسجامها وفاعليتها في أفق التلقي.

التماسك النصي عند علماء التفسير

يتجلّى مفهوم التماسك النصي في التراث البلاغي والتفسيري بوضوح في جهود عدد من المفسرين، وفي مقدّمتهم الزمخشري، الذي أولى عناية خاصة لبيان التناسب بين أجزاء النص القرآني على المستويات الصوتية والنحوية والدلالية. ففي حديثه عن مطلع سورة البقرة يقرر أن قوله تعالى :ألم جملة تامّة برأسها، تليها جملة «ذلك الكتاب»، ثم «لا ريب فيه»، ثم «هدى للمتقين»، وأن هذه الجمل القصيرة المتتابعة قد نُسجت في نظام دقيق يحقّق «مفصل البلاغة وموجب حسن النظم» من غير حاجة إلى حروف عطف تربط بينها. ويُرجع الزمخشري هذا الحسن في السبك إلى كون هذه التراكيب «متناسقة متآخية» يأخذ بعضها برقاب بعض[1]، أي إن العلاقة بينها علاقة ترابط دلالي وتدرّج في المعنى لا مجرّد تجاور لفظي؛ إذ ينتقل السياق من الإشارة إلى الكتاب، إلى تقرير خلوّه من الريب، إلى بيان وظيفته الهادية للمتقين في تتابع منطقي محكم. ومن ثمّ يمكن القول إن الزمخشري يؤسس، بلغة بلاغية تفسيرية، لوعي مبكر بما تصطلح عليه الدراسات الحديثة بالتماسك النصي، حيث يُنظر إلى النص في كليته بوصفه شبكة من العلاقات المتساندة بين الجمل والآيات، لا مجرد وحدات منفصلة تُفهم على انفراد.

يمثّل هذا التصوّر عند الزمخشري مدخلًا مهمًّا لفهم عناية بعض المفسّرين بالوشائج الدقيقة التي تربط بين مفاصل الخطاب القرآني، بحيث لا تُقرأ الآية أو الجملة في عزلة عن سياقها، بل في إطار سلسلة من العلاقات التي تجعل كلّ جزء «محتاجًا إلى ما قبله، مقتضيًا لما بعده». ومن هذا المنظور، يغدو الترتيب الداخلي للآيات والجمل اختيارًا بلاغيًا مقصودًا، يقوم على مراعاة التدرّج في عرض المعاني، وتوطيد بعضها ببعض، حتى تتكوّن بنية نصّية متكاملة. وقد سار على هذا النهج مفسّرون آخرون كالفخر الرازي والزركشي، فبحثوا في «وجوه النظم» و«التناسب بين الآيات والسور»، وأكدوا أنّ مواضع الوقف والابتداء، وروابط العطف أو الحذف، والتقديم والتأخير، ليست ظواهر شكلية، بل آليات تماسك تُسهم في كشف الترابط الدلالي بين أجزاء النص. وبهذا تظهر عناية علماء التفسير بما نسمّيه

---

[1]- محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف**، تحقيق وتعليق: محمد مرسي عامر، ط. القاهرة: 1977، دار المصحف، ج1 ص 23.

Scanné avec CamScanner

اليوم التماسك النصي، وإن صاغوه في مفاهيم مثل قبول النظم أو التناسب، وحسن الترتيب، مما يشي بوجود حسّ نصيّ مبكر يتجاوز النظر إلى الجملة المفردة إلى اعتبار النص كله وحدة دلالية وبلاغية متماسكة.

ويقرّر ابن عاشور في هذا النص مبدأ عامًا يحكم بناء الآيات في القرآن الكريم، مؤداه أنّ الأصل في ترتيب الآي أن تقوم بين كلّ آية ولاحقتها علاقة تناسب من جهة الغرض أو من جهة طريقة الانتقال من مقصد إلى آخر داخل السياق الواحد. فالنصّ القرآني، في نظره، ليس تجاورًا اعتباطيًا لآيات منفصلة، بل هو «كلام منتظم متصل» تتساند أجزاؤه ويتعاضد بعضها ببعض. ويجعل ابن عاشور من حروف العطف، مثل الفاء، ولكن، وبل[1]، شاهدًا على هذا الانتظام؛ إذ تدلّ هذه الروابط على صور متنوّعة من الاتصال بين الجمل والآيات، كالتعقيب، والاستدراك، والإضراب، مما يكشف عن وجود شبكة دقيقة من العلاقات النصيّة التي تضمن تماسك الخطاب القرآني في مستواه التركيبي والدلالي.

يستبطن هذا التصور عند ابن عاشور وعيًا بنيويًا بالنصّ القرآني، يجعله أقرب إلى وحدة خطابية متماسكة منه إلى تجزئة آياتٍ مستقلّة لا يربط بينها رابط. فاشتراط «التناسب في الغرض أو في الانتقال منه» يعني أنّ كلّ آية إمّا أن تُتمّم مقصد ما قبلها، أو تفتحه على مقصد تالٍ من خلال انتقال مدروس في سياق السورة، بحيث يُفهَم المعنى في ضوء ما قبله وما بعده، لا في عزلة عنهما. كما أنّ استحضاره لوظائف حروف العطف، من تعقيب وتعليل واستدراك وإضراب، يُبرز أنّ هذه الروابط ليست مجرّد أدوات نحوية، بل آليات نصيّة تسهم في بناء شبكة من العلاقات الدلالية بين الجمل والآيات، وتُظهر أن انتظام الخطاب القرآني قائم على منطق داخلي يحكم مسار الحجاج والعرض والتوجيه. ومن ثمّ يمكن اعتبار ابن عاشور امتدادًا متأخرًا لجهود البلاغيين والمفسّرين الذين قرؤوا القرآن بوصفه نصًّا متماسكًا، تتجلى بلاغته في دقّة نظمِه وتلاحم وحداته، وهو ما يلتقي في جوهره مع مفهوم التماسك النصي في الدراسات اللسانية الحديثة.

وكما يشير الطاهر بن عاشور إلى أهمية أدوات العطف (الفاء، بل، لكن...) تعد من التجليات السطحية العميقة لاتساق النص وانسجامه من منظور التحليل النصي المعاصر، وتعبر الإحالة الضّميرية في نظر علماء لسانيات النّص من أشهر الأدوات التي تعمل على تماسك نسيج النّص كما في هذه الآية الكريمة:

---

[1]- ابن عاشور، **تفسير التحرير والتنوير**، ط1. الجزائر: 1991، الدّار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1، ص ص 79- 80.

Scanné avec CamScanner



﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ
أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ البقرة: 85

ينبّه الطاهر بن عاشور إلى أن أدوات العطف مثل الفاء وبل ولكن ليست مجرد علامات نحوية شكلية، بل هي من أبرز المظاهر الظاهرة التي تكشف، في منظور التحليل النصي المعاصر، عن عمق اتساق النص وانسجامه؛ إذ تُجسّد نوع العلاقات المنطقية والدلالية التي تربط بين الجمل والآيات في سياق واحد. وعلى المنوال نفسه تُمثّل الإحالة الضميرية، في نظر علماء لسانيات النص، إحدى أهم الوسائل التي تسهم في تماسك نسيج الخطاب؛ لأنها تربط العناصر اللاحقة بسوابقها، وتمنع تفكك السلسلة الكلامية.

وفي هذا الإطار يقرر ابن عاشور أنّ الضميرين في قوله تعالى: «أقررتم» و«وأنتم تشهدون» عائدان إلى المرجع نفسه الذي يعود إليه ضمير «ميثاقكم» وما بعده، تحقيقًا لوحدة المَرجِع الضميري واستقامة النسق في النظم، بحيث تجري الضمائر على سنن واحد لا اضطراب فيه. وتكشف هذه الملاحظات، ومعها شواهد متفرقة في كتب التفسير والبلاغة والنقد، عن وعي مبكر لدى العلماء القدامى بأهمية تماسك النص[1] – شعرًا كان أو نثرًا –وبأن حسن النظم لا يتحقق إلا بحسن تدبير العلاقات الرابطة بين أجزائه، على مستوى العطف والإحالة وسائر أدوات الاتساق.

تُسفر هذه الشواهد عن حقيقة منهجية مفادها أنّ العديد من المقولات التي تقوم عليها لسانيات النصّ الحديثة، كالاتّساق الداخلي للنص، وانسجام وحداته، ووظائف أدوات العطف والإحالة، تمتلك جذورًا راسخة في الدرس البلاغي والتفسيري القديم، وإن اختلف الإطار الاصطلاحي. فإلحاح ابن عاشور على وحدة المرجع الضميري، وعلى انتظام الروابط بين الآيات، يدلّ على وعي بأن النص بنية مترابطة تُفهم أجزاؤها في ضوء علاقاتها بعضها ببعض لا في استقلالها المنعزل. وعلى هذا الأساس تغدو قراءة التراث البلاغي والتفسيري في ضوء مفاهيم التحليل النصي المعاصر خطوة علمية مثمرة، تكشف عن استمرارية في الانشغال بسؤال تماسك الخطاب، وتبيّن أن شرط البلاغة الفاعلة، قديمًا وحديثًا، هو إحكام شبكة العلاقات الرابطة بين مكوّنات النصّ في مستواها النحوي والدلالي والأسلوبي. وبهذا يتّضح لنا قدرة المفاهيم النّظرية اللسانية في التّراث العربي على استيعاب علم النّص.

يستفاد ممّا سبق أنّ الإطار النظري اللساني في التراث العربي يمتلك قابلية عالية لاحتضان مبادئ علم النصّ الحديث وتمثّلها في ضوء مفاهيمه الخاصة. فمصطلحات كالنَّظم والتناسب وحسن

---

[1]– ابن عاشور، **تفسير التحرير والتنوير**، ط1. الجزائر: 1991، الدّار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1 ص 586.

Scanné avec CamScanner

التأليف ووحدة القصيدة وروابط العطف والإحالة لا تُعدّ مجرّد أدوات بلاغية جزئية، بل تشكّل نواة تصوّر عام لطبيعة النصّ المتماسك ووحدته الداخلية. ومن ثمّ فإنّ استثمار هذه المفاهيم في مقاربة قضايا علم النص لا ينطوي على قطيعة معرفية، بقدر ما يؤسّس لجسر حوار بين منجزات الدرس اللساني المعاصر والموروث البلاغي والتفسيري، بما يسمح بإعادة بناء نظريّة نصّية ذات جذور عربية قادرة على التفاعل مع النماذج الحديثة دون استلاب أو تبعية.

يُستخلص من هذا المسار التحليلي أنّ المنظومة اللسانية والبلاغية في التراث العربي تمتلك بنية مفهومية راسخة تمكّنها من استيعاب قضايا علم النصّ كما بلورتها المناهج الحديثة، بل وتتيح إعادة صياغتها ضمن أفق نظري منبثق من داخل هذا التراث نفسه. فالمفاهيم المتداولة لدى البلاغيين والمفسّرين والنقّاد – من قبيل النظم، والتناسب، وحسن التأليف، ووحدة القصيدة، وروابط العطف والإحالة – تتجاوز مستوى الأدوات الإجرائية الجزئية لتشكّل ملامح تصوّر كليّ لوحدة النص وتماسكه في مستوييه التركيبي والدلالي. وعليه، فإنّ إدماج هذه المفاهيم في إطار نظري معاصر لا يقتصر على مجرّد توظيف تراثي، بل يفتح آفاقًا لبناء نموذج لعلم النصّ ذي مرجعية عربية، قادر على محاورة النظريات اللسانية الراهنة، والإسهام في تطوير فهم أشمل لبنية الخطاب وآليات انسجامه، بعيدًا عن الاكتفاء بدور المتلقّي لمنجزات الدرس الغربي.

Scanné avec CamScanner

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص بن عاصم

1. إبراهيم خليل، **الأسلوبية ونظرية النص**، ط 1. بيروت: 1997، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
2. إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، ط 4. القاهرة: 2005، مكتبة الشروق الدولية.
3. ابن خلدون، ***المقدمة***، ط1. بيروت: 2004، دار الفكر.
4. ابن رشيق القيرواني الأزدي، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط5. بيروت: 1981، دار الجيل.
5. ابن فارس، **مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، دط. بيروت:1979، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج 6.
6. ابن منظور، لسان العرب، ط4. بيروت: 2005، دار صادر، مادة (نصص).
7. **ابن منظور، لسان العرب، مج 1، ج6، بيروت: 1997، دار صادر.**
8. ابن يعيش موفق الدين، **شرح المفصّل**، دط. بيروت: دت، عالم الكتب، ج 3.
9. أحمد عفيفي، **نحو النّص" اتجاه جديد في الدرس النحوي"**ط1. القاهرة: 2001، مكتبة زهراء الشرق.
10. الأزهر الزناد، نسيج النّص ، بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا، ط 1. بيروت، المغرب: 1993، المركز الثّقافي العربي،
11. أزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، تر: منذر عياشي، ط1. الدار البيضاء: 2004، المركز الثقافي العربي.
12. إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، **مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية دي بوجراند وولفجانج ديسلر** ط2. مصر: 1999، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
13. آمنة الشمري، **وظيفة الضمير التركيبية والدلالية في شعر النابغة الذبياني وطرفة بن العبد**، ط1. الكويت: 2013.
14. فان دايك، **النّص والسّياق، استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتّداولي**، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشّرق، المغرب: 2000.
15. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، تح: فؤاد علي منصور، ط 1. بيروت: 1998، دار الكتب العلمية.

Scanné avec CamScanner

المجلس العلمي

16. أحمد زكي صفوت، **جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة**، ط1. مصر: 1933، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده، ج1.

17. ج.ب.بروان، ج. يول، **تحليل الخطاب**، تر: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، دط. المملكة العربية السعودية: 1994، النشر العلمي والمطابع.

18. جميل عبد المجيد، **البديع بين البلاغة ولسانيات النّص**، دط. مصر: 1998، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

19. جوليا كريستيفا، **علم النص**، تر: فريد الزاهي، مراجعة: عبد الجليل ناظم، ط2. الدار البيضاء: 1997، دار توبقال للنشر.

20. جون ماري سشايفر، **العلاما تية وعلم النص**، تر: منذر عياشي،ط1. الدار البيضاء: 2004، المركز الثقافي العربي .

21. حسام أحمد فرج، **نظرية علم النّص "رؤية منهجية في بناء النّص النثري"**، ط1. القاهرة: 2007، مكتبة الآداب.

22. حمود محمد، **تدريس الأدب: استراتيجية القراءة والإقراء**، دط. الدار البيضاء: 1993، مطبعة النجاح الجديدة.

23. خليل بن ياسر البطاشي، **الترابط النّصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب**، ط1 عمان: 2009، دار جرير للنشر والتوزيع.

24. خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ط2. دار القصبة، الجزائر: 2006 .

25. رشيد برقان، **آليات ترابط النّص القرآني**، دط. المغرب: 2015، افريقيا الشرق.

26. روبرت دي بوجراند، **النّص والخطاب والإجراء**، تر: تمام حسان، ط 2. القاهرة: 2007، عالم الكتب.

27. زتسيلاف وأوزرزنياك، مدخل إلى علم النّص مشكلات بناء النص، تر: سعيد حسن بحيري، ط1. القاهرة: 2003، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.

28. عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون،دط. القاهرة: 1977، مكتبة الخانجي ج1.

29. حسن عبد القادر، **شرح وتفسير الشّافية في الإعجاز مع دراسة وجوه الإعجاز**، ط1. القاهرة: 1998، دار الفكر العربي.

30. عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، صحّح أصله: الشيخ محمد عبده ، محمد التركزي الشنقيطي، تع: الشيخ محمد رشيد رضا، ط2. بيروت: 1998، دار المعرفة.

31. إبراهيم خليل، **في اللسانيات ونحو النص**، ط 1، عمان: 2007، دار الميسرة للنشر والتوزيع.

Scanné avec CamScanner

32. عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تح: محمود محمد شاكر، ط 5، القاهرة: 2004، مكتبة الخانجي.

33. عمرو بن بحر الجاحظ، **البيان والتبين**، تح: عبد السلام محمد هارون، ط7، القاهرة: 1998، مكتبة الخانجي.

34. ابن طباطبا، **عيار الشّعر**.

35. محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف**، تحقيق وتعليق: محمد مرسي عامر، دط. القاهرة: 1977، دار المصحف ج1.

36. ابن عاشور، **تفسير التحرير والتنوير**، ط1. الجزائر: 1991، الدّار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب ج1.

37. الزّناد الأزهر، نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصّا، بيروت: 1993، المركز الثقافي العربي.

38. سعد مصلوع، "**نحو أجرومية للنّص الشّعري، دراسة في قصيدة جاهلية**"، مجلة فصول، مج 10، ع 1 و2 1991.

39. سعيد حسن بحيري، **علم لغة النّص المفاهيم والاتجاهات**، ط 1. بيروت: 1997، مكتبة لبنان ناشرون.

40. صبحي إبراهيم الفقي، **علم لغة النّص بين النظرية والتّطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية**، دط. القاهرة: 2000 دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ج1.

41. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص، ط1. القاهرة/ بيروت: 2004، دار الكتاب المصري/ دار الكتاب اللبناني.

42. طاهر سليمان حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللّغوي**، الدار الجامعية، الاسكندرية: 1999.

43. عباس حسن، **النحو الوافي**، ط 3. مصر: دت، دار المعارف، ج 1.

44. عبد المالك مرتاض، "**الكتابة أم حوار حوار النّصوص؟**"، الموقف الأدبي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب.

45. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ط1. مصر:2008 ، دار المعرفة الجامعية،

46. عزة شبل محمد، **علم لغة النّص، النّظرية والتطبيق**، تقديم: سليمان العطار، ط 1. القاهرة: 2007، مكتبة الآداب.

47. عفيفي أحمد، **نحو النّص اتجاه جديد في الدّرس النّحوي**، ط1. القاهرة: 2001، مكتبة زهراء الشّرق.

48. عوض الغباري، **دراسات في أدب مصر الإسلامية**، دط. القاهرة: 2003، دار الثقافة العربية .

Scanné avec CamScanner

49. فرديناند دوسوسير، علم اللّغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز ، ط 1. بغداد: 1985، دار آفاق عربية.

50. فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النّصي، تر: فالح شبيب العجمي، ط1. السعودية: 1998، جامعة الملك سعود.

51. كلاوس برينكر، **التحليل اللغوي النصي ،مدخل إلى المفاهيم الأساسية و المناهج**، ترجمة : سعيد حسن البحيري.

52. محمد إسماعيل بصل، التراكم العلاماتي بين النص المكتوب والنص المنطوق، مجلة المعرفة، ع 370، 1994.

53. محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص ومجالات تطبيقه، ط1. الجزائر: 2008، الدار العربية للعلوم.

54. محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية** "تأسيس نحو النّص"، ط 1. تونس: 2001 المؤسسة العربية للتوزيع.

55. محمد حماسة عبد اللطيف، **الإبداع الموازي التحليل النصي للشعر**، دار غريب، القاهرة، مصر، د.ط ، 2001

56. محمد خطابي، **لسانيات النّص، مدخل لانسجام الخطاب**، ط2 ، الدار البيضاء/بيروت: 2006، المركز الثقافي العربي.

57. محمد رابح، **الخطاب الإشهاري، مقاربة سيميائية وسوسيو اقتصادية**، ط1. الرباط: 1999، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع.

58. محمد عبد المطلب، **قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني**، ط2. القاهرة: 1997 ، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان

59. محمد مفتاح، **النص: من القراءة إلى التّنظير**، ط1. المغرب: 1999، شركة النشر والتوزيع المدارس.

60. محمد مفتاح، **دينامية النّص، تنظير وإنجاز**، ط 2. الدار البيضاء: 1990، المركز الثقافي العربي.

61. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط4. القاهرة: 2005، مكتبة الشروق الدولية.

62. منذر عياشي، **العلاماتية وعلم النص**، ط1. الدار البيضاء/ بيروت: 2004، المركز الثقافي العربي.

63. نادية رمضان محمد النجار، عناصر السبك بين القدماء والمحدثين، بحث في كتاب المؤتمر الثالث للعربية. والدراسات النحوية، بعنوان: العربية بين نحو الجملة ونحو النّص، ج 2، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة: 2005.

Scanné avec CamScanner

64. نعمان بوقرة، لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، ط1. عمان: 2009، عالم الكتب الحديث.
65. يوري لوتمان، تحليل الخطاب الشعري، تر: أحمد محمد فتوح أحمد، ط 1. القاهرة: 1995، دار المعارف.
66. يوسف نور عوض، علم النص ونظرية الترجمة، ط1. السعودية: 1410 هـ، دار الثقة للنشر والتوزيع.

Scanné avec CamScanner

فهرس الموضوعات

1. لسانيات النّص: المفهوم والعلاقات مع العلوم المجاورة..... 8-4

مفهوم لسانيات النّص..... 7-4

مهام (وظيفة) لسانيات النّص..... 8-7

النّشأة والتّطوّر..... 20-9

تقاطع لسانيات النّص مع العلوم الأخرى..... 23-21

2. النّص والنّصية والاتساق..... 39-24

تعريف النص..... 31-24

النّصيّة..... 32-31

الاتساق..... 39-33

3. معايير النّصية..... 51-40

الإتساق..... 42-40

الانسجام..... 42

القصد..... 42

القبول..... 43-42

المقامية..... 44-43

الإعلامية..... 46-44

التّناص..... 51-46

4. أدوات الاتساق..... 78-51

الاتساق النحوي..... 51

الإحالة..... 64-51

الاستبدال..... 68-64

الحذف..... 70-69

الوصل..... 71-70

الاتساق المعجمي..... 77-71

Scanné avec CamScanner

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج
المجلس العلمي
كلية الآداب واللغات

التكرار.....73-71

التضام.....77-73

5. الانسجام في الخطاب.....78

مفهوم الانسجام النّصي.....83-78

6. مظاهر الانسجام.....90-83

التّرابط.....85

الانسجام.....87-86

ترتيب الخطاب.....89-87

الخطاب التّام والخطاب النّاقص.....90-89

موضوع الخطاب/ البنية الكلية.....90

7. أبنية نصية.....97-90

البنية العليا.....93-90

البنية الكبرى.....96-94

البنية الصّغرى.....97

8. مبادئ الانسجام.....106-98

مبدأ المتياق.....101-98

مبدأ التأويل المحلي.....101

مبدأ التشابه (القياس).....103-101

مبدأ التّغريض (الموضوع).....106-103

9. عمليات الانسجام.....111-107

الخلفية المعرفية.....107

الأطر.....109-107

المدارات.....111-110

10. ترابط النّص في الدراسات العربية القديمة.....125-112

النّظم عند عبد القاهر الجرجاني.....118-115

Scanné avec CamScanner

مقاييس الجودة عند الجاحظ..... 118
حسن التخلص عند ابن طباطبا..... 122-118
التماسك النصي عند علماء التفسير..... 125-122
المصادر والمراجع 130-126
فهرس المحتويات..... 133-130

Scanné avec CamScanner

Scanné avec CamScanner